السّلسلة الكلاميّة

24

فخر الدّين الرّازي

الرّياض المونقة

في

استقصاء مذاهب أهل العلم

الجزء الأوّل

دار كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

2014

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – 2/III - المنار 2 – تونس – الجمهوريّة التّونسيّة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الثّانية
ت د م ك : 978-9938-02-006-9
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

فخر الدّين الرّازي

الرّياض المونقة

في

استقصاء مذاهب أهل العلم

الجزء الأوّل

التّـصـديـر

التّصدير

1 - تحقيقنا لهذا الكتاب:

لقد اعتمدنا أساسًا في تحقيقنا لهذا الأثر الذي أفرده فخر الدّين الرّازي (المتوفّى سنة 606 هـ.- 1209 م) للنّظر في الفرق –وفق المنظور الأشعريّ–على نسخة خطّية مودعة بدار الكتب الوطنيّة بتونس تحت رقم ن 1168 (13400) وحاملة لعنوان *الرّياض المونقة في استقصاء مذاهب أهل العلم*. ويقع هذا المخطوط في 66 ورقة، وهو مبتور بآخره. ولنا أن نقدّر حجم النصّ السّاقط من نسختنا هذه بالرّجوع، من جهة، إلى آثار المؤلّف المفردة لذات الموضوع، و، من جهة أخرى، إلى المؤلّفات الكلاميّة –والأشعريّة منها تدقيقًا– المفردة للغرض والمعتمَدة من قِبَل الفخر الرّازي بمثابة المصادر في أكثر من موضع من كتابه هذا.

كما استأنسنا في تحقيقنا بنسخة خطّية ثانية مودعة أيضًا بدار الكتب الوطنيّة بتونس تحت رقم م. 26 (746) وحاملة لعنوان *الرّياض المونقة*.

وتقع هذه النّسخة الخطّية الثّانية في المرتبة الرّابعة ضمن مجموع من الورقة 19 إلى الورقة 26، تضمّنت كلّ ورقة منها فيما بين 15 و 16 سطرًا مسطرتها 15.5 على 11 سم.

وقد كُتبت بخطّ مشرقيّ يسير القراءة.

2 - صورة نسبة الكتاب لفخر الدّين الرّازي:

لم يذكر حاجّي خليفة[1] ولا ابن خلّكان[2] ولا العماد الحنبلي[3] ولا كارل بروكلمان[4] *الرّياض المونقة* ضمن قائمة المؤلّفات التي أثبتوا نسبتها لفخر الدّين الرّازي، وذكره ابن أبي أصيبعة[5]، وأورده جمال الدّين القفطي[6] هكذا: *الرّياض المونقة في الملل والنّحل*.

فيما لم يكتف ابن هداية الله المصنّف بالإشارة إلى عنوان أثرنا هذا، بل أنّه أحال القارئ إلى مضمون كتابنا: "وقال الإمام فخر الدّين الرّازي في كتاب *الرياض المونقة*: كان [يعني أبا منصور الإسفرايني] يسير في الردّ على المخالفين سير الآجال في الآمال. وكان علاّمة العالم في الحساب والمقدرات والكلام والفقه والفرائض وأصول الفقه؛ ولو لم يكن له إلا كتاب *التّكملة في الحساب* لكفاه"[7].

أمّا في الدّراسات الحديثة المفردة للفخر ولمدوّنته، فلا نكاد نقف على أيّة إشارة إلى كتابنا هذا، عدا ما ذكره مصطفى بك عبد الرّازق في المقدّمة التي صدّر بها تحقيقه لكتاب *اعتقادات فرق المسلمين والمشركين*[8]، حيث أحصى أثرنا هذا ضمن قائمة مؤلّفات

---

[1] انظر: للمؤلّف، *كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون*. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. القاهرة. 1941-1943.

[2] انظر: للمؤلّف، *وفيّات الأعيان*، ج4–ص248 إلى ص252. في ثمانية أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار الثّقافة. بيروت. د. ت.

[3] انظر: للمؤلّف، *شذرات الذّهب في أخبار مَن ذهب*، ج5–ص21. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ. – 1351 هـ.

[4] انظر: للمؤلّف، ذيل كتاب *دراسات في الأدب العربيّ* ، ج1–ص920 إلى ص924.

[5] انظر: للمؤلّف، *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء*، ج2–ص32. في جزأين. المطبعة الوهبيّة. القاهرة. 1300 هـ. (أعيد طبعه في بيروت سنة 1956).

[6] انظر: للمؤلّف، *تاريخ الحكماء*. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.

[7] انظر: للمؤلّف، *طبقات الشّافعيّة الكبرى*، ومن الفوائد والمسائل عن أبي، ضمن ترجمة عبد القاهر بن طاهر بن محمّد التّميمي الإمام الكبير الأستاذ أبو منصور البغدادي.

[8] انظر: للمؤلّف، المرجع المذكور، ص30.

الفخر؛ أو ما ألمح إليه الأب جورج قنواتي في الدّراسة التي أفردها للرّازي[1]، مشيرًا إلى الأثر موضوع التّحقيق بقوله: *الرّياض المونقة في الملل والنّحل*[2].

وممّا هو عاضد لصحّة نسبة هذا الكتاب للفخر الرّازي: أنّ مؤلّف المخطوط الذي نروم تحقيقه لم يكتف بذكر والده في أكثر من مناسبة، كما هو الحال في الورقة 28 و: "والمناظرة الأخيرة التي جرت بينهما هي التي حكى شيخي ووالدي –رحمه الله– في بعض كتبه" أو في الورقة 17 و: "وكان والدي –رحمه (الله)– يقول به" فحسب، بل أنّ صاحب *الرّياض المونقة* قد فصّل القول في نسبه عند ذكره لوالده في موضع آخر: "ووالدي وشيخي الإمام أبي حفص عمر بن الحسين المكّي، وهو الذي من بحريه اغترفتُ وبأنواره اهتديتُ وبعلمه انتفعتُ، وهو –رحمه الله– كما كان أبي في الولادة، كان أبي في الإفادة، جزاه الله وجميع أئمّة الإسلام خيرًا"[3].

كما أنّ صاحب *الرّياض المونقة* قد أحال القارئ في أكثر من مناسبة إلى آثاره الأخرى، وكلّها من وضع الفخر الرّازي. فممّا يُستشفّ من قول المؤلّف الوارد في الورقة 38 ظ من كتاب *الرّياض المونقة*: "على ما لخّصنا الكلام فيها في *المحصول*" أنّ صاحب هذا القول هو فخر الدّين الرّازي مؤلّف *المحصول*. والأمر لا يعدو مغايرًا عند ذكر مؤلّف نصّنا هذا لأثر آخر من وضعه –أعني: كتاب *الإيجاز في الإعجاز*– قائلاً في الورقة 37 ظ: "والكلام في تفصيل هذه الأقسام وتحصيلها طويل، وقد لخّصناه في كتاب *الإيجاز في الإعجاز*". وممّا هو مجمَع عليه لدى المهتمّين بمدوّنة الفخر الكلاميّة أنّ الشكّ لا يرقى إلى صحّة نسبة كتاب *الإيجاز في الإعجاز* إلى فخر الدّين الرّازي.

3 – المؤلف:

---

[1] انظر: للمؤلّف، *فخر الدّين الرّازي: تمهيد لدراسة حياته ومؤلّفاته*. دار المعارف. مصر. 1962.

[2] انظر: المرجع المذكور، ص209.

[3] انظر: ص184 من تحقيقنا لهذا الكتاب.

هو[1] أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن عليّ التّيمي البكري الطّبرستاني الأصل الرّازي المولد، الملقّب فخر الدّين، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشّافعي. فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل.

له التّصانيف المفيدة في فنون عديدة، منها *تفسير القرآن الكريم* لم يكمله؛ ومنها في علم الكلام *المطالب العالية*، و*نهاية العقول*، وكتاب *الأربعين*، و*المحصّل*، وكتاب *البيان والبرهان في الردّ على أهل الزّيغ والطّغيان*، وكتاب *المباحث العماديّة في المطالب المعادية*، وكتاب *تهذيب الدّلائل وعيون المسائل*، وكتاب *تحصيل الحقّ*، وكتاب *الزّبدة*، و*المعالم*...؛ وفي أصول الفقه : *المحصول*، و*المعالم* ؛ وفي الحكمة: *الملخّص*، و*شرح الإشارات* لابن سينا، و*شرح عيون الحكمة*...؛ وفي الطّلسمات: *السرّ المكتوم*، و*شرح أسماء الله الحسنى*. ويُقال إنّ له *شرح المفصّل في النّحو للزّمخشري*؛ و*شرح الوجيز في الفقه للغزالي*؛ و*شرح سقط الزّند للمعرّي*؛ وله *مختصر في الإعجاز*؛ ومؤاخذات جيّدة على النّحاة؛ وله طريقة في الخلاف؛ وله في الطبّ *شرح الكلّيات للقانون*؛ وصنّف في علم الفراسة؛ وله مصنَّف في مناقب الشّافعي.

وكان مبدأ اشتغاله على والده إلى أن مات؛ ثمّ قصد الكمال السّمناني، واشتغل عليه مدّة؛ ثمّ عاد إلى الرّيّ، واشتغل على المجد الجيلي؛ ولما طُلب المجد الجيلي إلى مراغة ليدرّس بها صحبه فخر الدّين إليها، وقرأ عليه مدّة طويلة علم الكلام والحكمة.

ثمّ قصد خوارزم، وقد تمهّر في العلوم؛ فجرى بينه وبين أهلها كلام فيما يرجع إلى المذهب والاعتقاد؛ فأُخرج من البلد؛ فقصد ما وراء النّهر، فجرى له أيضًا هناك ما جرى له في خوارزم؛ فعاد إلى الرّيّ، وكان بها طبيب حاذق له ثروة ونعمة، وكان للطّبيب ابنتان،

---

[1] حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص248 إلى ص252؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج5/ص33؛ *ذيل الرّوضتين* لأبي شامة، ص68؛ *مختصر الدّول* لابن العبري، ص240؛ *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي، ج4/248؛ *عيون الأنباء* لابن أبي أصيبعة، ج2/ص23؛ *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني، ج4/ص246؛ *طبقات* الحسيبي، ص82؛ *عبر* الذّهبي، ج5/ص18؛ *شذرات الذّهب* للعماد الحنبلي، ج5/ص21.

ولفخر الدين ابنان، فمرض الطّبيب وأيقن بالموت، فزوّج ابنتيه لولدي فخر الدّين، ومات الطّبيب فاستولى فخر الدّين على جميع أمواله، فمن ثمّ كانت له النّعْمة، ولازم الأسفار، وعامل شهاب الدّين الغوري صاحب غزنة في جملة من المال، ثمّ مضى إليه لاستيفاء حقّه منه، فبالغ في إكرامه والإنعام عليه، وحصل له من جهته مال طائل، وعاد إلى خراسان، واتّصل بالسّلطان محمّد بن تكش المعروف بخوارزم شاه، وحظي عنده، ونال أسنى المراتب، ولم يبلغ أحد منزلته.

وذكر فخر الدّين في كتابه الذي سمّاه *تحصيل الحقّ* أنّه اشتغل في علم الأصول على والده ضياء الدّين عمر. وكذا اشتغاله في المذهب، فإنّه اشتغل على والده.

وكانت ولادة فخر الدّين في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة 544 هـ، وقيل: بل سنة 543 هـ، بالرّيّ. وتوفّي يوم الإثنين سنة 606 هـ بمدينة هراة. ودُفن آخر النّهار في الجبل المصاقب لقرية مزداخان.

4- نكبة الفخر الرّازي:

لئن أكبرت بعض كتب الرّجال في الفخر صفاء إيمانه وصدق عقيدته، كما أثبت ذلك ابن خلّكان قائلاً: "ورأيتُ له وصيّة أملاها في مرض مؤته على أحد تلامذته تدلّ على حسن العقيدة"[1]. فإنّ الصّورة المتداوَلَة لشخصيّة الرّازي الفكريّة في كتب الفرق المتأخّرة، ذهبت إلى قذف المتكلّم الأشعري بشبهة الزّندقة، والتّنكّر إلى آراء أهل السّنّة والجماعة، والسّعْي إلى استبدالها بأهواء الفلاسفة الدّخيلة على البيئة الفكريّة الإسلاميّة.

وقد وقفنا في أكثر من مناسبة على تراجم ألحقت فكر الفخر الرّازي بآراء الفلاسفة، مع ما يستتبع ذلك من قذف الرّجل بشبهة الزّندقة.

---

[1] انظر: للمؤلّف، *وفيّات الأعيان*، حرف الميم، الجزء الثّاني، ص349. دار إحياء التّراث العربي.

من ذلك، مثلاً، ما نقله الجنيدي في كتاب *السّلوك* من وقائع شرّعت لنفي المتكلّم الأشعري من مدينة هراة: "وفي سنة خمس وتسعين وخمسمائة عظمت الفتنة في عسكر غياث الدّين محمّد بن بهاء الدّين سام ملك الغوريّة. وسببها: أنّ الإمام فخر الدّين محمّد بن عمر الرّازي –الفقيه الشّافعي المشْهور– كان قد بالغ غياث الدّين في إكرامه وبنى له مدرسة بقرب جامع هراة، ومعظم أهلها كراميّة. فأجْمعوا على مناظرته وتجمّعوا عند غياث الدّين معه، وكبيرهم القاضي مجد الدّين عبد المجيد بن عمر بن القدوة. فتكلّم الإمام فخر الدّين مع ابن القدوة واستطال عليه وبالغ في شتمه وهو لا يزجو على أن يقول: "لا يفعل مولانا... لا أخذك الله... استغفر الله..."". فغضب الملك ضياء الدّين له، ونسب الإمام الرّازي إلى الزّندقة ومذهب الفلاسفة. وقام من الغد ابن عمر بن القدوة بالجامع وقال في خطبته: "﴿ربّنا آمنّا بما أنزلت واتّبعنا الرّسول فاكتبنا مع الشاهدين﴾[1].

أيّها الناس إنّا لا نقول إلاّ ما صحّ عندنا عن رسول الله. وأمّا علم أرسطو وكفريّات ابن سينا وفلسفة الفارابي، فلا نعلمها. فلأيّ حال يُشتم بالأمس شيخ من شيوخ الإسلام يذبّ عن دين الله وسنّة نبيّه. وبكى وأبكى، فثار النّاس من كلّ جانب، وامتلأت البلد فتنة، فسكّتهم السّلطان غياث الدّين، وتقدّم إلى الإمام فخر الدّين بالعود إلى هراة، فخرج إليها. ثمّ فارق غياث الدّين ملك الغوريّة مذهب الكراميّة، وتقلّد [مذهب] الشّافعي –رحمه الله–".

وممّا يُستشفّ من نقل ابن كثير الدّمشقي[2] لنفس الوقائع أنّ إخراج الرّازي من مدينة هراة كان بسبب أفكاره الفلسفيّة الدّخيلة على الفكر الإسلاميّ والمعكّرة لصفاء إيمان المسلمين كما تناقلوه عن السّلف الصّالح: "وفي هذه السّنة وقعت فتنة كبيرة ببلاد خراسان، وكان سببها: أنّ فخر الدّين محمّد بن عمر الرّازي، أستاذ المتكلّمين في زمانه، وفد إلى الملك غياث الدّين الغوري صاحب غزنة، فأكرمه واحترمه وبنى له مدرسة بهراة، وكان أكثر الغوريّة كراميّة، فأبغضوا الفخر الرّازي وأحبّوا إبعاده عن الملك، فجمعوا له

---

[1] سورة آل عمران (3)، الآية 53.

[2] انظر: كتاب *البداية والنّهاية* للمؤلّف، الجزء السّابع، ص18.

جماعة من الفقهاء الحنفيّة والكراميّة، وخلقًا من الشافعيّة. وحضر ابن القدوة، وكان شيخاً معظّماً في النّاس، وهو على مذهب ابن كرام وابن الهيصم فتناظر هو والرّازي، وخرجا من المناظرة إلى السبّ والشّتم. فلمّا كان من الغد اجتمع النّاس في المسجد الجامع، وقام واعظ فتكلّم فقال في خطبته: "أيّها الناس، إنّا لا نقول إلا ما صحّ عندنا عن رسول الله –صلّى الله عليه وسلم–، وأمّا علم أرسطاطاليس وكفريّات ابن سينا وفلسفة الفارابي وما تلبّس به الرّازي، فإنّا لا نعلمها ولا نقول بها، وإنّما هو كتاب الله وسنّة رسوله، ولأيّ شيء يُشتم بالأمس شيخ من شيوخ الإسلام يذبّ عن دين الله وسنّة رسوله، على لسان متكلّم ليس معه على ما يقول دليل".

قال: فبكى النّاس وضجّوا، وبكت الكراميّة واستغاثوا، وأعانهم على ذلك قوم آخرون من الخاصّة وأنهوا إلى الملك صورة ما وقع؛ فأمر بإخراج فخر الدّين من البلد وعاد إلى هراة. فلهذا أشرب قلب الرّازي بغض الكراميّة، وصار يلهج في كلامه في كلّ موطن ومكان".

وقد كرّس شمس الدّين الذّهبي[1] نهائيًّا هذه الصّورة النّمطيّة لنسق الرّازي الفكريّ، ملحقًا آثار الرّجل بالمؤلّفات المارقة عن السّنّة، محذّرًا من الأخطار المحدقة بقرّاء كتبه لفرط ما تضمّنته من "بلايا" و"عظائم"...: "وقد بَدَت منه في تواليفه بلايا وعظائِم وسِحْرٌ وانحرافات عن السُّنَّة، والله يعفو عنه، فإنَّه توفِّي على طريقة حَمِيدة، والله يتولى السَّرائر. [...] وقد اعترف في آخر عُمره حيث يقول:

لقد تأمّلتُ الطُّرقَ الكلاميّة والمناهجَ الفلسفيّة فما رأيتُها تشفي عَلِيلاً ولا تَروي غليلاً، ورأيتُ أقربَ الطرق طريقةَ القرآن، أقرأُ في الإثبات: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾[2]،

---

[1] انظر: كتاب *سير أعلام النّبلاء*، الطّبقة الثّانية والثّلاثون، جزء 16، ص54.

[2] سورة طه، الآية 5.

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمِ﴾[1]، وأَقرأُ في النَّفِي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2]؛ وَمَن جَرَّبَ مثل تَجْرِبَتِي عرفَ مثل مَعْرِفَتِي".

5 – مضمون الكتاب:

خصّص الفخر الرّازيّ كتاب *الرّياض المونقة* للبحث في الفرق والنّظر في الملل، فتوسّع في نظره أكثر ممّا فعل في كتاب *اعتقادات فرق المسلمين*.

فصدّر كتابه بتوطئة عنونها "ذكر الاختلافات في العلوم الضّروريّة والنّظريّة"، وأفرد ما يناهز الخمسين صفحة للغرض. وخصّص الباب الأوّل من *الرّياض المونقة* إلى ذكر الاختلافات في المسائل، وعنون الباب الثّاني "في شرح أقوال أهل السّنّة والجماعة". وأفرد بابًا لذكر آراء المعتزلة مترجمًا لأبرز مشائخهم، سمّاه "شرح فرق المعتزلة". أمّا الباب الرّابع الذي وسمه "في فرق الشّيعة"، فقد فصّل فيه آراء الشّيعة وبخاصّة الفرق الغالية منهم. فيما خصّص المؤلّف الباب الخامس للنّظر في فرق الخوارج، وهو الباب الذي ورد، في النّسخة الخطّيّة المعتمدة في هذا التّحقيق مبتورًا بآخره.

---

[1] سورة فاطر، الآية 10.

[2] سورة الشّورى، الآية 11.

فخر الدّين الرّازي

الرّياض المونقة

في

استقصاء مذاهب أهل العلم

الجزء الأوّل

[أ-2 ظ] بسم الله الرّحمان الرّحيم

رب يسّر وأعن

الحمد لله منير الحقّ ومشيّده ومبير الباطل ومبيده
والصّلاة على نبيّ الرّحمة محمّد وآله

وبعد، فهذا مخْتصر مشتمل على أحوال العلماء الباحثين عن الأمور الإلهيّة. ونسْأل الله أن يوفّقنا لإتمامه بمنّه وكرمه.

اعلم أنّ أهل العالم[1] إمّا أن يكونوا قابلين بالنبوّة أو [أن] لا يكونوا كذلك. والأوّلون: إمّا [أن] يقولوا بنبوّة النّبيّ، وهم المسْلمون[2] واليهود[3] والنّصارى[4]، وقد يلْتحق

---

[1] هم أيضًا عند الشّهرستاني: أهل العالم (انظر: *الملل والنّحل*. المجلّد الأوّل. ص12. تحقيق محمّد سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.). وقارن بالتّقسيم الرّباعي الذي أورده الشّهرستاني، حيث قال في المقدّمة الأولى التي وضعها في *بيان تقسيم أهل العالم جملة مرسلة*: "1- من النّاس مَن قسّم أهل العالم بحسب الأقاليم السّبعة [...] 2- ومنهم مَن قسّمهم بحسب الأقطار الأربعة التي هي الشّرق والغرب والجنوب والشّمال [...] 3- ومنهم مَن قسّمهم بحسب الأمم، فقال: كبار الأمم الأربعة: العرب والعجم والرّوم والهند [...] 4- ومنهم مَن قسّمهم بحسب الآراء والمذاهب [...] وهم منهم منقسمون بالقسمة الصّحيحة الأولى إلى أهل الدّيانات والملل وأهل الأهواء والنّحل: أ- فأرباب الدّيانات مطلقًا مثل المجوس واليهود والنّصارى والمسلمين. ب- وأهل الأهواء والآراء مثل الفلاسفة الدّهريّة والصّابئة وعبدة الكواكب والأوثان والبراهمة".

ولئن بدا لنا تأثّر المؤلّف بكتاب *الملل والنّحل* واضحًا في هذا الموضع، فإنّه قد بلغ حدًّا في مواضع أخرى جعل النّصّين متطابقين كلمة بكلمة.

[2] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج1/ص40-ص41): "فرق في التّفسير بين الإسلام والإيمان. والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهرا، ويشترك فيه المؤمن والمنافق. قال الله تعالى:

المجوس[1] بهم، لأنّ لهم شبهة كتاب؛ وإمّا أن يقولوا بنبوّة المتنبّي كالمانويّة[2] وغيرهم. وإمّا أن

﴿قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ (سورة الحجرات (49)، الآية 13)، ففرّق التّنزيل بينهما. فإذا كان الإسلام بمعنى التّسليم والانقياد ظاهرا موضع الاشتراك، فهو المبدأ؛ ثمّ إذا كان الإخلاص معه بأن يصدّق بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، ويقرّ عقدا بأنّ القدر خيره وشرّه من الله تعالى، بمعنى أنّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ كان مؤمنًا حقًا. ثمّ إذا جمع بين الإسلام والتّصديق، وقرن المجاهدة بالمشاهدة، وصار غيبه شهادة؛ فهو الكمال. فكان الإسلام مبدأ والإيمان وسطا والإحسان كمالا، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين: النّاجي والهالك".

[3] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص210 إلى ص219): "هاد الرّجل: أي رجع وتاب. وإنّما لزمهم هذا الاسم لقول موسى –عليه السّلام–: "إنّا هدنا إليك": أي رجعنا وتضرّعنا. وهم أمّة موسى –عليه السّلام– وكتابهم التّوراة، وهو أوّل كتاب نزل من السّماء... واليهود تدّعي أنّ الشّريعة لا تكون إلاّ واحدة، وهي ابتدأت بموسى –عليه السّلام– وتمّت به، فلم تكن قبله شريعة إلاّ حدود عقليّة وأحكام مصلحيّة... ومسائلهم تدور على جواز النّسخ ومنعه، وعلى التّشبيه ونفيه، والقول بالقدر والجبر، وتجويز الرّجعة واستحالتها... وأشهر فرق اليهود هي: العنانيّة، العيسويّة، المقاربة واليوذعانيّة، السّامرة".

[4] المعهود في عصرنا استعمال لفظ: مسيحيّ. ولكنّ النّصوص القرآنيّة والحديثة لا تذكر غير لفظ: نصرانيّ، نصارى. وقد اختُلف كثيرا في معرفة إذا كانت مشتقّة أو منقولة عن صفة أو معربّة. فأرجعها البعض إلى "ناصريّ" نسبة إلى ناصرة، أو إلى "أنصاري"، باعتبار أنّ الحواريّين أنصار الله كما جاء في القرآن الكريم، وأرجعها آخرون –كالزّمخشري– إلى نصران ونصرانة، بمعنى أنّهم نصروا المسيح. وفي *موسوعة الدّين والأخلاق* (ج3/ص574) لفظة "نصرانيّة" و"نصارى" تطلق في العربيّة على أتباع المسيح. يرى بعض المستشرقين أنّها من أصل سريانيّ هو: نصرويو Nosroyo ونصرايا Nasraya. ويرى البعض الآخر أنّها من Nazarenes التّسمية العبرانيّة التي أطلقها اليهود على من اتّبع ديانة المسيح.

انظر: *تفسير الرّازي*، ج3/ص105؛ *المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام* لجواد علي، ج6/ص586؛ *القاموس الإسلامي* لهيوقس، ص431؛ *الموسوعة المختصرة للإسلام* بإشراف هـ. جب، ص440 إلى ص444.

ينكروا النّبوّة؛ فإمّا أن يقولوا بالفاعل المختار أو [أن] لا يقولوا به. والأوّلون: منهم مَن أثبت معبودًا متوسّطًا، وهم الصّابئة[1] وعبدة الأصنام[2]. ومنهم مَن أباه، وهم البراهمة[3]

---

[1] في *موسوعة الإسلام المختصرة* (ج /ص298): "اللّفظة مرّت قبل وصولها إلى اللّغة العربيّة بنقل من اللّغة الفارسيّة إلى الآراميّة". واللّفظة وردت في القرآن الكريم في الآية 17 من سورة الحجّ. وفي *تاج العروس* للزّبيدي (ج4/ص245): "المجوسيّة دين قديم، وإنّما زرادشت جدّده وأظهره وزاد فيه، قاله شيخنا، قال: هو معرّب أصله منج كوش معرّب مجوس". ومسائل المجوس، كما يذكر الشّهرستاني في *الملل* (ج1/ص232) تدور على قاعدتين اثنتين : أوّلهما: بيان سبب امتزاج النّور بالظّلمة؛ وثانيهما: بيان خلاص النّور من الظّلمة. وجعلوا الامتزاج مبدأ والخلاص معادا. وقد قسّمها إلى ثلاث جماعات: الكيومرثيّة: الذين أثبتوا أصلين: يزدان وأهرمن، والأوّل أزليّ والثّاني محدث. والزّروانيّة: قالوا: إنّ الله أبدع أشخاصا من نور كلّها روحانيّة نورانيّة ربّانيّة، ولكنّ الشّخص الأعظم الذي اسمه زروان شكّ في شيء من الأشياء، فحدث أهرمن الشّيطان، يعني إبليس. والزّرادشتيّة.

[2] هو دين استحدثه ماني من النّصرانيّة والمجوسيّة. وهو ماني بن فاتك – أو فتّق –، وُلد في مسّين ببابل سنة 215 م أو 216 م. وظهر في زمان سابور بن أزدسير أو أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور سنة 279 م. وينتسب إلى أسرة إرانيّة عريقة، فأمّه وأبوه من العائلة الأشكانيّة (انظر: *إيران في عهد السّاسانيّين* لكرستنسن، ص171). وقال ماني بأصلين قديمين: النّور والظّلمة. وقيل إنّه أخذ عن المسيحيّة قولها بالتّثليث. فالإله عنده مزيج من " العظيم الأوّل" و"الرّجل" و"أمّ الحياة". وفي النّصوص التي حُفظت عن المانويّة عبارات مأخوذة عن الأنجيل (انظر: نفس المرجع، نفس الصّفحة). ويقول ماني بالتّناسخ أيضًا. وقد أطنب ابن النّديم في ذكر تفاصيل مذهبه. كما وضع الشّهرستاني جدولا للمقارنة بين الشرّ والخير في الجوهر والنّفس والفعل والحيّز والأجناس والصّفات. انظر: الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص244 و(بدران) ج1/ص234؛ *التّبصير في الدّين* للإسفراييني، ص136؛ *التّنبيه* للملطي، ص90؛ *المنية* لابن المرتضى، ص60؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص194؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص391؛ *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص258 إلى ص260؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج1/ص250– ص251.

[1] وردت هذه اللّفظة في القرآن الكريم ثلاث مرّات: في سورة البقرة آية رقم 62، وفي سورة المائدة، آية رقم 69، وفي سورة الحجّ الآية رقم 17. "صبأ" همزه الجمهور إلاّ نافع. فمَن همزه جعله من صبأت النّجوم إذا طلعت. ومَن لم يهمزه جعله من صبا يصبو إذا مال. فالصّابئ في اللّغة من خرج أو مال من دين إلى دين. ولهذا كانت تقول العرب لمن أسلم قد صبأ. فالصّابئون قد خرجوا من دين أهل

الكتاب (انظر: *تفسير* الطّبري، ج3/ص370). وفي *التّفسير الكبير* للإمام الرّازي (ج3/ص105): "وللمفسّرين في تفسير مذاهبهم أقوال: أحدها: قال مجاهد والحسن: هم طائفة من المجوس واليهود لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم. وثانيها: قال قتادة: هم قوم يعبدون الملائكة ويصلّون إلى الشّمس كلّ يوم خمس صلوات. وثالثها، وهو الأقرب: أنّهم قوم يعبدون الكواكب". وهم قوم يقولون: إنّ مدبّر هذا العالم وخالقه هذه الكواكب السّبعة والنّجوم. فهم، على هذا، عبدة الكواكب. ويذكر سامي النّشّار نقلاً عن البيروني أنّ الصّابئة تسمّوا باسم الصّابئة أيّام المأمون "بفتوى شيخ فقيه من أهل حرّان حتّى ينجوا من القتل". فقد تنبّه البيروني أنّ هؤلاء الحرّانيّة ليسوا هم الصّابئة على وجه الحقيقة، بل هم المسمّون في الكتب "بالحنفاء الوثنيّة". ويذكر البيروني أنّ اسمهم مشتقّ من هارون بن ترح أخي إبراهيم –عليه السّلام–، وأنّ إبراهيم النّبيّ قد ظهر فيهم. أمّا الصّابئة على وجه الحقيقة، فإنّهم هم الذين تخلّفوا ببابل من حملة الأسباط في أيّام كورش ووضعوا مذهبا ممتزجا من اليهوديّة والمجوسيّة ويشبّههم بالسّامرة في فلسطين، ويحدّد أماكنهم في واسط وسواد العراق، ويقرّر أنّهم يخالفون الحرّانيّة ويهاجمون مذهبهم ولا يوافقونهم إلاّ في أشياء قليلة. إذن هناك مذهبان: الحرّانيّة والصّابئة الحقيقيّة. وقد لاحظ البيروني أنّ الحرّانيّين يتّجهون في صلاتهم تجاه القطب الجنوبي، والصّابئة تجاه القطب الشّمالي. وقد بادت الفرقة الأولى وبقيت الثّانية". وقد قابل الشّهرستاني بين آراء الصّابئة وآراء الحنفيّة في *حوار الحنفيّة* في حوار طويل بين الفرقتين، واعتبر الحرّانيّة من الصّابئة وعرض لآرائهم. انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني)، ج2/ص5 إلى ص57، و(طبعة بدران) ص6 إلى ص61؛ *التّبصير* ص ؛ *المنية*، ص67؛ *مروج الذّهب*، ج1/ص223؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص213 إلى ص219؛ *الفهرست*، ص383 إلى ص391؛ *الموسوعة المختصرة للإسلام*، ص477–ص478.

[2] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص259 إلى ص262): "اعلم أنّ الأصناف التي ذكرنا مذاهبهم يرجعون في آخر الأمر إلى عبادة الأصنام، إذ كان لا يستمرّ لهم طريقة إلاّ بشخص حاضر، ينظرون إليه ويعكفون عليه. وعن هذا اتّخذ أصحاب الرّوحانيّات والكواكب أصناما زعموا أنّها على صورتها... لكنّ القوم لما عكفوا على التّوجّه إليها، كان عكوفهم ذلك عبادة، وطلبهم الحوائج منها إثبات إلهيّة لها، وعن هذا كانوا يقولون: "ما نعبدهم إلاّ ليقرّبونا إلى الله زلفى"، فقد كانوا مقتصرين على صورها في اعتقاد الرّبوبيّة والإلهيّة لما تعدّوا عنها إلى ربّ الأرباب. ومن أشهر فرق عبدة الأصنام: المهاكاليّة، البركسهيكيّة، الدّهكينيّة، الجلهكيّة (أي عبّاد الماء)، الأكنواطريّة (أي عبّاد النّار).

الخلّص. وأمّا منكرو الفاعل المختار، منهم مَن أثبت علّة موجبة، وهم الفلاسفة الإلهيّون[1]؛ ومنهم مَن نفاها، وهم الدّهريّة[2] الخلّص[3] الطّبيعيّون.

---

[3] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص251 إلى ص252): "من النّاس مَن يظنّ أنّهم سمّوا براهمة لانتسابهم إلى إبراهيم –عليه السّلام–، وذلك خطأ. فإنّ هؤلاء هم المخصوصون بنفي النّبوّات أصلاً ورأسًا، فكيف يقولون بإبراهيم –عليه السّلام–؟ والقوم الذين اعتقدوا نبوّة إبراهيم –عليه السّلام– من أهل الهند فهم الثّنويّة منهم القائلون بالنّور والظّلمة على رأي أصحاب الاثنين... وهؤلاء البراهمة إنّما انتسبوا إلى رجل منهم يُقال له براهم، وقد مهّد لهم نفي النّبوّات أصلاً، وقرّر استحالة ذلك... ثمّ إنّ البراهمة تفرّقوا أصنافًا، فمنهم أصحاب البددة، ومنهم أصحاب الفكرة، ومنهم أصحاب التّناسخ".

[1] راجع ما يقوله الشّهرستاني بشأن الفلاسفة الإلهيّين في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص3).

[2] يعرّف محمّد الخوارزمي في كتاب *مفاتيح العلوم* (الباب الثّاني في الكلام) هذه الفرقة قائلاً: "الدّهريّة: الذين يقولون بقدم الدهر". أمّا ابن حزم الظّاهري فقد أومأ إلى مذهبهم في كتاب الأحكام في *أصول الأحكام* (الجزء الثّاني، ص583) بقوله: "الدهريّة [هم] الذين جعلوا برهانهم في إبطال الخالق، لما رأوا الأمور لا تجري على المعهود فيما يحسن في عقولهم، وأنّه لا بدّ من علّة للمفعولات، وإذ لا بدّ من علّة فلا بدّ لتلك العلّة من علّة، وهكذا أبدًا حتى يوجبوا كون أشياء لا أوائل لها".

[3] مذهب الدّهريّة من زرفان، زروان=دهر، الذي صار، كما في الأخبار المأثورة، دينًا ظاهرًا يجاهر النّاس بالاعتراف به في عهد يزدجرد الثّاني من الدّولة السّاسانيّة (438–457 م)، هو أعظم من ذلك تأثيرًا في المفكّرين الذين لا يتّصل تفكيرهم بالدّين. في هذا المذهب أُلغيت النّظرة الاثنينيّة للكون، وذلك بأن جعل الزّمان الذي لا نهاية له هو المبدأ الأسمى، واعتبر هو عين القدر أو الفلك الأعظم أو حركة الأفلاك؛ وقد نال هذا المذهب الجديد إعجاب أهل النّظر الفلسفي، فتبوّأ مكانًا بارزًا في الأدب الفارسي وفي الآراء الشّعبيّة تحت ستار الإسلام أو من غير ستار؛ ولكنّ متكلّمي الإسلام أنكروه إنكارهم للمادّية والكفر بالله الخالق وما إليهما. ويُسمّى أصحاب الدّهر بالمادّيين أو الحسّيّين أو منكري الخالق أو أهل التّناسخ أو نحو ذلك من الأسماء، ولكنّا لا نعرف عن آرائهم شيئًا أدقّ من هذا. يقول الغزالي في *المنقذ من الضّلال* عند كلامه عن أصناف الفلاسفة إنّ الدّهريّين: "طائفة من الأقدمين جحدوا الصّانع المدبّر العالم القادر، وزعموا أنّ العالم لم يزل موجودًا كذلك بنفسه لا بصانع، ولم يزل الحيوان من النّطفة، والنّطفة من الحيوان، كذلك كان وكذلك يكون أبدًا؛ وهؤلاء هم الزّنادقة". أمّا الشّهرستاني (*الملل*، ص74 من الجزء الثّاني من طبعة القاهرة 1347 هـ. على هامش

وغرضنا من هذا الكتاب أن نأتي على شرح أقوال هذه الفرق. وقبل الخوض فيه لا بدّ من ذكر الإِختلافات في العلوم الضّروريّة والنّظريّة في فصول.

الفصل لابن حزم)، فهو في إحصائه لأهل الأهواء والنّحل المقابلين لأهل الدّيانات يقول عن طائفة يسمّيهم الطّبيعيّين الدّهريّين إنّهم معطّلة لا اعتقاد لهم بشيء ولا يؤمنون بالمعاد وينكرون كلّ ما وراء المحسوس، ولا يثبتون معقولاً، وإن كان يقول في موضع آخر (ص76) إنّ الطّبيعيّين الدّهريّين يقولون بالمحسوس وينكرون المعقول، على حين أنّ الفلاسفة الدّهريّين يقولون بالمحسوس والمعقول وينكرون الحدود والأحكام، وأقدم كلام عن الدّهريّة ما يقوله الجاحظ في كتاب *الحيوان* (ج7/ص5–ص6 من طبعة القاهرة 1324 هـ.–1906 م) من أنّهم ينكرون الخالق والنّبوّات والبعث والثّواب والعقاب، ويردّون كلّ شيء إلى فعل الأفلاك، ولا يعرفون خيرًا ولا شرًّا سوى اللذّة والمنفعة.
انظر: مادّة "دهريّة" في *دائرة المعارف الإسلاميّة*؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، المجلّد الثّاني، ص3–ص4. تحقيق محسن سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.

ذكْر الاخْتلافات
في العلوم الضّروريّة والنّظريّة

الفصل الثّاني
في أقوال السوفسطائيّة[1]

أظهر الأشياء عندنا أمْران:

– [أحدهما:] البديهيّات: بأنّ كلّ شيء إمّا أن يكون، وإمّا أن لا يكون.

– وثانيهما: العلم بالمحْسوسات، وتلْتحق به الوجدانيّات، كما نجده في أنْفسنا من الجوع والشّبع، والحزْن والفرح.

واختلف فيهما النّاس على أربعة أقوال، لأنّهم إمّا أن يعْترفوا بهما، أو بالبديهيّات دون الحسّيات، أو بالعكْس؛ أو [أن] لا يعْترفوا بواحد منهما[2].

أمّا الفريق الأوّل، فيُقال لهم: السّوفسطائيّة.

والبحْث عن أحْوالهم من وجوه:

---

[1] السّوفسطائيّة جملة من النّظريّات أو المواقف العقليّة المشتركة بين كبار السّفسطائيّين كبروتاغوراس وغورجياس وبروديكوس وهيبياس وغيرهم. وأصل لفظ السّفسطة في اليونانيّة سوفيسما، وهو مشتقّ من لفظ سوفوس، ومعناه الحكيم والحاذق. والسّفسطة عند الفلاسفة هي الحكمة المموّهة، وعند المنطقيّين هي القياس المرّكب من الوهميّات. والغرض منه: تخليط الخصم وإسكاته. وتطلق لفظة السّفسطائيّة أيضًا على كلّ فلسفة ضعيفة الأساس، متهافتة المبادئ، كفلسفة الرّيبيّين الذين ينكرون الحسّيات والبديهيّات وغيرها، وتنقسم إلى ثلاث فرق: اللاأدريّة، والعناديّة، والعنديّة.

انظر: *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا، ج1/ص658 إلى ص660؛ *كشّاف اصطلاحات الفنون* للتّهانوي.

[2] أضاف النّاسخ في الهامش: "**لعلّه هكذا كما يريد السّياق: "إمّا لا يعترفوا بهما، أو بالبديهيّات دون الحسّيات، أو بالعكس؛ أو يعترفوا بهما**"."

الأوّل: بالشّرح[1] في الفهم:

فنقول: الذي لا يعْترف بوجود البديهيّات والحسّيات إمّا أن يدّعي العلم بعَدَمهما أو لا يدّعي العلم بعَدَمهما، كما لا يدّعي العلم بوجودهما، لكنّه يتوقّف فيهما.

فالأوّلون ملقّبون بالعناديّة[2]، لأنّ قوله: "لا علم" مناقضة. والثّانون[3] ملقّبون باللاّ أدريّة[4] والمتشكّكة[5] وأصْحاب الحيرة؛ ومدار قوْلهم على أمريْن:

– أحدهما: القدح في المحسوسات: وهو من وجهيْن:

* الأوّل: أنّ النّائم قد يجزم في نومه بما يشاهده ثمّ يتبيّن[6] له في اليقظة كذب [أ=3 و] ذلك الجزم[7].

وإذا جاز ذلك، فلِمَ لا يجوز مثله في اليقظة؟

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] هي إحدى المدارس السّفسطائيّة. والعناديّون هم الذين يعاندون ويدّعون أنّهم جازمون بأن لا موجود أصلاً، كأن الحقائق عندهم سراب يحسبه الظّمآن ماء وليس لها ثبوت.

انظر: *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا، ج1/ص660؛ *كشّاف اصطلاحات الفنون* للتّهانوي.

[3] في الأصل: **الثّاني**.

[4] في الأصل: **الادريه**. وهي إحدى المدارس السّفسطائيّة. واللاّأدريّون هم القائلون بالتوقّف في الوجود كلّ شيء وعلمه.

انظر: *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا، ج1/ص660؛ *كشّاف اصطلاحات الفنون* للتّهانوي.

[5] في الأصل: **المتشكّلة**.

[6] في الأصل: **يبيّن**.

[7] في الأصل: **الحزم**.

* الثّاني: أنّ النّظر قد يدرك الكبير صغيرًا، كالجسم العظيم إذا بَعُدَ[1]؛ ونرى[2] الصّغير كبيرًا، كما نرى[3] (نار)[4] السّراج عظيمة إذا قربت[5]؛ وكما نرى العنبة في الماء كالإجّاصة؛ وكما إذا قرّبنا[6] حلقة الخاتم إلى العين، فإنّا نراها كالغوار؛ وكما نرى الجسْم الصّغير في الضّباب عظيمًا، كالشّمس فإنّا نراها عند طلوعها وغروبها أعظم.

وقد يُدرَك الواحد اثنين، كما إذا غمزنا بإحدى العينين ونظرنا إلى القمر، فإنّا نراه قمريْن.

وقد ننْظر في الماء، فنرى (فيه)[7] قمرًا عند طلوع القمر، وعلى السّماء آخر، مع أنّ الموجود ليس إلاّ واحدًا.

وقد نرى الأشياء شيئًا واحدًا، كالرّحاء إذا أخرجنا من مركزها إلى محيطها خطوطا كبيرة بألوان مختلفة، فإذا استدارت سريعًا، رأيناها لونًا واحدًا، كأنّه ممْتزج من كلّ تلك الألوان. وكذلك يشتبه علينا الخطاب باللّحية حتّى نراهما[8] شيئًا واحدًا.

وقد نرى المعدوم موجودًا كالسّراب، وكالكثير ممّا يفعله أصحاب خفّة اليد. وكما نرى القطرة النّازلة كالخطّ المستقيم، والنّقطة التي تُدار بسرعة كالدّائرة، وكالصّور التي يتخيّلها المرضى، بل الصّور التي يتخيّلها الصّحيح الخائف في الظّلمة. ونرى المتحرّك ساكنًا كالسّفن؛ والسّاكن متحرّكًا كراكب السّفينة، فإنّه يرى ما قرب منه من الشّطّ متحرّكًا إلى خلاف جهته، وما بَعدَ عنه إليها ساكنًا.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **تر**.

[3] في الأصل: **ترى**.

[4] أضاف النّاسخ كلمة **النّار** في الهامش.

[5] في الأصل: **بَعدت**.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] أضاف النّاسخ كلمة **فيه** في الهامش.

[8] في الأصل: **نراها**.

وقد نرى المتحرّك إلى جهته متحرّكًا إلى خلاف تلك الجهة[1]. فإنّ المتحرّك إلى جهة يرى الكواكب متحرّكة إليها. وقد نرى القمر كالسّائر إلى العالي[2]، وإن كان سائرًا إلى غير جهته؛ ونرى المستقيم معوجًّا كالأشجار التي تكون على طرق الماء وقائماتها[3] منكوسة. ولا ندرك الكواكب نهارًا عند طلوع الشّمس، وندركها إذا كنّا[4] في بئر عميقة. وندرك الهيئات التي في البيوت إذا وقع الضّوء في بعض ثقبها[5]، وإن كنّا لا نراها في الضّوء الخالص والظلّ الخالص؛ ونرى الوجه طويلاً عريضًا (معوجًّا)[6] بحسب اِختلاف الجسم المتقبّل الذي ينظر إليه.

وكلّ ذلك يدلّ على أنّه لا يجوز التّعويل على مجرّد الحسّ.

– ثانيهما[7]: القدح في البديهيّات: وذلك من وجهيْن:

* الأوّل: أنّ هاهنا قضايا يدّعي بعض الفرق أنّها بديهيّة[8]، ويدّعي الآخرون أنّها كاذبة. وكذلك يقتضي وقوع الخلاف في الضّروريّات.

فإذا كان [ذلك] كذلك، لم يمكن الاعْتماد في تصحيحها على مجرّد شهادة الفكر[9]، لأنّها [أ=3 ظ] حاصلة في القضايا الكاذبة، بل لا بدّ من تمييز الحقّ فيها عن الباطل بالنّظر؛ لكنّ النّظر هو موقوف على الضّروريّ، فيلزم الدّور.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت كلمة: **معوجّا** مضافة في الهامش.

[7] في الأصل: **ثانيها**.

[8] في الأصل: **بديهة**.

[9] غير مقروءة في الأصل.

* الثّاني: أنّهم وجدوا مسائل تعارضت الأدلّة فيها نفيًا وإثباتًا، كمسألة الجزء[1] والزّمان والمكان، فإنّ في كلّ طرفي النّقيض أدلّة قويّة لا يمكن القدح فيها، ولا بدّ وأن يكون ذلك لكذب شيء[2] من المقدّمات التي عنها تركيب تلك الأدلّة، مع أنّا نجد الاعتقاد الضّروريّ حاصلاً في صحّتها. وذلك يقتضي ارتفاع الثّقة عن الضّروريّات. فهذا هو المأخذ لهؤلاء.

وهاهنا للسّوفسطائيّة فرقة ثالثة، وهي التي زعمت أنّه ليس للأشياء حقيقة واحدة في أنفسها، بل حقيقتها عند كلّ قوم على حسب ما يعتقدونها؛ كالخلّ الذي تعيش[3] فيه دودة، فإن طرح فيه غيرها ماتت؛ واللّيل يبصر فيه الخفّاش دون سائر الحيوانات، والنّهار بالعكس؛ والبيش تغْتذي به الفأرة ويموت به غيرها؛ والنّار يعيش فيها السّمنْدل دون غيره.

الوجه الثّاني:

اِختلف المتكلّمون في أنّ هؤلاء السّوفسطائيّة هل كانوا موجودين أم لا؟ فمنهم مَن أنكر وجودهم، وقوم زعموا أنّه يستحيل أن[4] يشكّ الإنسان العاقل في وجوده، ووجود أحواله من ألمه ولذّته. وكيف يمكن أن يكون شاكًّا في هذه الأشياء مع ما يشاهده من كوْنه طالبًا للمنافع وهاربًا عن المضارّ، ويميّز بين الأمريْن؟ بل هذه المقالة مقدّرة مفروضة، فرضها أصحاب النّظر ليعرفوا ما يمكن أن يُقال فيها وعليها.

---

[1] هكذا في الأصل، ولعلّها: **الحدّ**.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: **يعيش**.

[4] في الأصل: **أنّه**.

ومنهم مَن قال إنّهم موجودون. حكى يحيى النّحويّ[1] في تفسير *إيساغوجي*[2] أنّ قومًا جحدوا العلم والمعرفة. وقال القاضي عبد الجبّار بن أحمد[3]: هؤلاء لا ينْكرون اعتقادهم في

---

[1] يقول عنه ابن النّديم في *الفهرست*: "كان يحيى تلميذ بسوارى وكان أسقفا في بعض الكنائس بمصر، ويعتقد مذهب النّصارى اليعقوبيّة، ثمّ رجع عمّا يعتقده النّصارى في التّثليث، فاجتمعت الأساقفة وناظرته، فغلبهم، واستعطفته وأنسته وسألته الرّجوع عمّا هو عليه وترك إظهاره، فأقام على ما كان عليه وأبى أن يرجع فأسقطوه وعاش إلى أن فتحت مصر على يدي عمرو بن العاص، فدخل إليه وأكرمه ورأى له موضعا. وقد فسّر كتب أرسطوطاليس. وله من الكتب، بعد ذلك، كتاب *الردّ على برقلس*، ثمان عشرة مقالة؛ كتاب *في أنّ كلّ جسم متناهي فقوّته متناهيّة*؛ كتاب *الردّ على أرسطوطاليس* ستّ مقالات؛ كتاب *تفسير ما قال أرسطوطاليس*؛ مقالة يردّ فيها على نسطورس؛ كتاب يردّ فيه على قوم لا يعترفون، مقالتان ومقالة أخرى يردّ فيها على قوم آخر؛ وله تفسير شيء من كتب جالينوس في الطبّ. وذكر يحيى النّحوي في المقالة الرّابعة من تفسيره لكتاب *السّماع الطّبيعي* في الكلام في الزّمان مثلا قال فيه: "مثل سنتنا هذه، وهي سنة 443 هـ. لدقلطيانوس القبطي". وقد يجوز أن يكون فسّر هذا الكتاب في صدر عمره، لأنّه كان في أيّام عمرو بن العاص.
حول ترجمته انظر: المرجع المذكور، ص354–ص355. بيروت. د. ت.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] هو القاضي عبد الجبّار بن أحمد الهمداني الأسد أبادي، وهو الذي تلقّبه المعتزلة قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللّقب على سواه. كان شافعيًّا. وقد تنقّل بين الريّ وبغداد والبصرة، وفيها تحوّل عن مذهب الأشاعرة إلى مذهب الاعتزال. عيّنه الصّاحب قاضيًا للقضاة منذ عام 367 هـ.، و بقي به حتّى عزله فخر الدّولة بعد وفاة الصّاحب عام 385 هـ. وصودرت أمواله. أخذ الحديث عن جمع، وشيوخه في الاعتزال: أبو إسحاق ابن عيّاش وأبو عبد الله الحسين بن عليّ البصري. توفّي سنة 415 هـ. ودُفن في داره بالريّ. له مؤلّفات تشكّل أهمّية كبرى في دراسة الفكر الاعتزالي، منها: *تثبيت دلائل النّبوّة*، *والعمد*، *والمغني*، *وتنزيه القرآن عن المطاعن*، *والمحيط بالتّكليف*، *وشرح الأصول الخمسة*، *وطبقات المعتزلة*... إلخ.
حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي، ج11/ص113 إلى ص115؛ *ميزان الاعتدال* للذّهبي، ج2/ ص91؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج3/ص219–ص220؛ *شذرات الذّهب* للعماد الحنبلي، ج3/ص203؛ *مرآة الجنان* لأبي محمّد اليافعي، ج3/ص29؛ *كشف الظّنون* لحاجّي خليفة، ص1107؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص484 إلى ص498؛ *في علم الكلام* لأحمد

وجود الأشياء، لكنّه اشتبه عليهم العلْم وغلَبه[1] الظّنّ، فظنّوا أنّ العلوم التي لهم ظُنون.

الوجه الثّالث :

اِختلفوا في أنّهم هل يُناظَرون[2] أم لا؟

صبحي، ج1/ص332 إلى ص347؛ معجم *المؤلّفين* لعمر رضا كحالة، ج5/ص78؛ *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني، ج3/ص376 إلى ص413.

[1] في الأصل: **يغلبه**.

[2] في الأصل: **ينظرون**.

قال مولانا أفضل العالم –رضي الله عنه– محمّد بن عمر الرّازي[1]: "عندي أنّهم لا

---

[1] هو أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن عليّ التّيمي البكري الطّبرستاني الأصل الرّازي المولد، الملقّب فخر الدّين، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشّافعي. فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل. له التّصانيف المفيدة في فنون عديدة، منها *تفسير القرآن الكريم* لم يكمله؛ ومنها في علم الكلام *المطالب العالية*، *ونهاية العقول*، وكتاب *الأربعين*، *والمحصّل*، وكتاب *البيان والبرهان في الردّ على أهل الزّيغ والطّغيان*، وكتاب *المباحث العماديّة في المطالب المعادية*، وكتاب *تهذيب الدّلائل وعيون المسائل*، وكتاب *تحصيل الحقّ*، وكتاب *الزّبدة*...؛ وفي أصول الفقه: *المحصول*، *والمعالم*؛ وفي الحكمة: *الملخّص*، *وشرح الإشارات لابن سينا*، *وشرح عيون الحكمة*...؛ وفي الطّلسمات: *السرّ المكتوم*، *وشرح أسماء الله الحسنى*. ويُقال إنّ له شرح *المفصّل* في النّحو للزّمخشري، وشرح *الوجيز* في الفقه للغزالي، وشرح *سقط الزّند* للمعرّي، وله مختصر في الإعجاز، ومؤاخذات جيّدة على النّحاة، وله طريقة في الخلاف، وله في الطبّ *شرح الكلّيات للقانون*، وصنّف في علم الفراسة، وله مصنّف في مناقب الشّافعي.

وكان مبدأ اشتغاله على والده إلى أن مات؛ ثمّ قصد الكمال السّمناني، واشتغل عليه مدّة؛ ثمّ عاد إلى الرّيّ، واشتغل على المجد الجيلي؛ ولما طُلب المجد الجيلي إلى مراغة ليدرّس بها صحبه فخر الدّين إليها، وقرأ عليه مدّة طويلة علم الكلام والحكمة؛ ثمّ قصد خوارزم، وقد تمهّر في العلوم؛ فجرى بينه وبين أهلها كلام فيما يرجع إلى المذهب والاعتقاد؛ فأُخرج من البلد؛ فقصد ما وراء النّهر، فجرى له أيضا هناك ما جرى له في خوارزم؛ فعاد إلى الرّيّ، وكان بها طبيب حاذق له ثروة ونعمة، وكان للطّبيب ابنتان، ولفخر الدين ابنان، فمرض الطّبيب وأيقن بالموت، فزوّج ابنتيه لولدي فخر الدّين، ومات الطّبيب فاستولى فخر الدّين على جميع أمواله، فمن ثمّ كانت له النّعمة، ولازم الأسفار، وعامل شهاب الدّين الغوري صاحب غزنة في جملة من المال، ثمّ مضى إليه لاستيفاء حقّه منه، فبالغ في إكرامه والإنعام عليه، وحصل له من جهته مال طائل، وعاد إلى خراسان، واتّصل بالسّلطان محمّد بن تكش المعروف بخوارزم شاه، وحظي عنده، ونال أسنى المراتب، ولم يبلغ أحد منزلته. وذكر فخر الدّين في كتابه *تحصيل الحقّ* أنّه اشتغل في علم الأصول على والده ضياء الدّين عمر. وكان اشتغاله في فروع المذهب كذلك على والده. وكانت ولادة فخر الدّين في 25 من شهر رمضان سنة 544 هـ –وقيل 543 هـ– بالرّيّ. وتوفّي يوم الاثنين سنة 606 هـ بمدينة هراة. ودُفن آخر النّهار في الجبل المصاقب لقرية مزداخان. قال ابن خلّكان: ورأيتُ له وصيّة أملاها في مرض موته على أحد تلامذته تدلّ على حسن العقيدة.

يُناظَرون، لأنّ الاستدلال حاصله يرجع إلى اسْتخراج مجهول من معلوم؛ فمَن أنكر المعلوم أصلاً، كيف يمكن الإثبات عليه؟ بل لا يُستبعَد لهم، لو كان لهم شكوك، نسعى في حلّ شكوكهم".

أمّا الفريق الثّاني، وهم المعترفون بالبديهيّات لا بالحسّيات فقط، فقد نقل الحسن [أ= 4 و] بن موسى[1] عن أفلاطون[2]، وأرسطوطاليس[3]، وبطليموس[4]، وجالينوس[5] أنّ

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص248 إلى ص252؛ *طبقات* السّبكي، ج5/ص33؛ *ذيل الرّوضتين* لأبي شامة، ص68؛ *مختصر* ابن العبري، ص240؛ *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي، ج4/248؛ *عيون الأنباء* لابن أبي أصيبعة، ج2/ص23؛ *لسان الميزان*، ج4/ص246؛ *طبقات* الحسيبي، ص82؛ *عبر* الذّهبي، ج5/ص18؛ *الشّذرات*، ج5/ص21.

[1] هو أبو محمّد الحسن بن موسى النّوبختي. برز في علوم الفلك والفلسفة والكلام والطّبيعة والإلهيّات. ومن أهمّ كتبه *فرق الشّيعة*، وله نقوض على بعض كتب المعتزلة. عاش في القرن الثّالث وأدرك أوائل الرّابع.

حول ترجمته راجع: مقدّمة كتاب *فرق الشّيعة* للنّوبختي.

[2] يقول ابن النّديم في *الفهرست*: "من كتاب فلوطرخس: أفلاطون بن أرسطن، و معناه: الفسيح. وذكر ثاون أنّ أباه يُقال له أسطرن، وأنّه كان من أشراف اليونانيّين. وكان في قديم أمره يميل إلى الشّعر، فأخذ منه بحظّ عظيم، ثمّ حضر مجلس سقراط فرآه يثلب الشّعر فتركه، ثمّ انتقل إلى قول فيثاغورس في الأشياء المعقولة. وعاش فيما يُقال إحدى وثمانين سنة. وعنه أخذ أرسطوطاليس وخلفه بعد موته. وقال إسحاق أنّه أخذ عن بقراط. وتوفّي أفلاطون في السّنة التي وُلد فيها الإسكندر، وهي السّنة الثّالثة عشر من ملك لاوخوس وخلفه أرسطوطاليس، وكان الملك في ذلك الوقت بمقدونية فيلبس أبو الإسكندر. من خطّ إسحاق: عاش أفلاطون ثمانين سنة. ما ألّفه من الكتب، على ما ألّفه ثاون ورتّبه، كتاب *السّياسة*، كتاب *النّواميس*. قال ثاون: وأفلاطون يجعل كتبه أقوالا يحكيها عن قوم، و يسمّي ذلك الكتاب باسم المصنّف له. فمن ذلك قول سمّاه *تالجيس* في الفلسفة، قول سمّاه *لاخس* في الشّجاعة، قول سمّاه *خرميدس* في العفّة، قولان سمّاهما *القيبادس* في الجميل...

حول ترجمته راجع: *المرجع المذكور*، ص245–ص246. بيروت. د. ت.

[3] في الأصل: **أرسطاطاليس**.

وهو الفيلسوف اليوناني المشهور عند فلاسفة الإسلام باسم المعلّم الأوّل. وُلد سنة 384 ق. م. وتوفّي سنة 322 ق. م. من مصنّفاته: *المقولات*، *والعبارة*، *والقياس*، *والبرهان*، *والجدل*، *والأغاليط*،

اليقينيّات هي المعقولات لا المحسوسات. وكذلك زعم أرسطو في كتاب *البرهان*[1] أنّه لا

والسّماع الطّبيعي، *والميتافيزيقا* (ما بعد الطّبيعة) *والأخلاق إلى نيقوماخوس والخطابة والشّعر*... كان صاحب مدرسة فلسفيّة في الأنطولوجيا، والمعرفة، والأخلاق، والسّياسة، ظلّ تأثيرها حتّى قيام الفلسفة الحديثة مع ريني ديكارت.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* ليوسف كرم، *تاريخ الفكر الفلسفي* لمحمّد علي أبو ريّان؛ *أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي؛ *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا.

[4] هو صاحب كتاب *المجسطي*، عاش في أيّام أدريانوس وأنونينوس، وفي زمانهما رصد الكواكب، ولأحدهما عمل كتاب *المجسطي*. وهو أوّل مَن عمل الإسطرلاب الكريّ والآلات النّجوميّة والمقاييس والأرصاد. ويُقال إنّه رصد النّجوم قبله جماعة منهم أبرخس، وقيل إنّه أستاذه وعنه أخذ، والرّصد لا يتمّ إلاّ بآلة، فالمبتدئ بالرّصد هو صانع الآلة. والكلام على كتاب *المجسطي*. وأوّل مَن عني بتفسيره وإخراجه إلى العربيّة: يحيى بن خالد بن برمك، ففسّره له جماعة فلم يتقنوه؛ ولم يرض ذلك، فندب لتفسيره أبا حسّان وسلم صاحب بيت الحكمة فأتقناه واجتهدا في تصحيحه بعد أن أحضرا النّقلة المجوّدين، فاختبرا نقلهم وأخذا بأفصحه وأصحّه. وقد قيل أنّ الحجّاج بن مطر نقله أيضا. وله من الكتب بعد ذلك كتاب *الأربعة*، كتاب *المواليد*، كتاب *الحرب والقتال*، كتاب *في الأسراء والمحبوسين*، كتاب *في أسر السّعود واصطناعها*، كتاب *المرض وشرب الدّواء*، كتاب *اقتصاص أحوال الكواكب*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص267– ص268. بيروت. د. ت.

[5] ظهر جالينوس بعد ستّمائة وخمس وستّين سنة من وفاة بقراط، وانتهت إليه الرّئاسة في عصره. وهو الثّامن من الرّؤساء الذين أوّلهم أسقلبيلدس مخترع الطبّ. وكان معلّم جالينوس: أرمينيوس الرّومي. وأخذ عن أغلوقن، وله إليه مقالات، وبينهما مناظرات. وقيل: كان جالينوس في أيّام ملوك الطّوائف في أيّام قباذ بن سابور بن أشغان. وكان جالينوس وجيهًا عند الملوك كثير الوفادة عليها، كثير التّنقّل في البلدان، وأكثر أسفاره إلى مدينة روميّة. وكان جالينوس كثيرًا ما يلتقي مع الإسكندر الأفروديسي. وكان الإسكندر يلقّبه برأس البغل لعظم رأسه. وتوفّي جالينوس في أيّام ملوك الطّوائف، وبين المسيح وبينه سبع وخمسون سنة، المسيح –عليه السّلام– أقدم منه. وقد نُقل إلى العربيّة أكثر من سبعين كتابًا لجالينوس على حدّ الكشف الذي حدّده ابن النّديم في *الفهرست*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص289. بيروت. د. ت.

[1] العنوان الأصليّ لهذا الكتاب هو كتاب *التّحليلات الثّانية*، وإنّما سمّاه معرّبوه من السّريانيّة كتاب *البرهان* بالنّظر إلى طبيعة موضوعه.

حدّ للفاسدات ولا برهان عليها.

توجيه هذه المقالة من ثلاثة[1] أوجه:

* الأوّل: أنّ الأغلاط المذكورة في الحواسّ لا يتميّز الحقّ فيها عن الباطل إلاّ بغير الحسّ. فإذن[2] لا اعتماد على الحسّ السّاذج.

* الثّاني: أنّ المحسوسات متغيّرة، وإنّما لا يشْعر[3] الحسّ بتلك التّغييرات لكثرتها واستمرارها. ومتى كانت في أنفسها متغيّرة، لم يكن الاعتقاد فيها باقيًا.

* الثّالث: المقدّمات المستعمَلة في العلوم: الكلّيّات، والحسّ لا يعطيها[4]، لأنّ الحسّ لا يخبر[5] إلاّ عن حال المحسوس، والمحسوس لا بدّ وأن يكون شيئًا معيّنًا. فالحسّ يخبر أنّ صفة النّار: [أنّها] حارّة؛ فأمّا أنّ كلّ نار حارّة، فالحسّ لا يخبر عنه؛ بل، لو حصل، فإنّما يحصل بواسطة قوّة أخرى.

أمّا الفرقة الثّالثة، وهم الذين اعترفوا بالمحسوسات لا بالعقليّات، فقد احتجّوا بوجهيْن:

* الأوّل: أنّ الحسّ أصل العقل، ولذلك فإنّ مَن فقد حسًّا فقد علمًا. وجمهور الخلق مضطرّون[6] إلى العلم بهذه المحسوسات. فأمّا العلوم البديهيّة، فممّا لا يخطر إلاّ نادرًا ببال الأوّلين.

* الثّاني: أنّ أجلى البديهيّات: العلم بأنّ الشّيء لا يخلو من النّفي والإثبات، وأقلّ ما في هذه القضيّة من الصّعوبة أنّ هذا الحكم لا تصحّ معرفته إلاّ بعد معرفة أصل العدم؛

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **فإذا**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **يعطها**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **مظطرّون**.

لكنّ النّاس تحيّروا في أنّ العدم كيف يُعرف، لأنّ العلوم لا بدّ وأن تتميّز عن عينه[1]، والعدم الصّرف لا تعيّن له ولا تميّز أصلاً. فكيف يتمكّن العقل من الإشارة إليه؟

أمّا الفرقة الرّابعة، وهم المعترفون بالبديهيّات والمحسوسات، فهم الدّهماء من أهل العلم. واختلفوا في أيّهما أقدم: إمّا أن يكون بالزّمان أو بالرّتبة. فيشبه[2] أن يكون الاتّفاق[3] حاصلاً على أنّ العلم بالمحسوسات سابق على العلم بالبديهيّات. فإنّ الطّفل، حال كونه طفلاً، يميّز بين الحارّ والبارد، والمضيء والمظلم، مع أنّه لا يخطر بباله أنّ الشّيء لا يخلو من النّفي والإثبات إلاّ بعد حين. ولمنازع أن ينازع، فيقول: الطّفل لما ميّز بين البياض والسّواد، فلا بدّ أن يكون قد عرف كون أحدهما مخالفًا للآخر، ولا معنى للمخالفة إلاّ أنّ أحدهما ليس هو الآخر. فذلك يقتضي كونه عالمًا بمنافاة الوجود للعدم[4]. بل [أنّ] هذه المقدّمة ممّا لا يخطر بباله [إلاّ] على هذا التّقدير[5]، وذلك ممّا لا [أ= 4 ظ] يضرّنا في هذا المقصود.

وأمّا التّقدّم بالرّتبة، فقد اختلفوا فيه: منهم مَن قدّم الحسّيّات على العقليّات، لأنّ مَن فَقَد حسًّا فَقَد علمًا، كالأكمه الذي لا يتصوّر حقائق الألوان، والعنين الذي لا يتصوّر لذّة الجماع. ومنهم مَن قدّم البديهيّات على الحسّيّات، لأنّ أغلاط الحسّ لا تُعرف إلاّ بالعقل. ومنهم مَن أغنى كلّ واحد منهما عن الآخر.

---

[1] في الأصل: **عينه**.

[2] في الأصل: **فيشتبه**.

[3] في الأصل: **الالتفات**.

[4] في الأصل: **والعدم**.

[5] في الأصل: **التّحرير**.

الفصل الثاني
في أنّ التّظر هل يفيد العلم أم لا؟

اِختلفوا في أنّه هل يمكن التّأدّي من هذه العلوم الضّروريّة إلى العلوم النّظريّة أم لا؟

فمنهم مَن أباه، وهم السّمنيّة[1]؛ ومنهم مَن أثبته مطلقًا، وهم الجمهور الأعظم من أهل العالم؛ ومنهم مَن فصّل فيه، فقال: النّظر في الحسابيّات والعدديّات وأشباههما يفيد العلم، وأمّا النّظر في الأمور الإلهيّة لا يفيده[2] أصلاً.

ثمّ هؤلاء فريقان:

* الأوّل: الذين منعوا تحصيل[3] العلم بالأمور الإلهيّة[4].

---

[1] قال ابن النّديم في *الفهرست* (طبعة بيروت، ص345): "قرأتُ بخطّ رجل من أهل خراسان قد ألّف أخبار خراسان في القديم وما آلت إليه في الحديث، وكان هذا الجزء يشبه الدّستور، قال: "نبيّ السّمنيّة بوداسف، وعلى هذا المذهب كان أكثر أهل ما وراء النّهر قبل الإسلام وفي القديم. ومعنى السّمنيّة منسوب إلى سمنى، وهم أسخى أهل الأرض والأديان. وذلك أنّ نبيّهم بوداسف أعلمهم أنّ أعظم الأمور التي لا تحلّ ولا يسع الإنسان أن يعتقدها ولا يفعلها قول "لا" في الأمور كلّها، فهم على ذلك قولاً وفعلاً. وقول "لا" عندهم من فعل الشّيطان، ومذهبهم دفع الشّيطان".".

[2] في الأصل: **يفيد**.

[3] في الأصل: **تحصّل**.

[4] مطموسة في الأصل.

حكى النّصيبيني[1] عن أرسطوطاليس[2] أنّه قال: "المقصد الأقصى في الأمور الإلهيّة: الأخذ بالأوْلى والأخلق، فأمّا الجزم[3] فممّا لا سبيل إليه".

* الثّاني: الذين يقولون: يمكن تحصيل معرفة الإلهيّات، لكن لا من النّظر بل من الإمام المعصوم.

وهاتان الفرقتان اشْتركتَا في (أنّ)[4] العقل لا يستقلّ بمعرفة الحقّ في الأمور، ثمّ انفرد كلّ واحد منهما بما تفرده[5] [به] خصوصيّة[6] قوله.

أمّا الشّبه[7] في القدر المشترَك، ففي[8] أنّ اليقين هو الاعتقاد الجازم[9] الذي لا يكون فيه احتمال النّقيض بوجه أصلاً. ومتى كان [ذلك] كذلك استحال التّفاوت في اليقينيّات؛ ثمّ أنّ كلّ مَن له ذوق في العلم ومارس شيئًا من مسائل الهندسة والحساب، وشيئًا من المسائل الإلهيّة، عرف أنّه ليس جزمه بأحدهما كجزمه بالآخر. ولذلك، فإنّ

---

[1] في الأصل: **النّصبي**.

وهو أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ النّصيبي. وهو كذلك عند الحاكم الجشمي، وهو أبو إسحاق النّصيبني عند ابن المرتضى. قرأ على أبي عبد الله البصري. عدّه الحاكم الجشمي وابن المرتضى ضمن الطّبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة. وهو بذلك يكون معاصرًا للقاضي عبد الجبّار.

حول ترجمته راجع: الحاكم الجشمي، *شرح العيون*، (ضمن كتاب *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة*)؛ كتاب *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص196.

[2] في الأصل: أرسطاطاليس.

[3] في الأصل: **الجرم**.

[4] وردت كلمة: **أنّ** مضافة في الهامش.

[5] في الأصل: **تفرد**.

[6] في الأصل: **خصوصيّته**.

[7] في الأصل: **الشّبهة**.

[8] في الأصل: **في**.

[9] في الأصل: **الجزم**.

أهل الحساب والهندسة قلّ ما يخالف بعضهم بعضًا في مباحثهم؛ وإن اتّفق ذلك نادرًا، فإنّ[1] الحقّ يظهر عن قريب.

وأمّا أصحاب العلوم الإلهيّة، فقلّ ما نرى[2] إنسانين يتوافقان على رأي واحد، بل قلّ ما نرى[3] إنسانًا واحدًا باقيًا على الرّأي الواحد في مدّة عمره، لأنّ مَن عرف شرائط المقدّمات في العلوم النّظريّة وكيفيّة ترتيبها، علم أنّ الوفاء بها في المباحث الإلهيّة نادر[4] (جدًّا)[5].

فالنّظر إمّا أن لا يفيد العلم في المطالب الإلهيّة أو، إن أفاد، فإنّه[6] لا يفيده إلاّ نادرًا. فهذا هو القدر المشترك <...>[7] من [أ=5 و] الشّبه.

وأمّا الذين لا يقولون بالإمام المعصوم، فهم جمع من الفلاسفة، وجمع من متكلّمي الإسلام.

أمّا الفلاسفة، فهم الذين لا يقنعون بالأشبه.

وأمّا الإسلاميّون، فهم الذين استرذلوا ذلك، وانسلخوا عن بقيّة[8] الأديان والمذاهب في الأمور الإلهيّة، وتوافقوا في جميع تلك المباحث. والمتظاهرون بهذه المقالة: عمر بن زياد البصري، المعروف بأبي حفص الحدّاد[9]، بعد رجوعه عن النّبوّة؛ وأبي سعيد الحسن بن عليّ

---

[1] في الأصل: **لكنّ**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **يرى**.

[4] في الأصل: **نادرا**.

[5] وردت كلمة: **جدّا** مضافة في الهامش.

[6] في الأصل: **لكنّه**.

[7] في الأصل إضافة لحرف العطف: **و**.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] هو أبو حفص الحدّاد الصّوفي النّيسابوري. قال الحاكم: اسمه عمرو بن مسلم، وقيل: اسمه غير ذلك. وتوفّي سنة خمس وستّين ومائتين. وكان من أرباب الطّبقات العالية.
حول ترجمته راجع: *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير، ج1/ص346.

البصري، المعروف بالحصري[1]؛ وعبد الله بن محمّد النّاشي[2]. واحتجّوا على قولهم بأنّ النّاس من النّظر والاستدلال حاصلون[3] ممّا يُقدَر.

وأمّا الاستفادة من النّبيّ والإمام فباطلة من وجهيْن:

---

[1] هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد. وُلد في المدينة سنة 21 هـ./م. وانتقل إلى البصرة. وكان من خيار التّابعين. يُقال إنّه عرف سبعين من رجال موقعة بدر. وروى عن أنس ابن مالك –رضي الله عنه–، وكان أخذ عن الصّحابي الجليل سمرة بطريق الكتابة. توفّي في البصرة سنة 110 هـ./728 م. وقد نسب ابن النّديم إليه من الكتب: *تفسير القرآن*، وكتاب إلى عبد الملك بن مروان في الردّ على القدريّة.

حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج7/ص156–ص178؛ *المعارف* لابن قتيبة، ص440–ص441؛ *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص263–ص270؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص527؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص203؛ *الفهرست*، ص202؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص160–ص161؛ *غاية النّهاية في طبقات القرّاء* لابن الجزري، ج1/ص235؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص242؛ *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين.

[2] هو أبو العبّاس عبد الله محمّد الأنباري ابن شريس، المتوفّى سنة 302 هـ. بمصر، معتزليّ يُعدّ ضمن الطّبقة الثّامنة من طبقات المعتزلة، يُعرف باسم النّاشئ الكبير. ألّف كتابًا على الخليل ابن أحمد، حيث أخذ عليه ما خرج فيه عن تقليد العرب إلى باب التّعسّف والنّظر ونصب العلل على أوضاع الجدل؛ وله أيضًا قصيدة واحدة من أربعة آلاف بيت في قافية واحدة نونيّة منصوبة يذكر فيها أهل الآراء والنّحل والمذاهب والملل؛ وله أشعار كثيرة ومصنّفات واسعة في أنواع من العلوم (انظر: المسعودي. طبعة باريس، ج7/ص88–ص89). وذكر صاحب *تنبيه الكذب المفتري* أنّ الأشعري ألّف كتابًا على النّاشئ المذكور في مذهبه على الأسماء والصّفات. وذكر المسعودي أنّ وفاته كانت سنة 293 هـ.

حول ترجمته راجع: جولدزيهر في .Z.D.M.G ، العدد 56–سنة 1911، ص301. *الوفيّات* لابن خلّكان (طبعة إيران)، ج1/ص386 إلى ص390؛ *المذاهب الإسلاميّة للمتكلّمين في الإسلام* لماكس هرتان، ص348.

[3] في الأصل: **خاصل**.

* الأوّل: أنّ معرفة كون النّبيّ محقًّا موقوفة على معرفة الإله –تعالى– بذاته وصفاته؛ ولو استفدناها منهم، لزم الدّور.

* الثّاني: وهو الذي حكاه النّوبختي[1] عنهم: أنّا وجدنا الملل مبنيّة على أمور فاسدة، فوجدنا المجوس من التّخليط ما لا يقول به عاقل من قولهم بالقديمين، والحرب التي كانت[2] بين الله –تعالى– وبين الشّيطان إلى أن وقع الصّلح بينهما إلى أمد معلوم. وقول بعضهم: الشّيطان تولّد من فكرة الله. ثمّ ما هم عليه من الشّرائع التي ذكروا أنّ زرادشت[3] وضعها

---

[1] الاسم غير منقوط في الأصل.

وهو الحسن ابن عليّ النّوبختي، ابن أخت أبي منهل إسماعيل ابن عليّ بن نوبخت. كان متكلّمًا فيلسوفًا فاضلاً على مذهب الشّيعة. وكان جمّاعة للكتب، نسخ بخطّه شيئًا كثيرًا. وله مصنّفات وآثار في الكلام والفلسفة منها: كتاب *الآراء والدّيانات*، *والردّ على أصحاب التّناسخ*، *والتّوحيد*، *وحدوث العالم*، *واختصار الكون والفساد لأرسطو*، *والاحتجاج لمعمر بن عبّاد ونصرة مذهبه*، وكتاب *الإمامة* ولم يتمّه. وتوفّي في سنة 300 هـ. تقريبًا.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج /ص280؛ *الفهرست*، ص265؛ *لسان الميزان*، ج2/ص258؛ *أعيان الشّيعة*، ج23/ص333.

[2] في الأصل: **الذي كان**.

[3] عاش زردشت في منتصف القرن السّابع قبل المسيح، وتوفّي على الأرجح سنة 582 ق. م. وُلد في أذربيجان، وولادته تشبه إلى حدّ بعيد ولادة المسيح. انتقل إلى فلسطين، واستمع إلى بعض أنبياء بني إسرائيل من تلاميذ النّبيّ أرميا، ثمّ عاد إلى أذربيجان، ولم تطمئنّ نفسه إلى اليهوديّة، فبدأ يدرس الأديان الفارسيّة القديمة. وحين بلغ ثلاثين سنة زعموا أنّه بعثه الله نبيّا ورسولا إلى الخلق. ونُسبت إليه معجزات كإحياء الموتى وردّ البصر. وأهمّ كتاب نُسب إليه هو *الأبستا* (أو *الأفستا*) وشرحه *التّزند أفستا*. ويظهر أنّ مذهبه الثّنوي في إرجاع أصل العلم إلى النّور والظّلمة يعود إلى مبدإ خلقي الخير والشرّ. فمذهبه الوجودي متّصل بالمشكلة الخلقيّة الأنطولوجيّة. فمن امتزاج النّور بالظّلمة وُجدت الأشياء وحدثت الصّور من التّراكيب المختلفة. وصراع النّور والظّلمة ينتهي بتغلّب النّور، وتخلّص الخير إلى عالمه وانحطاط الشرّ إلى عالمه. وقد أورد الشّهرستاني محاورات بين زرادشت وأومرزد، وفيه نزعة تشبيهيّة وعضويّة صريحة.

لهم من نكاح الأمّهات، والتّطهير بالأبوال، وتطهير الموبذ[1] للنّفساء، وما لهم من الخرافات.

ووجدْنا المانويّة على أشرّ[2] من ذلك، وهو قولهم بقديمين حيّين قادرين سميعين بصيرين، وأنّهما متضادّان: أحدهما خير، والآخر شرّ؛ وتخليطهم[3] الفاحش في سبب الامْتزاج والخلاص؛ وحماقاتهم في هيئة[4] العالم، وأنّ الله –تعالى– إنّما خلق الجبال[5] من جلود الشّياطين، والنّار من دمائهم.

ووجدنا اليهود على مثل ذلك في زعمهم أنّ الله –تعالى– خلق آدم على صورته. وفي بعض كتب أنبيائهم: "رأيتُ الله قديم الأيّام، أبيض الرّأس واللّحية"؛ وأنّ الله –تعالى– قال: "إنّي أنا النّار المحرقة والجمر الأكله، أنا الذي آخذ الأبناء بذنوب الآباء".

وما في التّوراة من أنّ بنات لوط[6] سقينه (الخمر)[7] حتّى سكر وزنى بهنّ، وحملْن منه وولدْن. وما فيها من أنّ موسى ردّ الرّسالة على الله مرّتين حتّى اِشتدّ غضب الله عليه؛ وأنّ قارون[8] صنع العجل الذي عبده بنو إسرائيل؛ وأنّ موسى –عليه السّلام– لما أظهر المعجزة

حول ترجمته راجع: *الملل* للشّهرستاني (طبعة كيلاني) ج1/ص236 و(طبعة بدران)، ج1/ص216؛ *التّبصير*، ص105؛ *المنية*، ص64؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص191–ص192؛ *قاموس الفلسفة*، ص343؛ *مروج الذّهب*، ج1/ص229–ص230.

[1] في الأصل: **الموبذ**.

[2] في الأصل: **شرّ**.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: **الحيال**.

[6] أشار جلال الدّين السّيوطي في *الإتقان في علوم القرآن* إلى اسميهما قائلاً: "بنات لوط: ريثًا ورغوثًا".

[7] وردت كلمة: **الخمر** مضافة في الهامش.

[8] كذا في الأصل، والأرجح أنّ المقصود هاهنا هو هارون. والتّصويب من *مروج الذّهب* للمسعودي. وقد عرّف الطّبري في *تفسيره* (سورة القصص، آية 86، الجزء 20، ص67) بقارون قائلاً: "هو قارون بن يصهر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب كانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى يقول: كان من عشيرة موسى بن عمران

لفرعون، فَعلتْ السّحرة مثلها[1]؛ وأنّ يعقوب صارع الله، فصرعه وأخذ ساقه، فأراد الله أن ينفلت من يعقوب [أ = 5 ظ]، فلم يقدر عليه، إلى أن قال له: "إنّي أنا ربّك"، فتركه، فسُمّي لذلك إسرائيل؛ وإصرارهم على امتناع السّبح[2]؛ وما صنعه أنبياؤهم من إباحة القتل الكثير وتخريب المدن.

النّبيّ –صلى الله عليه وسلّم–، وهو ابن عمه لأبيه وأمّه، وذلك أن قارون هو قارون بن يصهر بن قاهث، وموسى: هو موسى بن عمران بن قاهث، كذا نسبه ابن جُرَيج.".

[1] وقد أورد محمّد أمين الشنقيطي في ثنايا تفسيره لسورة طه (*أضواء البيان*، سورة طه، آية 56، الجزء الرّابع، ص24)، هذه المعاني بقوله: "قوله –تعالى–: ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾. قوله –تعالى– في هذه الآية الكريمة ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ﴾. قال بعض العلماء: معناه فتولّى فرعون، انصرف مدبرًا من ذلك المقام ليهيّء ما يحتاج إليه مما تواعد عليه هو وموسى. ويدلّ لهذا الوجه قوله –تعالى– في سورة النازعات، الآية 22–الآية 23 في القصّة بعينها ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ﴾، وقوله: ﴿فَحَشَرَ﴾، أي جمع السّحرة. وقال بعض العلماء: معنى قوله: ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ﴾، أي أعرض عن الحقّ الذي جاء به موسى. ومن معنى هذا الوجه قوله –تعالى–: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ (سورة طه، الآية 56). وقوله –تعالى–: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾ الظاهر أن المراد بـ﴿ كَيْدَهُۥ﴾ ما جمعه من السّحر ليغلب به موسى في زعمه. وعليه فالمراد بقوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾ هو جمعه للسّحرة من أطراف مملكته، ويدلّ على هذا أمران: أحدهما: تسمية السّحر في القرآن كيداً. كقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ۖ﴾ (سورة طه، الآية 56)، وقوله تعالى عن السّحرة: ﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ﴾ (سورة طه، الآية 56)، وكيدهم: سحرهم. الثّاني: أنّ الذي جمعه فرعون هو السّحرة كما دلّت عليه آيات من كتاب الله. كقوله –تعالى– في سورة الأعراف، الآية 111: ﴿وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾. وقوله: ﴿حَٰشِرِينَ﴾، أي جامعين يجمعون السحرة من أطراف مملكته، وقوله في سورة الشعراء، الآية 36: ﴿وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾، والآية 37–الآية 38: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾، وقوله في سورة يونس، الآية 79: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾. وقوله –تعالى– في هذه الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ أَتَىٰ﴾، أي جاء فرعون بسحرته للميعاد ليغلب نبيّ الله موسى بسحره في زعمه".

[2] غير منقوطة في الأصل.

وإذا قرأ الإنسان كتبهم، ووقف على أقاصيصهم وجد لهم من التّخليط، علم أنّهم أكثر الأمم تخليطًا.

ووجدنا النّصارى على أشرّ[1] من ذلك في حكاياتهم من الأناجيل ما فعلت اليهود بإلههم؛ وقولهم بأنّ الواحد ثلاثة، والثّلاثة واحد؛ وتخليطهم في تفسير الأقانيم في كيفيّة الاتّحاد، حتّى أنّ تلك الأقوال لولا علمنا بأنّ أمّة عظيمة قالت بها، وإلاّ ليعجب القائل من أنّه كيف يجوز خطورها ببال العقلاء.

ووجدْنا المسلمين أيضًا كذلك في تعظيمهم الحجر الذي لا يضرّ ولا ينفع؛ وسفكهم دماء الحيوانات للتّقرّب إلى الله؛ واختلافهم العظيم في ذات الله –تعالى–، وصفاته، وأفعاله، والقضاء والقدر؛ ثمّ اختلافهم الفاحش في أمر الإمامة، مع أنّ توفّر الدّواعي على نقل أمر الإمامة أكثر من توفّرها على نقل غيره؛ فإذا لم يسلم[2] ذلك نقلاً[3] معلومًا، فكيف الطّمع في نقل غيره؟ واختلافهم في الأصول التي يُستفاد منها الشّرع؛ ورواياتهم الأخبار المتناقضة[4].

وأمّا الفلاسفة، فهم، مع الادّعاء العظيم للتّوغّل في المعقولات، لا نراهم يذكرون في الأمور الإلهيّة إلاّ كلمات مظلمة وعبارات هائلة[5]؛ فمَتى فتّشت عن حقائقها، انكشفت لا عن طائل.

قالوا: "ولما رأينا أحوال أهل العالم على هذه الجملة، وعلمنا يقينًا أنّ قوّة الإنسان الواحد لا تزيد على قوّة كلّ مَن مضى من الخلق على اختلاف أمزجتهم، علمنا أنّه لا طريق إلى تحصيل اليقين في شيء من هذه المباحث".

---

[1] في الأصل: **شرّ**.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: **المناقضة**.

[5] غير مقروءة في الأصل.

أمّا القائلون باستفادة الدّين من الإمام المعصوم، فقد قالوا: "إنّا لا نقول إنّ مجرّد قول الإمام يفيد العلم، وأنّه لا حاجة إلى العقل والنّظر والاستدلال، بل نقول: إنّ نظر العقل وحده لا يكفي، بل لا بدّ من الإمام المعصوم لينبّه على الدّليل والشّبهة، والعقل وحده غير مستقلّ بذلك لنقصانه.

وإذا وجد المعلّم الصّادق، أرشد المتعلّم إلى الدّليل، وأجاب عن الشّبهة. فحينئذ يدرك المتعلّم بعقله صحّة الحقّ وفساد الباطل. وليس لأحد أن يقول لنا: التّمييز بين المعلّم المحقّ والمعلّم المبطل لا يتأتّى إلاّ بالنّظر، وذلك يوجب عليكم الاعتراف به؛ لأنّا نقول: إنّا لا ننازعكم في أنّه لا [أ=6 و] بدّ من النّظر، لكنّا نقول إنّ النّظر وحده لا يكفي، والإنسان وحده لا يمكنه أن يميّز بين الحقّ والباطل؛ وإنّما إذا وجدْنا المعلّم المعصوم، فإنّه يرشده إلى الدّلائل الدّالّة على امتياز المعصوم عن غير المعصوم. فحينئذ يتمكّن المتعلّم من التّمييز بين المحقّ والمبطل".

قالوا: "ولو كان مجرّد قول المعلّم كافيًا، لكان خَلْق العقل عبثًا، ولكانت البعثة إلى غير العقلاء كالبعثة إلى العقلاء؛ ولو كان مجرّد العقل كافيًا، لكانت البعثة ضائعة[1]، لأنّا نعلم أنّ المقصد الأقصى من بعثة الأنبياء: معرفة الله –تعالى– وذاته وصفاته، وإلاّ فأيّة[2] فائدة في تعريف هذه العبادات الشّرعيّة، مع أنّه[3] ليس فيها فائدة أصلاً لأحد؟".

ثمّ اعلم أنّ هؤلاء، وإن قرّروا[4] قولهم على هذا الوجه، لكنّ حاصل قولهم في التّحقيق يرجع إلى المقالة الأولى، لأنّهم، لما أحوجوا[5] إلى الإمام، ثمّ لم يُر لهذا الإمام الذي ذُكر عين ولا أثر، كانوا بالحقيقة وقّفوا الدّين على شرط[6] متعذّر؛ والموقوف على الشّرط عدم عند

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **أيّ**.

[3] في الأصل: **أنّ**.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

عدمه؛ ولا جرم يرجعون عند التّحقيق إلى رفض الشّرائع والأديان وسوء الاعتقاد في جميع المذاهب والملل.

ولما فرغْنا من هذه المقدّمة، فلْنشرع الآن في تعديد فرق العقلاء.

القسم الأوّل
في فرق المسلمين

القسم الثّاني
في فرق الإسلاميّين[1]

والكلام فيه (في)[2] مقدّمة وفنون.

المقدّمة

أمّا المقدّمة، فاعْلم أنّ أسامي فرق الإسلاميّة، منها ما تكون[3] بحسب الأقوال، ومنها ما تكون[4] بحسب القائلين.

أمّا التي بحسب الأقوال، فقد يكون السّبب فيها مسألة واحدة، وقد تكون مجموع مسائل. وعلى التّقديرين، فالاِسم إمّا أن يكون اِسم ذمّ أو اِسم مدح.

---

[1] قارن بما يقوله الشّهرستاني في المقدّمة الثّانية التي وضعها في *تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلاميّة*. (انظر: المرجع المذكور، ص14–ص15). وممّا هو خليق بالملاحظة أنّ المؤلّف يبتعد بشأن هذه المسألة عن التّقسيم الوارد في كتاب *الملل والنّحل*، ناقدًا إيّاه في الصّفحة 38 من هذا الكتاب.

[2] ورد حرف الجرّ: **في** مضافا في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **يكون**.

أمّا التي لا يكون لأجل المسألة الواحدة، فكالشّيعة[1]، والخوارج[2]، والمشبّهة[3]،

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص146 إلى ص147): "الشّيعة هم الذين شايعوا عليًّا –رضي الله عنه– على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّا ووصيّة، إمّا جليًّا وإمّا خفيًّا؛ واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت، فبظلم يكون من غيره أو بتقيّة من عنده. وقالوا ليست الإمامة قضيّة مصلحيّة تُناط باختيار العامّة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيّة أصوليّة، وهي ركن الدّين، لا يجوز للرّسل –عليهم الصّلاة والسّلام– إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامّة وإرساله. يجمعهم القول بوجوب التّعيين والتّنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمّة وجوبًا عن الكبائر والصّغائر، والقول بالتّولّي والتّبرّي قولاً وفعلاً وعقدًا، إلاّ في حال التّقيّة. ويخالفهم بعض الزّيديّة في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير... وهم خمس فرق: كيسانيّة، وزيديّة، وإماميّة، وغلاة، وإسماعيليّة. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنّة، وبعضهم إلى التّشبيه".

انظر: *المرجع المذكور*، ج1/ص146–ص147.

[2] يعرّف الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (طبعة كيلاني، ج1/ص114) الخوارج تعريفًا عامًّا بقوله: "كلّ مَن خرج على الإمام الحقّ الذي اتّفقت الجماعة عليه يُسمّى خارجيًّا، سواء كان الخروج في أيّام الصّحابة على الأئمّة الرّاشدين أو كان بعدهم على التّابعين بإحسان والأئمّة في كلّ زمان". يعني هذا أنّ هذا الاصطلاح منشؤه سياسيّ، وقد ورد في الحديث الشّريف: "مَن خرج من الطّاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهليّة"، رواه مسلم وأحمد والنّسّائي عن أبي هريرة. والذي يظهر أنّه اصطلاح أُطلق عليهم من قِبَل أهل السنّة، ويخصّون به الذين خرجوا على عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– في معركة صفّين وبعد التّحكيم المعروف. إلاّ أنّه صار علما على فرقة معيّنة لها آراء سياسيّة في الخلافة، من أهمّها: إنكار شرط القرشيّة، وآراء أخرى في عليّ ومعاوية والصّحابة، وآراء سياسيّة وفقهيّة في مرتكب الكبيرة".

[3] مسألة التّشبيه والتّجسيم في العقائد من المسائل الدّقيقة التي أدّى الخوض فيها إلى خلاف كبير بين الفرق وبين مَن يسمّون "أهل السنّة والجماعة"، بل إلى تكفير الفرق لبعضها البعض. وذلك لأنّ هذه المسألة صار يتطلّب الخوض فيها حلّ عدّة مشكلات:

أوّلا: معنى التّشبيه في الذّات أو الصّفات أو غير ذلك. ويقابله معنى التّنزيه. ثانيًا: التّأويل: ضوابطه، جوازه، وجوبه؛ ارتباطه بالنصّ أو بالعقل أو بهما معا. ثالثًا: تحديد ماهيّة النصّ المحكم والنصّ المتشابه. رابعًا: الموقف الواجب اتّخاذه أمام النّصوص التي توهم التّشبيه والتّجسيم، التّفويض، التّأويل

والمجسّمة[1]، والصّفاتيّة[2]، والعدليّة[3]، والمرجئة[4]، والوعيديّة[5].

النصّي المنزّه، التّأويل العقلي المنزّه، إثبات التّشبيه بمعنى من المعاني. وقد جرّت هذه المسألة وَيْلات على المسلمين وزادت في تفرقتهم.

انظر: *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص257، و(طبعة ريتر)، ص207؛ *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي، (طبعة عبد الحميد) ص225، و(طبعة آفاق) ص214؛ *التّبصير*، ص119؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص103، و(طبعة بدران) ج1/ص95 إلى ص99؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، الفصل الأوّل من الباب الرّابع، ص285 إلى ص296؛ *إلجام العوامّ عن علم الكلام* للغزالي.

[1] يعرّف ابن خلدون في *تاريخه* (في العلوم وأصنافها والتّعليم وطرقه، الجزء الأوّل، ص505) هذه الفرقة قائلاً: "وأمّا المجسمّة ففعلوا مثل ذلك في إثبات الجسمية وأنها لا كالأجسام. ولفظ الجسم له يثبت في منقول الشرعيات. وإنما جرّأهم عليه إثبات هذه الظواهر فلم يقتصروا عليه بل توغلوا وأثبتوا الجسميّة يزعمون فيها مثل ذلك وينزهونه بقول متناقض سفساف وهو قولهم: جسم لا كالأجسام. والجسم في لغة العرب هو العميق المحدود وغير هذا التّفسير من أنّه القائم بالذّات أو المركّب من الجواهر وغير ذلك فاصطلاحات المتكلّمين يريدون بها غير المدلول اللّغويّ. فلهذا كان المجسّمة أوْغل في البدعة بل والكفر. حيث أثبتوا لله وصفاً موهماً يوهم النّقص لم يرد في كلامه ولا كلام نبيّه. فقد تبيّن لك الفرق بين مذاهب السّلف والمتكلّمين السنّية والمحدّثين والمبتدعة من المعتزلة والمجسّمة بما أطلعناك عليه. وفي المحدّثين غلاة يسمّون المشبه لتصريحهم بالتشبيه حتى إنه يحكى عن بعضهم أنّه قال: "اعفوني من اللّحية والفرج وسلوا عما بدا لكم من سواهما". وإن لم يتأوّل ذلك لهم بأنّهم يريدون حصر ما ورد من هذه الظّواهر الموهمة وحملها على ذلك المحمل الذي لأئمتهم وإلاّ فهو كفر صريح والعياذ بالله".

[2] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج1/ص92–ص93): "اعلم أنّ جماعة كثيرة من السّلف كانوا يثبتون لله –تعالى– صفات أزليّة من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسّمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزّة، والعظمة. ولا يفرّقون بين صفات الذّات، وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقًا واحدًا. وكذلك يثبتون صفات خبريّة مثل اليدين والوجه، ولا يؤوّلون ذلك، إلاّ أنّهم يقولون: هذه الصّفات قد وردت في الشّرع، فنسمّيها: صفات خبريّة. ولما كانت المعتزلة ينفون الصّفات والسّلف يثبتون، سمّي السّلف: صفاتيّة، والمعتزلة: معطّلة. فبالغ بعض السّلف في إثبات الصّفات إلى حدّ التّشبيه بصفات المحدثات، واقتصر بعضهم على صفات دلّت الأفعال عليها وما ورد به الخبر... ثمّ إنّ جماعة من المتأخّرين زادوا على ما قاله السّلف، فقالوا: لا بدّ

أمّا الشّيعيّ، فهو الذي يقول بوجوب طاعة عليّ بن أبي طالب[1] بعد موت الرّسول.

من إجرائها على ظاهرها، فوقعوا في التّشبيه الصّرف، وذلك على خلاف ما اعتقده السّلف... وأمّا السّلف الذين لم يتعرّضوا للتّأويل، ولا تهدفوا للتّشبيه فمنهم: مالك بن أنس –رضي الله عنهما–، إذ قال: الاستواء معلوم، والكيفيّة مجهولة، والإيمان به واجب، والسّؤال عنه بدعة. ومثل أحمد بن حنبل –رحمه الله–، وسفيان الثّوري، وداود بن عليّ الأصفهاني، ومَن تابعهم. حتّى انتهى الزّمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي، وأبي العبّاس القلانسي، والحارث ابن أسد المحاسبي، وهؤلاء كانوا من جملة السّلف إلاّ أنّهم باشروا علم الكلام، وأيّدوا عقائد السّلف بحجج كلاميّة، وبراهين أصوليّة. وصنّف بعضهم ودرس بعض حتّى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصّلاح والأصلح فتخاصما. وانحاز الأشعري إلى هذه الطّائفة، فأيّد مقالتهم بمناهج كلاميّة، وصار ذلك مذهبًا لأهل السنّة والجماعة، وانتقلت سمة الصّفاتيّة إلى الأشعريّة. ولما كانت المشبّهة والكراميّة من مثبتي الصّفات عددناهم فرقتين من جملة الصّفاتيّة".

[3] هو اسم من أسماء المعتزلة. انظر ما يقوله الشّهرستاني بشأنهم في كتاب *الملل والنّحل* (طبعة كيلاني، ج1/ص43).

[4] يذكر الشّهرستاني للإرجاء معان أربعة: إعطاء الرّجاء، والتّأخير، وقيل: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، وقيل: تأخير عليّ –رضي الله عنه– عن الدّرجة الأولى إلى الرّابعة. وهم أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الخلّص. ويحاول البعض أن يرجع بذور الإرجاء إلى عصر الصّحابة، بل إلى نصوص القرآن نفسه، كقوله –تعالى–: ﴿وآخرون مرجون لأمر الله﴾ (السّورة التّبة، الآية 106)". وهم يقولون: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. قال الصّفدي بشأن المرجئة في كتاب *الوافي بالوفيّات* (ج12/ص213–ص214): "قلتُ: والمرجئة جنس لأربعة أنواع: الأوّل: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الصّالحة. والإرجاء يُشتقّ من الرّجاء، لأنّهم يرجون لأصحاب المعاصي الثّواب من الله –تعالى–، فيقولون: "لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما أنّه لا ينفع مع الكفر طاعة". وقيل: الإرجاء هو تأخير حكم أصحاب الكبائر إلى الآخرة في الدّنيا، ولا يقضى عليهم بأنّهم من أهل الجنّة".
انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص240.

[5] الوعيديّة داخلة في الخوارج، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النّار.
انظر ما يقوله الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج1/ص114) بشأن هذه الفرقة.

وكلّ مَن قال بذلك فهو شيعيّ، كيف [ما] كان في سائر الأصول. ولذلك قد كان في الشّيعة مَن كان قائلاً بالاتّحاد، والحلول، والجسميّة، والمكان، والأعضاء؛ ومنهم مَن قال بالتّنزيه[1] المطلق. وقد كان فيهم مَن قال بالجبر، ومَن قال بالقدر. وكان فيهم مَن قال بالوعيد، ومَن قال بالإرجاء. وقيل: الشّيعيّ في العصر الأوّل هو كلّ مَن [أ=6 ظ] قال بتفضيل عليّ على عثمان[2].

---

[1] واسم أبي طالب: عبد المناف بن عبد المطّلب. ويُكنى عليّ أبا الحسن. وأمّه فاطمة بنت أسد بن هامش بن عبد مناف بن قصيّ. وكان له من الولد الحسن والحسين وزينب الكبرى وأمّ كلثوم الكبرى. وأمّهم فاطمة بنت الرّسول. لما قُتل عثمان بويع لعليّ بن أبي طالب بالمدينة يوم الجمعة 13 ذي الحجّة من سنة 35 هـ. توفّي مقتولاً بالكوفة في شعبان سنة 38 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص185 إلى ص211.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] هو أمير المؤمنين عثمان بن عفّان –رضي الله عنه– أبو عمرو الأموي. وهو مَن جمع الأمّة على مصحف واحد بعد الاختلاف، ومَن افتتح نوّابه إقليم خراسان وإقليم المغرب. زوّجه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– بابنتيه رقيّة وأمّ كلثوم. هاجر إلى الحبشة، ثمّ إلى المدينة. وروى جملة كثيرة من العلم. روى عنه بنوه عمرو وأبان وسعيد ومولاه حمران وأنس بن مالك وأبو إمامة بن سهل والأحنف بن قيس وسعيد بن المسيب وأبو وائل وطارق بن شهاب وأبو عبد الرّحمان السّلمي وعلقمة بن قيس ومالك ابن أوس بن الحدثان وخلق سواهم. هاجت رؤوس الفتنة والشرّ وأحاطوا به وحاصروه ليخلع نفسه من الخلافة وقاتلوه، فصبر وكفّ نفسه وعبيده حتّى ذُبح صبرًا في داره والمصحف بين يديه وزوجته نائلة عنده. وقتله سودان بن حمران يوم الجمعة ثامن عشر ذي الحجّة سنة خمس وثلاثين. وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة، وعاش بضعا وثمانين سنة. كان من أقران النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– وأبي بكر الصدّيق. وكان أكبر من عليّ بثمان وعشرين سنة أو أكثر. وكان ممّن جمع بين العلم والعمل.

حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص8 إلى ص10.

ثمّ لهم اِسم ذمّ وهم الرّافضة[1]. وإنّما لحقهم هذا الاِسم لأنّهم لما اِجتمعوا على زيد بن

---

[1] أو الرّوافض. وإنّما سمّوا بالرّوافض لأنّ زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره في أبي بكر، فمنعهم من ذلك فرفضوه، ولم يبق معه إلاّ مائتا فارس. فقال لهم –أي زيد بن عليّ–: "رفضتموني"، قالوا: "نعم"، فبقي عليهم هذا الاسم. وهم أربع طوائف: الزّيديّة، الإماميّة، الكيسانيّة، الغالية. وفي *مقالات الإسلاميّين* للإمام الأشعري: سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على استخلاف عليّ بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأنّ أكثر الصّحابة ضلّوا بتركهم الإقتداء به بعد وفاة النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–، وأنّ الإمامة لا تكون إلاّ بنصّ وتوقيف، وأنّها قرابة، وأنّه جائز للإمام في حال التّقيّة أن يقول إنّه ليس بإمام... (ص17 من طبعة ريتر). وفي *تاج العروس* للزّبيدي: فرق من الشّيعة. قال الأصمعي: سمّوا بذلك لأنّهم تركوا زيد بن عليّ، كذا نصّ الصّحاح. وفي *اللّسان والعباب* قال الأصمعي: كانوا بايعوا زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رحمهم الله تعالى–، ثمّ قالوا له: "تبرّأ –وفي بعض النّصوص: اِبرأ– من الشّيخين نقاتل معك"، فأبى وقال : "كانا وزيريْ جدّي –صلّى الله عليه وسلّم–، فلا أبرأ منهما"، وفي بعض النّسخ: "أنا مع وزيريْ جدّي"، فتركوه وأرفضوا عنه... فسمّوا رافضة... (ج5/ص34). وفي *فرق الشّيعة* للنّوبختي: لما توفّي أبو جعفر –عليه السّلام– افترقت أصحابه فرقتين: فرقة منهما قالت بإمامة محمّد بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، الخارج بالمدينة المقتول بها؛ وزعموا أنّه القائم، وأنّه الإمام المهدي، وأنّه قُتل؛ وقالوا إنّه حيّ لم يمت، مقيم بجبل يُقال له العلميّة... وكان المغيرة بن سعيد قال بهذا القول لما توفّي أبو جعفر محمّد بن عليّ وأظهر المقالة بذلك، فبرئت منه الشّيعة أصحاب عبد الله جعفر بن محمّد –عليهما السّلام– ورفضوه، فزعم أنّهم رافضة، وأنّه هو الذي سمّاهم بهذا الاسم..." (ص62–ص63). ويستعمل الأشعري والبغدادي والإسفراييني والملطي لفظ الرّوافض بالمعنى العامّ للفظ الشّيعة، ويعدّون من فرقتهم الزّيديّة والإماميّة والكيسانيّة وغلاة... وهكذا يكون معنى رافضة وأسباب تسميتهم بها يدور على عدّة تفسيرات: الأولى: رفض زيد أن يتبرّأ من الشّيخين، وهو يعني أنّ الرّافضة هم الزّيديّة، ولعلّه أطلق على الشّيعة عموما هذا اللّقب من باب إطلاق الجزء على الكلّ (رأي الرّازي، وقد سبق أن ذكره الأشعري في *المقالات*). الثّانية: أنّهم سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر (رأي الأشعري). الثّالثة: أنّ الذين سمّوا رافضة هم فرقة من الشّيعة (رأي النّوبختي). وقد نُقل عن الطّبري أنّ الشّيعة سمّوا بالكوفة بالرّافضة لكونهم رفضوا زيد بن عليّ.

عليّ[1] وحرّضوه على قتال بني أميّة، ثمّ تركوه، فقال زيد لهم: "رفضتموني[2]"؛ فبقي عليهم

انظر أيضا مادّة رافضة في *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص466.

[1] هو زيد بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب. وُلد سنة 80 هـ. روى عن أبيه وأخيه محمّد بن عليّ وأبان بن عثمان. وروى عنه جعفر الصّادق والزّهري وشعبة وغيرهم. ويرى الدّكتور النّشّار أنّ زيدًا لم يكن شيعيًّا على الإطلاق، ولم تكن حركته للشّيعة. ومن آرائه: أنّ لا وصيّة ولا نصّ على الخلافة، وأنّ الأئمّة غير معصومين، وأنّه يجوز خروج إمامين يستجمعان خصال الإمام، ويكون كلّ واحد منهما واجب الطّاعة. وأمّا في علم الكلام، فيذكر ابن المرتضى أنّ زيدًا كان لا يخالف المعتزلة إلاّ في المنزلة بين المنزلتين. وقد قالت الزّيديّة بأنّ الصّفات ليس معان زائدة على الذّات، وهو أصلٌ معتزليٌّ؛ وقالت بخلق القرآن؛ وأنّ الله لا يجبر العباد على المعاصي؛ وأنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص. وعدّه ابن سعد ضمن الطّبقة الثّالثة من طبقات المعتزلة. ولما وفد زيد على هشام بن عبد الملك، فرأى منه جفوة، فكانت سبب خروجه وطلبه الخلافة. وسار إلى الكوفة فقام إليه منها شيعة، فظفر به يوسف بن عمر الثّقفي فقتله وصلبه وحرقه. وصلبوه بالكناسة سنة ثلاث وعشرين ومائة، وله أربع وأربعون سنة، ثمّ أحرقوه بالنّار. وقيل: لم يزل مصلوبًا إلى سنة ستّ وعشرين، ثمّ أُنزل بعد أربع سنين.

حول ترجمته راجع: الكتبي، *فوات الوفيّات*، ج2/ص35 إلى ص38؛ *طبقات المعتزلة*، ص17؛ ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج5/ص122، ج6/ص110؛ *تهذيب التّهذيب*، ج3/ص419، *الحور العين* لنشوان بن سعيد الحميري، ص188؛ الشّهرتاني، *الملل والنّحل*، (طبعة كيلاني) ج1/ص154–ص157، (طبعة بدران) ص137–ص140؛ البغدادي، *الفرق بين الفرق*، ص30 إلى ص37؛ *مختصر الفرق* لعبد الرزّاق ابن رزق الله الرّسعني، ص33؛ ابن عساكر، *التّهذيب*، ج6/ص15؛ *نشأة الفكر الفلسفي* للدّكتور النشّار، ج2/من ص121 إلى ص137؛ *الإمام زيد* لمحمّد أبو زهرة؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد، ص65–ص66؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129–ص132، (طبعة ريتر)، ص65–ص66؛ أبو زهرة، *المذاهب الإسلاميّة*، ص72–ص78؛ محمّد حسن الزّين، *الشّيعة في التّاريخ*، ص70–ص76؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص206–ص209؛ ابن النّديم، *الفهرست*، ص226؛ *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص651–ص652؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص169–ص177.

[2] غير مقروءة في الأصل.

هذا الاِسْم.

وأمّا الخوارج، فقاعدة قولهم: أنّ مرتكب الكبيرة كافر، وأنّه يجوز الخروج عليه بالسّيف.

ولما اعْتقدوا صدور المعْصية عن عليّ، وعثمان، وطلحة[1]، والزّبير[2]، وعائشة[3]، كفّروهم. فذلك هو الأصل، وهذا هو الفرع. لكنّ هذا الاِسْم ما لحقهم لذلك الأصْل، بل لاعتقادهم الخروج؛ فإذن كلّ مَن خرج على الإمام سُمّي به.

وهذه الطّائفة لها أسماءٌ[4]، بعضها اسم مدح، وبعضها اسم ذمّ. أمّا اسم المدح، فهم الشّراة[5]، لاعتقادهم أنّهم شروا الآخرة بالدّنيا. والحروريّة[6]، لاجتماعهم في أوّل الأمر

---

[1] هو طلحة بن عبيد الله، أحد الصّحابة العشرة. توفّي سنة ستّ وثلاثين، وسنّه أربع وستّون سنة.
حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[2] هو الزّبير بن العوامّ، أحد الصّحابة العشرة. توفّي في سنة ستّ وثلاثين، وسنّه وستّون سنة.
حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[3] هي عائشة بنت أبي بكر الصدّيق. تزوّجها الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– قبل الهجرة بثلاث سنين. وكان لها يوم تزوّجها ستّ سنين، فكان لها عند موته ثمان عشرة سنة. وتوفّيت هي في خلافة معاوية سنة 58 هـ.، ولها 67 سنة، ودُفنت بالبقيع.
حول ترجمتها راجع: *طبقات* ابن سعد، ج8/ص58؛ *الاستيعاب* لأبي عمر بن عبد البرّ، ص1881؛ *أسد الغابة* لعزّ الدّين ابن الأثير الجزري، ج5/ص501؛ *الإصابة* لابن حجر العسقلاني، ج8/ص139؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج2/ص43؛ *تهذيب التّهذيب*، ج12/ص433؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج2/ص6.

[4] في الأصل: **أسماء**.

[5] غير مقروءة في الأصل.
وسمّوا شراة لأنّهم قالوا: "شرينا أنفسنا من الله، نقاتل في سبيل الله فنقتل ونقتل". وذهبوا في ذلك إلى قول الله –عزّ وجلّ–: ﴿إنّ الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنّة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون﴾ (سورة التّوبة الآية 111). وقوله: ﴿ومن النّاس مَن يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله﴾ (سورة البقرة الآية 207). ويُقال إنّ أوّل مَن شرى رجل من بني يشكر جاء منكرا للتّحكيم، فقتل رجلاً من أصحاب أمير المؤمنين –صلوات الله عليه– غيلة، فوثب عليه قوم من همدان فقتلوه.

بموضع يُسمّى حروراء. وأمّا اِسم الذّمّ: فالخوارج المارقة[1]، لقوله –عليه السّلام– لعليّ: "ستقابل النّاكثين والقاسطين والمارقين". وقوله لذي الخويصرة[2]: "يخرج من ضئضئ[3] هذا

وواحد الشّراة: شاري. ومعنى شرى نفسه من الله أي باعها. وهذا تأويل قول الخوارج: "نحن الشّراة". وهم يتبجّحون بهذا اللّقب. وقد قالوا في ذلك شعرًا كثيرًا.

انظر: أبو حاتم أحمد بن حمدان الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث، ص281–ص282.

[6] يُقال لهم الحروريّة لأنّهم نزلوا بحروراء، وهو موضع بالنّهروان، واجتمعوا هناك، فناظرهم أمير المؤمنين –صلوات الله عليه–، فرجع منهم ألفان، فقال أمير المؤمنين: "ما أُسَمّيكم؟ أنتم الحروريّة لاجتماعكم بحروراء". و يُقال في النّسب إلى حروراء حروراوي، وكذلك كلّ ما جاء في آخره ألف التّأنيث الممدودة، ولكنّه نسب إلى البلد فحُذفت الزّوائد، فقيل: حروري.

انظر: أبو حاتم الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث، ص279.

[1] المارقة خمسة ألقاب، يُقال لهم: المارقة والشّراة والخوارج والحروريّة والمحكّمة. فأمّا اللّقب القديم الذي جاءت فيه الأخبار عن النّبيّ –صلوات الله عليه وآله– فهو المارقة. قال: حدّثني إبراهيم بن محمّد التّيمي، قاضي البصرة، بإسناد له أنّ عليًّا –صلوات الله عليه– وجّه هديّة من اليمن إلى رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، فقسّمها أرباعا، فأعْطى الأقرع بن حابس المجاشعي ربعًا، وزيد الخيل الطّائي ربعًا، وعلقمة بن علاثة الكلابي ربعًا، وعيينة بن حصن الفزاري ربعًا. فقام إليه رجل مضطرب الخلق غائر العينين ناتئ الجبهة، فقال: "لقد رأيتُ قسمة ما أُريد بها وجه الله". فغضب النّبيّ –صلّى الله عليه وآله– حتّى تورّد خدّاه، ثمّ قال: "يأتمنني الله على أهل الأرض ولا تأتمنوني!"، فقام عمر فقال: "ألا نقتل يا رسول الله؟"، فقال: "إنّه يكون من ضئضئ هذا قوم يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم من الرّمية، فينظر في قذذه فلا يوجد فيه شيء، ثمّ ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدّم أيتهم رجل أسود أحد ثدييه مثل ثدي المرأة مثل البضعة تدردر".

انظر: *الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة* لعبد الله سلوم السّامرّائي، ص276 إلى ص278.

[2] ممّا أورده الزّبيدي في تعريفه بهذا العَلَم (*تاج العروس*، فصل الخاء من باب الرّاء): "ذُو الخُوَيْصِرةً (التَّمِيمِيُّ) فهو (حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْر) السَّعْدِيّ (ضِئْضِئُ الخوارِجِ) ورئيسُهُم. قال الطَّبَرِيّ: له صُحْبة، وأَمَدَّ به عُمَرُ المسلمين الَّذِين نَازَلُوا الأَهوازَ فافْتَتَح حُرْقُوصٌ سُوقَ الأَهْواز. وله أَثَرٌ كَبِيرٍ في قِتَالِ الهُرْمُزانِ. ثُمَّ كَانَ مع عَلِيَ بصِفِّين، ثم صَارَ مِنَ الخَوَارِجِ عَلَيْه، فقُتِل يَوْمَ النَّهْرَوانِ معهم، وهو القائِل: "يا رَسُولَ الله اعْدِلْ". (و)هو (في) صَحِيحِ الإِمام أَبِي عَبْدِ الله: (البُخَارِيِّ).".

الرّجل أقوام يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم".

وأمّا المجسّم، فهو القائل بكون الله –تعالى– جسمًا، وفي المكان، والجهة، كيف [ما] كان مذهبه في سائر المسائل. ولهم اسم ذمّ، وهو المشبّهة.

واختلف[1] النّاس أنّ المجسّم[2] هل هو مشبّه أم لا؟ فالأكثرون من المتكلّمين أوجبوه، لأنّ كلّ ما كان جسمًا، كان مشاركًا لهذه الأجسام الحادثة في تمام الحقيقة، لأنّ الجواهر متماثلة. ومنهم مَن أنكره، لأنّ التّشبيه يقْتضي كوْن الشّيأين[3] بحيث يشبه أحدهما الآخر.

وكلّ مَن قال بكوْن الله جسمًا، لم يقل بأنّه بحيث يشتبه بغيره، اللهمّ إلاّ قوم من أغمار اليهود والمسلمين، حيث قالوا إنّه على صورة شيخ أو أمْرد[4].

والصّفاتيّ، وهو القائل إنّ علم الله –تعالى– وقدْرته[5] معان قائمة به، كيف [ما] كان قوله في سائر الأصول.

وأمّا العدليّ، فهو الذي يقول: الله (–عزّ وجلّ– غير موجد لأفعال العباد.

والجبريّ، فهو الذي يقول: الله)[6] –تعالى– هو الموجد لها. وأصحاب هذا قلّ ما يرضون باسم الجبر. ولأجل هذه المسألة لهم اسم آخر، وهو اسْم ذمّ بالاتّفاق، وهو القدريّ، لقوله –عليه السّلام– : "القدريّة[7] مجوس[8] هذه الأمّة". وكلّ واحد من الخصميْن

---

[3] غير مقروءة في الأصل.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **الجسم**.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] لعلّها: **فقدرته**.

[6] وردت عبارة: **–عزّ وجلّ– غير موجد لأفعال العباد. والجبريّ، فهو الذي يقول: الله** مضافة في الهامش.

[7] يعرّف الرّازي في *تفسيره* (آية 125، جزء 13، ص145) هذه الفرقة قائلاً: "ولنختم تفسير هذه الآية بما رُوي عن محمّد بن كعب القرظي أنه قال تذاكرنا في أمر القدريّة عند ابن عمر. فقال: "لُعنت القدريّة على لسان سبعين نبيًّا، منهم نبيّنا –صلّى الله عليه وسلّم–. فإذا كان يوم القيامة نادى مناد،

يجْعله اسم خصْمه.

وقد جمع الناس بحيث يسمع الكل أين خصماء الله، فتقوم القدريّة". وقد أورد القاضي هذا الحديث في تفسيره. وقال: "هذا الحديث من أقوى ما يدلّ على أن القدريّة هم الذين ينسبون أفعال العباد إلى الله تعالى قضاء وقدراً وخلقاً، لأنّ الذين يقولون هذا القول، هم خصماء الله، لأنهم يقولون لله: "أيّ ذنب لنا حتى تعاقبنا، وأنت الذي خلقته فينا وأردته منّا، وقضيته علينا، ولم تخلقنا إلاّ له، وما يسّرت لنا غيره؟". فهؤلاء لا بدّ وأن يكونوا خصماء الله بسبب هذه الحجّة. أمّا الذين قالوا: إن الله مكن وأزاح العلّة، وإنما أتى العبد من قبَل نفسه، فكلامه موافق لما يعامل به من إنزال العقوبة، فلا يكونون خصماء الله، بل يكونون منقادين لله". هذا كلام القاضي وهو عجيب جداً، وذلك لأنه يُقال له: "يبعد منك أنّك ما عرفتَ من مذاهب خصومك أنّه ليس للعبد على الله حجّة ولا استحقاق بوجه من الوجوه، وأن كلّ ما يفعله الربّ في العبد فهو حكمة وصواب، وليس للعبد على الربّ اعتراض ولا مناظرة، فكيف يصير الإنسان الذي هذا دينه واعتقاده خصماً لله –تعالى–؟".

[8] وردت كلمة: **مجوس** مضافة في الهامش.

وأمّا المرجئة، فقد اختلفوا في معناه. فزعم الكعبيّ[1] في مقالته أنّهم مرجئة لتركهم القطع بعقاب مَن لم يتب عن الكبيرة حتّى مات. وهذا منه خطأ، لأنّ الذين [أ=7 و] يرجون لأهل الكبائر من أهل هذه الأمّة المغفرة يُقال لهم[2]: رجائيّة[3] لا مرجئة. وإنّما

---

[1] (أو البلخي). هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، نسبة إلى بلخ ؛ ويُعرف بالكعبي، نسبة إلى بني كعب؛ عالم متكلّم من متكلّمي المعتزلة البغداديّين، رئيس أهل زمانه. وكان يكتب لقائد من قوّاد نصر بن أحمد، يُعرف بأحمد بن سهل. وكان أحمد بن سهل قد خلع نصر بن أحمد وأقام بنيسابور؛ فلمّا ظفر بأحمد أخذ البلخي في جملة مَن أخذ، فاعتُقل. وبلغ عليّ بن عيسى الوزير أمره، فأنفذ مَن أشخصه. هذا في وزارة حامد بن العبّاس. قال الجنداري في ص22 من فهرست *شرح الأزهار*: "روى الحديث قليلاً، وليس بذاكرة فيه. صحب الإمام محمّد بن زيد الدّاعي وكتب له، وصحب النّاصر وأخذ عنه علم الكلام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين". وكان الكعبي تلميذ أبي الحسين الخيّاط. وله من الكتب ما يناهز الخمسين كتابا، منها: *الأسماء والأحكام*، *طبقات المعتزلة*، *التّفسير الكبير للقرآن الكريم*، كتاب *في حجّة أخبار الآحاد*... وُلد البلخي سنة 273 هـ.؛ ولكن اختُلف في تاريخ وفاته، فذكر ابن النّديم أنّ وفاته كانت في أوّل يوم من شعبان سنة 309 هـ.، وذكر الجنداري أنّ وفاته كانت ببلخ في أيّام المقتدر سنة 317 هـ.، وذكر ابن خلّكان أنّها كانت في مستهلّ شعبان سنة 317 هـ. وقد اتّفق ابن شاكر الكتبي وابن العماد وابن الأثير وصاحب *المنتظم* وصاحب *الجواهر المضيئة* والبغدادي والذّهبي في *العبر* وصاحب *لسان الميزان* أنّ وفاته كانت بشعبان سنة 319 هـ.

حول ترجمته راجع: *الأنساب* للسّمعاني، (طبعة ليدن) ص485؛ *تاج التّراجم* لقطلوبغا، ص31؛ *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي، ج9/ص384؛ *تاريخ* ابن كثير، ج2/ص164؛ *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير، ج3/ص44؛ فهرست *شرح الأزهار* للجنداري، ج1/ص38؛ *الكامل في التّاريخ* لابن الأثير، ج6/ص217؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج1/ص252؛ *المنتظم* لابن الجوزي، (طبعة الهند) ج6/ص238؛ *الجواهر المضيئة في تراجم الحنفيّة* لأبي الوفاء القرشي، (طبعة الهند) ج1/ص271؛ *العبر في خبر مَن غبر* للذّهبي، (طبعة الكويت) ج2/ص176؛ *الفرق بين الفرق* للبغدادي، (طبعة القدسي) ص108؛ *وفيّات* أبي الفدا، ج1/ص92؛ *عيون التّواريخ* لابن شاكر الكتبي، ج7/ص105، وج5/ص27؛ *هديّة العارفين*، ص444؛ *لسان الميزان*، ج3/ص255؛ *شذرات الذّهب* لابن العماد، ج2/ص281.

[2] في الأصل: **له**.

المرجئة: الذين أخّروا العمل عن الإيمان. قال الله –تعالى–: ﴿أرجه[1] وأخاه﴾[2]، أي أخّره. وروي عنه –عليه السّلام– أنّه قال: "لَعَنَ الله المرجئة على لسان سبْعين نبيًّا". قيل: "يا رسول الله، ومَن المرجئة؟" قال: "الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل".

وبالجملة، فالقاطعون[3] بأنّ الله يغفر لصاحب الكبيرة هم المرجئة، والقاطعون بأنّه لا يغفر له[4] هم الوعيديّة، والمتوقّفون في الأمْريْن الذيْن يرجون رحمة الله هم الرّجائيّة.

وكلّ مَن قال بهذه الأقوال اتّصف بهذه الأسامي، كيف [ما] كان مذْهبه في سائر المسائل.

---

[3] يعرّف ابن عادل الدّمشقي الحنبلي في *تفسير اللّباب في علوم الكتاب* (سورة التّوبة، آية 95) هذه الفرقة قائلاً: " قيل: إنَّهم قوم من المنافقين, تابُوا عن النِّفاقِ؛ لأنَّهُ عطف على قوله ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِّنَ ٱلأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ﴾ (سورة التّوبة، آية 101)، والعطفُ يوهم التَّشريكَ, إلاَّ أنَّهُ –تعالى– وفّقهم للتوبة. وقيل: إنَّهُم قوم من المسلمين تخلَّفوا عن غزوة تبُوك, كسلاً, لا نفاقاً, ثم نَدِمُوا على ما فعلوا وتابوا.

وروي أنهم كانوا ثلاثة: أبو لبابة مروان بن عبد المنذر, وأوس بن ثعلبة ووديعة بن حزام. وروى عطية عن ابن عبّاس: كانوا خمسة، أحدهم أبو لبابة. وقال سعيد بن جبير: كانوا ثمانية. وقال قتادةُ والضحّاك: كانوا سبعة. وقالو جميعًا أحدهم أبو لبابة. وقال قومٌ: نزلت في أبي لبابة خاصة. ورُوي عن عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: أنهم كانوا عشرة, فسبعة منهم أوثقوا أنفسهم لما بلغهم ما نزل في المتخلّفين, فأوثقوا أنفسهم بسواري المسجد، فقدم رسولُ الله –صلّى الله عليه وسلّم–، ودخل المسجد وصلّى ركعتيْن، وكانت عادته كُلَّما قدم من سفرٍ، فرآهم موثقين، فسأل عنهم؛ فقالوا: هؤلاء تخلَّفُوا عنك, فعاهدُوا الله ألاّ يطلقوا أنفسهم حتّى يكون رسولُ الله –صلى الله عليه وسلّم– يطلقهم ويرضى عنهم, فقال: "وأنا أقسم أن لا أحلّهم حتّى أومر فيهم"؛ فنزلت هذه الآية فأطلقهم وعذرهم، فقالوا: "يا رسُول الله هذه أموالنا التي خلَّفتنا عنك, فتصدّق بها عنَّا وطهّرنا"، فقال: "ما "أُمرتُ أن آخذَ مِنْ أموالكُم شيئًا" ؛ فنزل قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (سورة التوبة، الآية 103) الآية".

[1] في الأصل: **أرجئه**.

[2] سورة الأعراف (7) الآية 111.

[3] وردت كلمة: **فالقاطعون** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **يغفره**.

وإذا عرفتَ هذا، ظهر أنّ الذي يقوله المصنّفون في هذا الباب: إنّ المسلم إمّا شيعيّ، وإمّا خارجيّ، أو صفاتيّ، أو جبريّ، أو قدريّ، تقسيم باطل لتداخل بعضها في بعض.

فأمّا الاسم الذي يخصّ القول [في] مجْموع مسائل <...>[1] الأصول: فالسنّيّ والمعتزليّ، على ما سيأتي شرحه.

وأمّا الأسماء الحاصلة بسبب أرباب المذاهب، فذلك ممّا لا يمكن ضبطه وحصره لِازديادها عند حدوث الرّجال. وأمّا العامّة، فقد اِختلف المصنّفون فيهم في هذا الباب، فمنهم مَن جعلهم فرقة من فرق المسلمين، ومنهم مَن أهمل ذكرهم؛ ومنهم مَن زعَم أنّ المكلّف إمّا أن يكون عالمًا بأدلّة المسائل على التّفصيل، وإمّا أن لا يكون كذلك لكنّه يكون عالمًا بأصول الأدلّة، ويسمّونه: صاحب الجملة؛ ومنهم مَن لا يعلم شيئًا من ذلك، وهو المقلّد الصّرف.

ولقائل أن يقول: "الإنسان إمّا أن يكون عالمًا بالدّليل بتمامه، فهو صاحب التّفصيل؛ وإمّا أن لا يكون كذلك، فهو مقلّد. وأمّا المتوسّط الذي ذكرتموه، وهو صاحب الجملة، فغير معقول".

بيانه: أنّ الدّليل إذا كان مركّبًا من مقدّمات، فصاحب الجملة إمّا أن يكون عالمًا بكلّ واحدة[2] من تلك المقدّمات علمًا يقينيًّا، وبصحّة تركيبها، وإمّا أن لا يكون.

فإن كان الأوّل، كان صاحب التّفصيل، ويستحيل أن يكون لصاحب التّفصيل مزيد عليه، لأنّ الزّائد على ذلك الدّليل لا يكون جزءًا منه.

وإن كان الثّاني، كان مقلّدًا في بعض تلك المقدّمات، ولا فرق بين أن يكون الإنسان مقلّدًا في المذهب وبين أن يكون مقلّدًا في بعض مقدّمات دليل المذهب، بل إنّه[3] أُريد

---

[1] في الأصل إضافة لحرف الجرّ: **من**، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: **واحد**.

[3] في الأصل: **إن**.

بصاحب الجملة: العالم بالدّليل الواحد على [أ=7 ظ] التّفصيل التّامّ، وبصاحب[1] التّفصيل: العالم بالأدلّة الكثيرة. وباختلاف المذاهب في المسألة، كانت الواسطة معقولة.

ولنضْرب لِمَا ذكروه من صاحب الجملة مثالاً: قالوا: مَن عرف الحادث فاستدلّ به على الله –تعالى–، كان صاحب الجملة. فيُقال لهم: الاسْتدلال بالحادث على المحدِث إمّا أن يكون ضروريًّا أو نظريًّا. فإن كان ضروريّا استحال أن يكون لصاحب التّفصيل[2] فيه مزيد على صاحب الجملة. فإن كان ضروريًّا، فصاحب الجملة، إن اعتقده للدّلالة لم يكن بينه وبين صاحب التّفصيل فرق، وإلاّ كان معتقِدًا للشّيء من غير ضرورة ولا نظر، ولا معنى للتّقليد إلاّ هذا.

وأيضًا، فهبْ أنّ العلم بافتقار الحادث إلى المحدِث قد حصل، لكنّ العلم بأنّ ذلك المحدِث ليس إلاّ الله –سبحانه–، ليس علمًا ضروريًّا، فلا بدّ فيه من إقامة الدّلالة على استحالة صدوره من غير الله –تعالى–. وذلك ينبني على نفي العقول والنّفوس التي يقول[3] بها[4] الفلاسفة، وأنّه ليس الفاعل لهذه الحوادث أحد من الملائكة والجنّ والشّياطين والكواكب والأفلاك. فقبل قيام الدّلائل على فساد هذه الأقسام، كان الاعتقاد[5] أنّ الفاعل لهذه الحوادث ليس إلاّ الله –تعالى–، اعتقادًا تقليديًّا، لأنّ اعتقاده حصل من غير ضرورة ولا نظر.

وإذا عرفتَ فساد القول بهذه الواسطة، فنقول: اختلف النّاس في أنّ المقلِّد هل هو مؤمن أم لا؟ فإن قلنا: إنّه مؤمن، فلا شكّ أنّهم فرقة من فرق الإسلام. وإن لم يكونوا مؤمنين، كان الكلام فيه كالكلام في الكافر المتأوِّل.

---

[1] في الأصل: **لصاحب**.

[2] في الأصل: **التّفضيل**.

[3] في الأصل: **تقول**.

[4] في الأصل: **بهما**.

[5] في الأصل: **اِعتقاد**.

الفصل الثالث
في الأصول والفروع

الاختلاف بين المسلمين إمّا في الأصول أو في الفروع. ولا بدّ من تفسير الأصل والفرع.

فالأصْل: كلّ ما ينبني عليه غيره، وكلّ ما لا يمكن إثبات شرع محمّد -عليه السّلام- إلاّ بعد إثباته، فهو من أصول الدّين؛ نحو العلم بأنّ للعالم صانعًا مختارًا يصحّ منه الإرسال.

فهذا يقتضي بأن لا يكون البحث عن أحكام الجواهر والأعراض من علم الأصول، بل وأن لا يكون البحث عن الصّفات والرّؤية، والوعد والوعيد، والأسماء والأحكام، والإمامة، من الأصول؛ لأنّا نقول: إنّ إطلاق اسم الأصول على هذه المسائل على سبيل تسمية الشّيء باسم أشرف أجزائه، لافتقار تلك الأصول عند المحافظة العميقة إلى هذه المباحث.

ومن النّاس مَن أطلق اسم الأصول على جميع [أ=8 و] المباحث التي يمكن التّوصّل إليها بالعقل؛ والفرع، على ما لا يمكن التّوصّل إليه إلاّ بالشّرع. ويلزمه أن يجعل الهندسة والحساب من الأصول، وأن يجعل العلم بوجوب الصّلوات الخمس وأمثاله من الفروع.

فإذا عرفتَ ذلك، فنقول: الاختلاف بين[1] أمّة محمّد -عليه السّلام- إمّا أن يكون في الأصول أو الفروع. وغرضنا هاهنا: ذكر الاختلافات التي بينهم في الأصول.

---

[1] في الأصل: **من**.

الفصل الرابع
في أوّل شبهة وقعت في الخلق

قال[1] محمّد بن عبد الكريم[2] الشّهرستاني[3] في كتابه الموسوم[4] *بالملل والنّحل*[5]: من الشّبهات: شبهات[6] إبليس، وهي مسطورة في شرح الأناجيل الأربعة، ومذكورة في التّوراة متفرّقة على شكل مناظرة بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسّجود. قال إبليس للملائكة[7]:

---

[1] إضافة في ب 25 و – س7 : **الإمام**.

[2] في الأصل: **الحكم**، وفي ب 25 و – س7 كما أثبتناه.

[3] هو أبو الفتح محمّد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشّهرستاني، المتكلّم على المذهب الأشعري. كان فقيهًا متكلّمًا. تفقّه على أحمد الخوافي وعلى أبي القاسم القشيري وغيرهما. وقرأ الكلام على أبي القاسم الأنصاري وتفرّد به. وصنّف كتبا منها: كتاب *نهاية الإقدام في علم الكلام*، وكتاب *الملل والنّحل*، *والمنهج والبيانات*، وكتاب *المضارعة*، *وتلخيص الأقسام لمذاهب الأنام*. ودخل بغداد سنة عشر وخمسمائة وأقام بها ثلاث سنين، وظهر له قبول كثير عند العوامّ. وسمع الحديث من عليّ بن أحمد المديني بنيسابور ومن غيره. وكانت ولادته سنة سبع وستّين وأربعمائة بشهرستان. وقال ابن السّمعاني في كتاب *الذّيل*: سألته عن مولده، فقال: في سنة تسع وسبعين وأربعمائة. وتوفّي بشهرستان في أواخر شعبان سنة ثمان وأربعين وخمسمائة؛ وقيل: سنة تسع وأربعين، والأوّل أصحّ.
حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص273 إلى ص275؛ *الوافي بالوفيّات*، ج3/ص278؛ *الشّذرات*، ج4/ص149؛ *طبقات السّبكي*، ج4/ص78؛ *لسان الميزان*، ج5/ص263؛ معجم *البلدان* لياقوت الحموي، مادّة: *شهرستان*؛ عبر الذّهبي، ج4/ص13.

[4] كلمة: **الموسوم** ساقطة من ب 25 و – س7.

[5] على الرّغم من الصّيغة التي استعملها المؤلّف، والتي تنذر بأنّه سيورد شاهدًا من كتاب *الملل والنّحل*، فإنّ عبارته اختلفت بعض الشّيء عن قول الشّهرستاني إلاّ بداية من قوله في الصّفحة 17: "قال شارح الإنجيل..." إلى قوله في نفس الصّفحة: "إلاّ أنا لا أسأل عمّا أفعل". (قارن بالشّهرستاني، المرجع المذكور، ص16 إلى ص18).

[6] في ب 25 و – س8 : **شبهة**.

[7] **بعد الأمر بالسّجود. قال إبليس للملائكة** ساقطة من ب 25 و – س9.

"إنّي أسلّم أنّ لي إلهًا هو خالقي وموجدي، وهو خالق الخلق، لكن لي على حكمة[1] الله أسئلة سبعة:

أ .[2] ما الحكمة في الخلق، لا سيما و[قد] كان عالمًا أنّ الكافر لا يستوجب عند خلقه إلاّ الألم[3].

ب .[4] ثمّ ما له فائدة[5] في التّكليف، مع أنّه لا يعود منه إليه نفع ولا ضرر[6]. وكلّ ما يعود إلى المكلّفين فهو قادر على تحصيله لهم من غير واسطة التّكليف.

ج .[7] هب أنّه كلّفني بمعرفته[8] [ب=25 ظ] وطاعته، فلماذا كلّفني بالسّجود لآدم؟

د .[9] ثمّ ولما عصيته في ترك السّجود لآدم، فلِمَ لَعَنَنِي وأوْجَبَ عقابي، مع أنّه لا فائدة له ولا لغيره فيه، ولي أعظم المضرّة فيه؟

هـ.[10] ثمّ لما فعل ذلك، فلِمَ مكّنني من الدّخول في الجنّة ووسوسة آدم؟

و .[11] ثمّ لما فعل ذلك، فلِمَ سلّطني على أولاده ومكّنني من إغوائهم وإضلالهم[12]؟

---

[1] في ب 25 و – س11 : **حكمة**.

[2] في ب 25 و – س11 : **الأوّل**.

[3] في ب 25 و – س12 : **الأمّ**.

[4] في ب 25 و – س12 : **2**.

[5] في ب 25 و – س13 : **فائدة**.

[6] في ب 25 و – س13 : 2.

[7] في ب 25 و – س13 : **3**.

[8] في أ: **لمعرفته** وفي ب 25 و – س15 كما أثبتناه.

[9] في ب 25 ظ – س1 : **4**.

[10] في ب 25 ظ – س3 : **5**.

[11] في ب 25 ظ – س3 : **6**.

[12] في ب 25 ظ – س6 : **ضلالهم**.

ز .[1] ثمّ لما استمهلته المدّة الطّويلة في ذلك، فلِمَ أمهلني ومعلوم أنّ العالم لو كان خاليًا من الشّرّ لَكَان ذلك خيرًا[2]؟".

قال شارح الإنجيل: فأوْحَى الله[3] إلى الملائكة -عليهم السّلام[4]-: "قولوا له إنّك في تسليمك الأوّل إلى إلهك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص، إذ لو صدّقتَ إنّي إله العالمين ما تحكّمتَ عليَّ بلِمَ، فأنا الله الذي لا إله إلاّ أنا، لا أُسْأَلُ عمّا أَفعلُ وهم يُسْألون لِمَ"[5].

زعَم الشّهرستاني أنّ منشأ ضلال الخلق عند تحقيق هذه الشّبهات السّبْعة، وليس الأمر كما زعم، لأنّها بأسرها منشأة من قاعدة التّعديل والتّحوير. فأمّا الشّبهات الواقعة في حدوث العالم وإثبات الصّانع والصّفات، فهي بأسرها خارجة عنه. وكان إمام الحرمين أبو المعالي الجويني[6] -رحمة الله عليه- يقول: "كما يمْتنع اختلاف [أ=8 ظ] العلماء في

---

[1] في ب 25 ظ - س6 : **7**.

[2] في ب 25 ظ - س8 : **خبرا**.

[3] إضافة في ب 25 ظ - س8 : **تعالى**.

[4] **عليهم السّلام** ساقطة من ب 25 ظ - س9.

[5] **لم** ساقطة من ب 25 ظ - س12.

[6] هو أبو المعالي عبد الملك، ابن الشّيخ أبي محمّد عبد الله بن أبي يعقوب يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمّد بن حيّويه الجويني، الفقيه الشّافعي الملقّب ضياء الدّين، المعروف بإمام الحرمين. تفقّه على والده أبي محمّد. ولما توفّي والده قعد مكانه للتّدريس، وإذا فرغ منه مضى إلى الأستاذ أبي القاسم الإسكافي الإسفراييني بمدرسة البيهقي حتّى حصّل عليه علم الأصول؛ ثمّ سافر إلى بغداد ولقي بها جماعة من العلماء؛ ثمّ خرج إلى الحجاز وجاور بمكّة أربع سنين، وبالمدينة يدرّس ويفتي ويجمع طرق المذهب؛ فلهذا قيل له: إمام الحرمين. ثمّ عاد إلى نيسابور في أوائل ولاية السّلطان ألب أرسلان السّلجوقي، والوزير يومئذ نظام الملك، فبنى له المدرسة النّظاميّة بمدينة نيسابور، وفوّض إليه أمور الأوقاف. وبقي على ذلك قريبا من ثلاثين سنة. وصنّف في كلّ فنّ: منها كتاب *نهاية المطلب في دراية المذهب*، *والشّامل في أصول الدّين*، *والبرهان في أصول الفقه*، *وتلخيص التّقريب*، *والإرشاد*، *والعقيدة النّظاميّة*، *ومدارك العقول* لم يتمّه، وكتاب *تلخيص نهاية المطلب* لم يتمّه، *وغياث الأمم في الإمامة*، *ومغيث الخلق في اختيار الأحقّ*، *وغنية المسترشدين* في الخلاف... ومؤلده في ثامن عشر المحرّم سنة تسع عشرة وأربعمائة. ولما مرض حُمل إلى قرية من أعمال نيسابور، يُقال لها يشتنقان،

الضّروريّات، فكذا يمْتنع اتّفاقهم على النّظريّات".

فمات بها ليلة الأربعاء وقت العشاء الآخرة الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، ونُقل إلى نيسابور تلك اللّيلة ودُفن من الغد في داره؛ ثمّ نُقل بعد سنين إلى مقبرة الحسين، فدُفن بجنب أبيه.

حول ترجمته راجع: *المنتظم*، ج9/ص18؛ *تبيين كذب المفتري* لأبي القاسم ابن عساكر الدّمشقي، ص278؛ *طبقات* السّبكي، ج3/ص249؛ *عبر* الذّهبي، ج3/ص291؛ *الشّذرات*، ج3/ص358؛ ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص167 إلى ص170.

الفصل الخامس
في أوّل شبهة وقعت في أساس الملّة[1]

البحْث إمّا أن يكون عن الإختلاف الذي وقع في زمان حياة النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-، أو في وقت مرضه، أو بعد وفاته.

أمّا الأوّل:

فإمّا أن يكون من الكفّار أو من المنافقين.

أمّا من الكفّار، فالذين كانوا يخالفونه -عليه السّلام- أصناف:

* فالأوّل: الدّهريّة الذين كانوا يقولون: "وما يهلكنا إلاّ الدّهر".

* الثّاني: الذين يقولون بقدم العالم، والله -تعالى- ردّ عليهم بتغْيير الأحوال من حال إلى حال.

* الثّالث: أصْحاب المتوسّطات؛ ثمّ منهم مَن كان يثبت متوسّطًا علويًّا، وهم الذين كانوا يعبدون الكواكب، والله -تعالى- ردّ عليهم بقوله -تعالى-: ﴿لا أحبّ الآفلين﴾[2]؛ ومنهم مَن كان يثبت متوسّطًا سفليًّا، وهم عبدة الأصْنام.

* الرّابع: البراهمة الذين كانوا ينكرون بعثة الرّسل، كما قال -تعالى- مُخبرًا عنهم: ﴿أبعث الله بشرًا رسولا﴾[3].

---

[1] هذا الفصل اقتبسه المؤلّف بشيء من الاقتضاب والتّلخيص من المقدّمة الرّابعة التي وضعها الشّهرستاني لكتاب *الملل والنّحل*، والتي خصّصها لـ: "بيان أوّل شبهة وقعت في الملّة الإسلاميّة، وكيفيّة انْشعابها، ومن مصدرها، ومن مظهرها". (قارن بالمرجع المذكور، من ص21 إلى ص27).

[2] سورة الأنعام (6) الآية 76.

[3] سورة الإسراء (17) الآية 94.

* الخامس: الذين كانوا ينكرون الحشر والنّشر، كما أخبر الله عنهم في قوله -تعالى-: ﴿مَن يحيي العظام وهي رميم﴾[1]؟

* السّادس: اليهود والنّصارى، ولقد كان رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- مشغولاً من مبدإ مبْعثه إلى وقت الهجْرة بالمحاجّة والمناظرة.

ولما ظهر لجاجهم وتبيّن أنّهم لا ينقادون للحقّ، أمره الله -تعالى- بالهجْرة إلى المدينة، ثمّ بالمحاربة معهم.

ولذلك أنّ أكثر الآيات الدّالّة على التّوحيد، والنّبوّة، والردّ على هؤلاء المخالفين، مكّيّة؛ وأكثر الآيات الدّالّة على الشّريعة والأحكام، مدنيّة.

وأمّا من المنافقين، فكما نُقل عن ذي الخويصرة[2] التّميمي، إذ قال: "اعدل يا محمّد، فإنّك لم تعدل"، حتّى قال رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: "إن لم أعدل، فمَن يعدل؟". فعاود وقال: "هذه قسْمة ما أُريد بها وجه الله"، فقال -عليه السّلام-: "سيخْرج من ضئضئي[3] هذا الرّجل قوم يمرقون من الدّين، كما يمرق السّهم من الرّمية"[4]. وفي أقوال المنافقين، وهي كثيرة، مذكرون في كتب التّفسير والحديث.

---

[1] سورة يس (36) الآية 78.

[2] في الأصل: **الخويصه**، وفي *شرح قصيدة ابن القيّم*، ج2-ص66: **الخويص**، وفي *الملل والنّحل*، ص21: **الخويصة**؛ وفي *الإيمان* 1، ج1-ص137: **ابن ذي الخويصرة التّ ّميمي**.

[3] مطموسة في الأصل، وصوابها ما أثبتناه بالرّجوع إلى كتاب *الملل والنّحل*، ص21.

[4] هذه الحادثة مرويّة بنفس الصّيغة التي أوردها عليها المؤلّف في كتاب *الملل والنّحل*، ص21 وفي *شرح قصيدة ابن القيّم*، ج2-ص66 وفي *الإيمان* 1، ج1-ص137.

وأمّا الاختلافات الواقعة في مرضه، فقد رَوى البخاري[1] بإسْناده عن ابن[2] عبّاس[3]،

---

[1] هو أبو عبد الله محمّد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف يزذبه الجعفي بالولاء، البخاري الحافظ الإمام في الحديث، صاحب *الجامع الصّحيح والتّاريخ*. رحل في طلب الحديث إلى أكثر محدّثي الأمصار، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق والحجاز والشّام ومصر، ثمّ قدم بغداد. ونقل عنه محمّد بن يوسف الفربري أنّه قال: "صنّفت كتابي *الصّحيح* لستّ عشرة سنة، خرّجته من ستّمائة ألف حديث، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله عزّ وجلّ". وكانت ولادته يوم الجمعة بعد الصّلاة، لثلاث عشرة، وقيل لاثنتي عشرة ليلة خلت من شوّال سنة أربع وتسعين ومائة. وقال أبو يعلى الخليلي في *كتاب الإرشاد*: إنّ ولادته كانت لاثنتي عشرة ليلة خلت من الشّهر المذكور. وتوفّي ليلة السّبت بعد صلاة العشاء، وكانت ليلة عيد الفطر؛ ودُفن يوم الفطر بعد صلاة الظّهر، سنة ستّ وخمسين ومائتين بخرتنك. وكان خالد بن أحمد بن خالد الذّهلي أمير خراسان قد أخرجه من بخارى إلى خرتنك.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص189 إلى ص191؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص4 إلى ص36؛ *طبقات* السّبكي، ج2/ص2؛ *طبقات الحنابلة* لأبي الحسين محمّد بن أبي يعلى، ج2/ص271؛ *الوافي بالوفيّات*، ج3/ص232؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص555؛ *تهذيب التّهذيب*، ج9/ص47؛ *الشّذرات*، ج2/ص134.

[2] في الأصل: **بن**، وهكذا في *الملل والنّحل*، ص22.

[3] هو أبو العبّاس عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف مناف، ابن عمّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– وله ثلاث عشر سنة. وكان –صلّى الله عليه وسلّم– دعا له، فقال: "اللهمّ فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل". وأخذ الفقه عن ابن عبّاس جماعة منهم عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعبد الله بن عبد الله بن مسعود وأبو الشّعثاء جابر بن زيد وابن أبي مليكة وعكرمة وميمون بن مهران وعمرو بن دينار وغيرهم. ومات ابن عبّاس بالطّائف في فتنة ابن الزّبير وبلغ سبعين سنة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص62 إلى ص64؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص40؛ *غاية النّهاية*، ج1/ص425؛ *العقد الثّمين* لتقيّ الدّين المكّي، ج5/ص190؛ *نكت الهميان* للصّلاح الصّفدي، ص180؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص2؛ *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي، ج5/ص131–ص132؛ البغدادي، *الفرق بين الفرق*، ج2/ص242–ص243؛ *مختصر الفرق*، ص37؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*،ص112 وص114–ص115.

قال: "لما اِشتدّ بالنّبيّ –عليه السّلام– مرضه الذي مات فيه، قال: "ائتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتابًا لا تضلّوا بعدي"، فقال عمر بن الخطّاب[1]: "إنّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– قد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله". وكثر اللّغط، [أ=9 و] فقال –عليه السّلام–: "قوموا عنّي، لا ينبغي[2] عندي التّنازع". قال ابن[3] عبّاس: "الرّزيّة، كلّ الرّزيّة، ما حال بيننا وبين رسول الله"[4].

* الثّاني: أنّه في مرضه –عليه السّلام– قال: "جهّزوا جيش أسامة[5]، لعن الله مَن تخلّف عنه". وقال قوم: "يجب علينا امتثال أمره". وأسامة قد برز من[6] المدينة. وقال[7] قوم: "[قد][8] اشتدّ مرض النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– فلا يسعنا[9] مفارقته، والحالة هذه، حتّى ننظر[10] أيّ شيء يكون من أمره"[11].

---

[1] هو أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه–، أبو حفص العدوي الفاروق، وزير رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. وهو الذي سنّ المحدّثين التّثبّت في النّقل، وربّما كان يتوقّف في خبر الواحد إذا ارتاب. وقد كان عمر أمر الصّحابة أن يقلّوا الرّواية عن نبيّهم ولئلاّ يتشاغل النّاس بالأحاديث عن حفظ القرآن. استشهد أمير المؤمنين عمر في أواخر ذي الحجّة من سنة ثلاث وعشرين، وعاش نحوًا من ستّين سنة، وقيل إنّه عاش خمسين سنة، والأرجح أنّه عاش ثلاثا وستّين سنة.

حول ترجمته راجع: الذّهبي، *تذكرة الحفّاظ*، ج1/ص5 إلى ص8.

[2] غير منقوطة في الأصل، وفي *الملل والنّحل*، ص22: **نبتغي**.

[3] في الأصل: **بن**، وهكذا في *الملل والنّحل*، ص22.

[4] هذه الحادثة مرويّة بنفس الصّيغة الواردة هاهنا في كتاب *الملل والنّحل*، ص22.

[5] هو أسامة بن يزيد. توفّي سنة ثمان وخمسين.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص15.

[6] في الأصل: **عن**، وهكذا في *الملل والنّحل*، ص23.

[7] في الأصل: **فقال**، وهكذا في *الملل والنّحل*، ص23.

[8] ساقطة من الأصل ومثبتة في *الملل والنّحل*، ص23.

[9] في *الملل والنّحل*، ص23: "**فلا تسع قلوبنا**".

[10] في *الملل والنّحل*، ص23: "**فنصبر حتّى نبصر**".

[11] هذه الحادثة مرويّة بنفس الصّيغة الواردة هاهنا في كتاب *الملل والنّحل*، ص22.

فأمّا بعد وفاته ، فأمور:

* الأوّل: اختلفوا في موته، فقال عمر: "مَن قال إنّ محمّدًا قد مات قتلته بسيفي هذا، وإنّما رُفع إلى السّماء كما رُفع عيسى بن مريم[1] –عليه السّلام–". فقال أبو بكر[2]: "مَن كان يعبد محمّدًا فإنّ محمّدا قد مات. ومَن كان يعبد إله محمّد، فإنّه[3] حيّ لا يموت[4]"، وقرأ: ﴿وما محمّد إلاّ رسول قد خلت من قبله الرّسل، أ فأين مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم؟﴾[5]، فرجع القوم إلى قوله". وقال عمر: "كأبي ما سمعت هذه الآية".

---

[1] **بن مريم** ساقطة من *الملل والنّحل*، ص23.

ممّا أورده الطّبري في *تفسيره* (سورة البقرة، آية 62، الجزء الأوّل، ص252) بهذا الشّأن: "ذُكر عن ابن عبّاس من طريق غير مُرتضَى أنه كان يقول: إنّما سُمّيت النصارى نصارى، لأن قرية عيسى بن مريم كانت تُسمّى ناصرة، وكان أصحابه يُسمّون الناصريّين، وكان يُقال لعيسى: النّاصري".

[2] هو أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة –واسمه عثمان– بن عامر، من ولد تيم ابن مرّة –تيم قريش–. كان اسمه في الجاهليّة عبد الكعبة، فسمّاه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– عبد الله، ولقبه عتيق، لُقّب به لجمال وجهه –رضي الله عنه–، وسمّي صدّيقًا لتصديقه خبر المسرى. وأمّه سلمى وتكنى أمّ الخير بنت صخر، وهي بنت عمّ أبيه. بويع له يوم الاثنين الذي توفّي فيه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، وتوفّي بالسلّ ليلة الثّلاثاء، وقيل يوم الجمعة، لتسع ليال بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، وسنّه ثلاث وستّون سنة. وكانت خلافته سنتين وثلاثة أشهر وتسعة أيّام، وصلّى عليه عمر –رضي الله عنه–. ودُفن في حجرة عائشة ورأسه بين كتفي رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص64 إلى ص71؛ *الرّياض النّضرة*؛ الذّهبي، *تذكرة الحفّاظ*؛ *غاية النّهاية*.

وفي *الملل والنّحل*، ص23: **وقال أبو بكر بن أبي قحافة –رضي الله عنه–.**

[3] في *الملل والنّحل*، ص23: **فإنّ إله محمّد.**

[4] في *الملل والنّحل*، ص23: **لم يمت ولن يموت.**

[5] سورة آل عمران (3) الآية 144.

* الثّاني: اختلفوا في موضع دفنه، وما زال الاختلاف إلاّ عندما روى أبو بكر[1] –رضي الله عنه– أنّه –عليه السّلام– قال: "الأنبياء يُدفنون حيث يموتون".

* الثّالث: الاختلاف الواقع في الإمامة يوم السّقيفة، وهو مشهود، وحصل لذلك من المسائل الخلافيّة أربعة:

– أوّلها: مَن الإمام؟

– الثّانية: كيف ينبغي أن يكون الإمام؟

– الثّالثة[2]: ما الذي يصير به الإمام إمامًا؟

– الرّابعة[3]: هل يجوز وجود إمامين أم لا؟

أمّا الأنْصار[4]، فعيّنوا سعدًا[5] للإمامة، وجوّزوا الإمامة من غير قريش، وجوّزوا في البيعة أن تكون[6] طريقًا إلى الإمامة. وأمّا أكثر المهاجرين، عيّنوا أبا بكر لها، ولم يجوّزوا الإمامة لغير قريش، وجوّزوا أن تكون البيعة طريقًا [للإمامة].

وأمّا بنو هاشم، فقد وافقوا المهاجرين في أنّ الإمام لا يجوز أن يكون قرشيًّا، وخالفوهم في الحكميْن الباقييْن.

والكلّ خالفوا الأنْصار في جواز وجود إماميْن، ثمّ بقيت هذه الأقْوال إلى يومنا هذا.

---

[1] غير مقروءة في الأصل

[2] في الأصل: **الثّالث**.

[3] في الأصل: **الرّابع**.

[4] عرّف بهم عبد الرّحمان الجزيري في تفسيره (*أيسر التّفاسير*، سورة التّوبة، آية 117) قائلاً: "هم سكّان المدينة من الأوس والخزرج آمنوا ونصروا رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–".

[5] هو سعد بن أبي وقّاص مالك. أحد الصّحابة العشرة وآخرهم وفاة. توفّي سنة خمس وخمسين، وسنّه أربع وثمانون سنة.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[6] في الأصل: **يكون**.

* الرّابع: أنّ فاطمة[1] –عليها السّلام– طلبت الميراث، فلمّا روى لها أبو بكر: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، تركت الدّعْوى. وادّعت أيضًا نخل فدك[2]، فلمّا طالبها أبو بكر بالشّاهديْن ولم تقدر عليْهما، تركته.

* الخامس: اخْتلفوا في مانعي الزّكاة[3]، وبتقيّد[4] جيش أسامة، واستقرّ رأي أبي بكر على قتالهم، وبتقيّد[5] جيش أسامة، ورجع [أ=9 ظ] الباقون إلى قوله.

* السّادس: تنصيص أبي بكر على عمر بالخلافة، ونازع فيه أقوام ثمّ رضوا به، ثمّ لم يقع في زمان عمر خلاف في شيء من الأصول، بل كان الاختلاف واقعًا في الفروع.

* السّابع: الخلاف الذي كان في الشّورى[6]، إلى أن اسْتقرّت الخلافة على عثمان.

* الثّامن: تغيّر بعض الصّحابة على عثمان، وانْتهاء ذلك آخرًا إلى قتله.

* التّاسع: المخالفة التي[7] وقعت بين عليّ وبين طلحة والزّبير، وبينه وبين معاوية[8].

---

[1] هي فاطمة بنت رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. توفّيت بعد الرّسول –عليه السّلام– بستّة أشهر، وقيل بثمانية؛ علمًا بأنّه توفّي –عليه الصّلاة والسّلام– في ضحى يوم الاثنين الثّامن من شهر ربيع الأوّل –وقيل: الثّاني عشر منه– سنة إحدى عشرة من الهجرة.
حول ترجمتها راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص9.

[2] كذا في الأصل، ولم نقف على المكان المشار إليه هاهنا .

[3] في الأصل: **الزّكوة**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **الذي**.

[8] هو مُعَاوِيَةُ بنُ أَبي سُفْيَان ، صَخْرُ بنُ حَرْب بن أُمَيّة بن عَبْدِ شَمْس، أبو عَبْدِ الرَّحْمنِ الأُمَوِي، أسلم يوم الفتح، وقيل: قبل ذلك. روى عن: النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–، وعن أبي بكر، وعمر، وأخته أمّ حبيبة. وعنه: جرير بن عبد الله البجلي، والسائب بن يزيد الكندي، وابن عبّاس، ومعاوية بن حديج، ويزيد بن جارية، وأبو أمامة بن سهل بن حنيف، وأبو إدريس الخولاني، وسعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وعيسى بن طلحة أبو مجلز، وحميد بن عبد الرّحمان بن عوف، ومحمّد بن جبير بن مطعم، وآخرون. وَلاّه عمر بن الخطّاب الشّام بعد أخيه يزيد، فأقرّه عثمان مدة ولايته، ثمّ ولي الخلافة.

* العاشر: المخالفة التي وقعت بينه وبين الخوارج، وأكثر الفرق اختلافًا واضطرابًا: الشّيعة والخوارج، وهم إنّما ظهروا بسبب عليّ –رضي الله عنه–.

ولنقْتصر من هذه المقدّمة على هذا القدْر.

قال ابن إسحاق: كان معاوية أميرًا عشرين سنة، وخليفة عشرين سنة. وقال يحيى بن بكير عن اللّيث: توفّي في رجب لأربع ليال بقين منه سنة ستين. وقال الوليد بن مسلم: مات في رجب سنة ستّين، وكانت خلافته تسع عشرة ونصفًا. وقيل: مات سنة تسع وخمسين. وقيل: مات وهو ابن ثمان وسبعين. وقال: ابن ستّ وثمانين.

حول ترجمته راجع: ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التّهذيب*، باب "معاوية"، ج5–ص571؛ ابن قنفد، *الوفيّات*، ص15.

الباب الأوّل

في ذكر الاختلافات في المسائل

الباب الثّاني
في ذكر الثّلاث أساسيات

التي هي الأصول في المبدإ والمعاد على المطالب:

- معرفة الله -تعالى- بذاته وصفاته؛
- ومعرفة النّبوّة؛
- ومعرفة الدّار الآخرة؛
- ومعرفة الطّريق الذي به يُتوصّل إلى تحصيل هذه المعارف.

ومجْموع هذه المطالب عشرة:

]الموضع[الأوّل

الطّريق الذي [به] يُتوصّل إلى معْرفة الله -تعالى-.

وفيه مذْهبان:

الأوّل:

قول أصْحاب المعارف: وهو أنّ معرفة الله -تعالى- ضروريّة غير مكتسبة. فمَن حصلت المعرفة له وجبت العبادة عليه، وإلاّ فلا. وبالجملة، فمعرفة الله -تعالى- كنصاب الزّكاة.

فمَن ملك النّصاب وجبت الزّكاة عليه، وإلاّ فلا يجب عليه تحْصيل المال؛ فهكذا هاهنا.

ثمّ هؤلاء اخْتلفوا على قولَيْن:

– **الأوّل:** قول الجاحظ[1]: إنّ هذه المعارف حاصلة للكفّار بأسْرهم، وأنّهم مقلّدون مكابرون.

– **[الثّاني:]** وزعم أبو بكر بن لوقا من المعتزلة[2] أنّها غير حاصلة، وهم معْذورون في ذلك ولا يسْتحقّون العذاب أصلاً.

---

[1] هو أبو عثمان عمرو بن عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ، الأديب والمتكلّم الشّهير، وصاحب المؤلّفات الكثيرة والمعتمَدة في مصادر الأدب العربي. وُلد بالبصرة، وسمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ النّحو عن الأخفش أبي الحسن، وأخذ الكلام عن النّظّام، وتلقّف الفصاحة من المغرب شفاها. وأقام مدّة ببغداد. من تصانيفه: *الحيوان*، *البيان والتّبيين*، *رسالة التّربيع والتّدوير*، *البخلاء*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص208 إلى ص212؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص212 إلى ص220؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص490 إلى ص492؛ *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج16/ص73 إلى ص114؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص237–ص238؛ *لسان الميزان*، ج4/ص355 إلى ص357؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج16/ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص156 وص162 إلى ص166؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص802–ص803؛ *معجم المؤلّفين*، ج8/ص7 إلى ص9؛ *الانتصار* لأبي الحسين الخيّاط، ص21 وص23 إلى ص27 وص98 إلى ص103... إلخ؛ *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري؛ *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي، *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (فهارس طبعة ريتر).

[2] حول نشأة هذه الفرقة راجع : الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345 – ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25؛ *الأنساب* للسّمعاني؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201؛ *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة* لكارلو نللينو، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40–ص41؛ *التّبصير* للإسفراييني، ص68؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص152؛ *التّنبيه والردّ* للملطي، ص40–ص41؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377–ص378؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم.

الثّاني:

الذين يقولون إنّ معرفة الله –تعالى– مكتسَبة. ثمّ ذكروا في كيفيّة ذلك الاكتساب طرقًا ثلاثة[1]:

[1] في ب 25 ظ – س12 إلى س14: "**معرفة الله: قيل الطّريق إليها ضروريّ غير مكتسب، كمن ملك النّصاب تجب الزّكاة عليه. وقيل مكتسب، وله ثلاث طرق**".

– **فالأوّل**[1]: الصّوفيّة[2]: إنّ معرفة الله –تعالى– بتخلية النّفْس [ب=26 و] عن العلائق

---

[1] في ب 25 ظ – س15: **طريق**.

[2] طرح تعريف هذا الاصطلاح على المختصّين مشكلتين أساسيّتين: الأولى: في اشتقاقه ونشأته تاريخيّا. الثّانية: في مدلوله وتعريفه. يرى فريق من العلماء أنّ أصله يعود إلى لبس الصّوف: شعار الأنبياء والأصفياء، كالطّوسي وابن خلدون. ويرى آخرون أنّه نسبة إلى أهل الصّفة وإلى الصّفوف معا، كالكلاباذي. بينما يرى القشيري أنّ الكلمة جامدة وأنّها تجري على غير قياس، وأنّه لا يشهد لهذا الاسم اشتقاق من جهة العربيّة ولا قياس، ولهذا فالأظهر أنّه كاللّقب. وهناك تفسيرات اشتقاقيّة أخرى كالصّوفانة: بقلة صحراويّة، أو صوفة قوم كانوا يقومون على خدمة الكعبة، أو صوفة القفا أي الشّعرات التي تنبت في متأخّرة أمن الصّفاء. وهناك تفسير ذكره البيروني في *تحقيق ما للهند من مقولة*، وهو أنّ الصّوفيّة هم الحكماء، لأنّ سوفيا باليونانيّة هي الحكمة. ولم يخل رأي من هذه الآراء من النقّد. أمّا بالنّسبة لمدلول هذه اللّفظة، فلها عدّة تعريفات، منها: التّخلّق بالأخلاق الإلهيّة (القاشاني)، الوقوف مع الآداب الشّرعيّة ظاهرا وباطنيّا، وهي الأخلاق الإلهيّة (محيي الدّين بن عربي والجرجاني)، "قطع عقبات النّفس والتّنزّه عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الخبيثة، حتّى يُتوصّل بها إلى تخلية القلب عن غير الله –تعالى– وتحليته بذكر الله" (الغزالي)، "هو علم يُعرف به كيفيّة ترقّي أهل الكمال من النّوع الإنسانيّ في مدارج سعادتهم والأمور العارضة لهم في درجاتهم بقدر الطّاقة البشريّة" (حاجّي خليفة والقنوجي) ... إلى غير ذلك من التّعريفات التي قدّمها الصّوفيّة أنفسهم للتّصوّف. وما تعدّد هذه التّعريفات وتضاربها فيما بينها إلاّ دليلا قاطعا على استحالة حدّ هذا المفهوم حدّا منطقيّا عقلانيّا مضبوطا.

انظر: *التّعرّف لمذهب أهل التّصوّف*، ص21 إلى ص26؛ *تلبيس إبليس* لابن الجوزي، ص161 إلى ص163؛ *المنقذ من الضّلال* للغزالي، ص35؛ *مقدّمة* ابن خلدون، ص863 إلى ص882؛ *تحقيق ما للهند من مقولة* للبيروني، ص24–ص25؛ *الرّسالة القشيريّة* بشرحي الأنصاري والعروسي، ج4/ص2 إلى ص4؛ *التّصوّف في الأدب والأخلاق* لزكي مبارك، ج1/ص41 إلى ص55؛ *تاريخ التّصوّف الإسلامي* لعبد الرّحمان بدوي؛ *الحياة الرّوحيّة في الإسلام* لمصطفى حلمي، ص102 إلى ص112؛ *نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام* لسامي النشّار، ج3/ص36 إلى ص42؛ *التّصوّف في الإسلام* لعمر فرّوخ؛ *نشأة التّصوّف الإسلامي* لإبراهيم بسيوني، ص17 إلى ص32؛ *مدخل التّعريفات* للجرجاني، ص61–ص62؛ *اصطلاحات الصّوفيّة* للقاشاني، ص156؛ *عوارف المعارف* للسّهروردي، ص53 إلى ص64؛ *كشف الظّنون*، ج1/ص413–ص414؛ *أبجد العلوم* لصدّيق بن

الجسْمانيّة وتحْليتها[1] بالنّفوس الرّوحانيّة.

وما خلت أمّة من الأمم عن مَن يدّعي هذه المقالة، وأساميهم مخْتلفة بحسب اختلاف الأوقات[2].

– **الثّاني**[3]: قول مَن قال[4]: معرفة الله لا تُستفاد[5] إلاّ من السّمع. وهؤلاء فريقان:

* الأوّل: التّعليميّة[6]: ومذْهبهم أنّ معرفة الله لا تُستفاد[7] إلاّ من المعْصوم، سواء كان رسولاً أو إمامًا.

حسن القنوجي، ج2/ص152 إلى ص164؛ مادّة *تصوّف في المعجم الفلسفي* لجميل صليبا، ج1/ص282 إلى ص284.

[1] في ب 26 و – س1: **تحلّيها**.

[2] "**وما خلت أمّة من الأمم عن من يدّعي هذه المقالة. وأساميهم مختلفة بحسب اختلاف الأوقات**" ساقطة من ب 26 و – س2.

[3] إضافة في ب 26 و – س2: **الطّريق**.

[4] "**قول مَن قال**" ساقطة من ب 26 و – س2. وإضافة: **إنّ**.

[5] في ب 26 و – س2: **يستفاد**.

[6] لُقّبوا بذلك لأنّ مبدأ مذهبهم إبطال الرّأي وإفساد تصرّف العقول ودعاء الخلق إلى التّعليم من الإمام المعصوم وأنّه لا يدرك العلوم إلاّ بالتّعليم.

انظر: عبد الله سلوم السّامرائي، *الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص107؛ ابن الجوزي، *تلبيس ابليس*، ص108 إلى ص112.

[7] "**إلاّ من السّمع. وهؤلاء فريقان: الأوّل: التّعليميّة: ومذهبهم أنّ معرفة الله لا تُستَفاد**" ساقطة من ب 26 و – س2.

* الثّاني: الحشويّة[1] من أهل الحديث[2] الذين[3] يقولون: [أ=10 و] "الاعْتماد في معْرفة الله –تعالى– على الكتاب والسّنّة، وأمّا النّظر والاسْتدلال به مذْموم[4]، والجدل مُنهى عنه".

---

[1] لُقّب أهل الحديث بالحشويّة لاحتمالهم كلّ حشو رُوي من الأحاديث المختلفة المتناقضة، حتّى فيهم بعض الملحدين: "يروون أحاديث ثمّ يروون نقيضها. ولرواياتهم أحاديث كثيرة ممّا أنكره عليهم أصاحب الرّأي وغيرهم من الفرق في التّشبيه وغير ذلك.

انظر: أبو حاتم الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث/ص267.

[2] سمّوا بذلك لأنّهم أنكروا الرّأي والقياس، وقالوا: "علينا أن نتّبع ما روى لنا عن رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– الصّحابة والتّابعين، وما جاء عنهم من الحديث في الفقه والحلال والحرام؛ ولا يجوز لنا أن نقيس بآرائنا"؛ فقيل لهم: أصحاب الحديث وأصحاب الأثر. وهم مجتمعون على أنّ الإيمان قول وعمل، والقرآن غير مخلوق؛ وكفّروا مَن قال بخلق القرآن.

انظر: أبو حاتم الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث/ص267.

[3] في ب 26 و – س3–س4: "**الطّريق الثّالث: أصحاب الحديث" عوضا عن: "الثّاني: الحشويّة من أهل الحديث الذين**".

[4] في ب 26 و – س5: **فمذموم** .

قال أبو محمّد الحسيْن بن مسعود[1] البغوي[2] في كتاب *شرح السّنّة*[3]: "اتّفق علماء السّلف على النّهي عن الجدال[4] والخصومات في الصّفات، والزّجر عن الخوض في علم الكلام وتعلّمه.

[5]سأل رجلٌ عمر بن عبد العزيز[6] عن شيء من الأهواء، فقال: "اِلْزمْ دين الصّبيّ في الكتاب والإعرابيّ، والْهُ عمّا سوى ذلك". وقال أيضًا: "مَن جعل دينه عرضًا للخْصومات[7]...".

---

[1] "أبو محمّد الحسين بن مسعود" ساقطة من ب 26 و – س6.

[2] هو أبو محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد، المعروف بالفرّاء البغوي، الملقّب ظهير الدّين، الفقيه الشّافعي، المحدّث، المفسّر. أخذ الفقه عن القاضي حسين بن محمّد. وصنّف في تفسير كلام الله – تعالى–، وأوضح المشكلات من قول النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–، وروى الحديث، ودرّس. وصنّف كتبًا كثيرة، منها: كتاب *التّهذيب* في الفقه، وكتاب *شرح السنّة* في الحديث، و*معالم التّنزيل* في تفسير القرآن الكريم، وكتاب *المصابيح*، و*الجمع بين الصّحيحين*... توفّي في شوّال سنة عشر وخمسمائة بمرورذ. وذهب عبد العظيم المنذري والسّبكي في *طبقاته* إلى أنّه توفّي في سنة ستّ عشرة وخمسمائة. ودُفن عند شيخه القاضي حسين بمقبرة الطّالقان.

حول ترجمته راجع: *طبقات* السّبكي، ج4/ص214؛ ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج2/ص136–ص137؛ *تهذيب تاريخ ابن عساكر*، ج4/ص345.

[3] "**في كتاب شرح السّنّة**" ساقطة من ب 26 و – س6.

[4] في ب 26 و – س6: **الجدل**.

[5] إضافة في ب 26 و – س7: **و**.

[6] توفّي عمر بن عبد العزيز يوم الجمعة، وقيل الأربعاء، لخمس ليال بقين من رجب سنة إحدى ومائة، بدير سمعان، وقيل إنّه مات لعشر بقين من رجب من السّنة نفسها، وهو ابن تسع وثلاثين سنة وأشهر، وقيل إنّه مات بخناصرة. وأمّه أمّ عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطّاب.

راجع ترجمته في: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج6/ص301؛ الطّبري، ص1362؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص263 إلى ص281.

[7] "**وأله عمّا سوى ذلك". وقال أيضا: "مَن جعل دينه عرضا للخصومات**" ساقطة من ب 26 و – س9.

وقال الزّهريّ[1]: "من الله الرّسالة، وعلى الرّسول البلاغ، وعلينا التّسليم".

وقال مالك بن أنس[2]: "إيّاكم والبدع". قيل: "وما البدع؟". قال: "أهل البدع: الذين يتكلّمون في أسْماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسْكتون عمّا سكت عنه الصّحابة والتّابعون لهم بإحسان".

---

[1] هو أبو بكر محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة الزّهري، أحد الفقهاء والمحدّثين والأعلام التّابعين بالمدينة. رأى عشرة من الصّحابة –رضوان الله عليهم–. وروى عنه جماعة من الأئمّة: منهم مالك بن أنس، وسفيان بن عيينه، وسفيان الثّوري. كان قد حفظ علم الفقهاء السّبعة. وكان يزيد بن عبد الملك قد استقضاه. توفّي الزّهري ليلة الثّلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربع وعشرين ومائة، وقيل ثلاث وعشرين، وقيل خمس وعشرين ومائة، وهو ابن اثنتين –وقيل ثلاث– وسبعين سنة. وقيل مولده سنة إحدى وخمسين للهجرة. ودُفن في ضيعة أدامي.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص177 إلى ص179؛ *المعارف*، ص472؛ *حلية الأولياء*، ج3/ص360؛ *طبقات* الشّيرازي، ص63؛ *معجم الشّعراء* للمرزباني، ص345؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص77؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص40؛ *تهذيب التّهذيب*، ج9/ص445؛ *غاية النّهاية*، ج2/ص262؛ *الشّذرات*، ج1/ص162.

[2] "**بن أنس**" ساقطة من ب 26 و – س10.

وهو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرون بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث. وُلد سنة 93 هـ. وهو مؤسّس المذهب المالكي. ومن أشهر تآليفه: *الموطّأ*. وله عدى هذا الكتاب عدّة رسائل، منها رسالته المشهورة إلى هارون الرّشيد في الآداب والمواعيظ. توفّي مالك –رحمه الله– في يوم الأحد في ربيع الأوّل سنة 179 هـ. ودُفن بالمدينة.

حول ترجمته راجع: *الأعلام*، ج6/ص128؛ *الانتقاء* لابن عبد البرّ، ص9؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج1/ص187؛ *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج2/ص75؛ *تهذيب التّهذيب*، ج10/ص5؛ *الدّيباج* لابن فرحون المالكي، ج1/ص82؛ *الفهرست*، ج1/ص198؛ كحالة، ج8/ص168؛ *مفتاح السّعادة*، ج2/ص12؛ *النّجوم الزّاهرة* لابن تغري بردي، ج2/ص96.

وروى عبد الرّحمان بن مهدي[1] عن مالك: "لو كان الكلام علمًا لتكلّم فيه الصّحابة والتّابعون، كما تكلّموا في الأحكام والشّرائع، ولكنّه باطل يدلّ على باطل[2]".

وسُئل سفيان الثّوريّ[3] عن الكلام، فقال: "دعْ الباطل إذا بحثت[4] عن الحقّ اتّبع السّنّة ودع البدْعة". وقال: "وجدْتُ الأمر الإتّباع". وقال: "عليْكم بمَا عليه الجاهلون و[5]النّساء في البيوت والصّبيان في الكتّاب[6] من الإقرار والعمل".

---

[1] هو عبد الرّحمان بن مهدي بن حسّان، الحافظ، أبو سعيد البصري مولى الأزد، وقيل: مولى بني عنبر. مولده سنة خمس وثلاثين ومائة. سمع أيمن بن نابل وهشام الدّستوائي ومعاوية بن صالح وأبا خلدة وشعبة وسفيان. وحدّث عنه ابن المبارك وأحمد وإسحاق وابن المديني وبندار وعبد الرّحمان رسته ومحمّد بن يحيى وعبد الرّحمان بن محمّد بن منصور الحارثي وغيرهم. وكان عبد الرّحمان فقيهًا بصيرًا بالفتوى. مات في جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة، وورثه بنوه وأبوه مهدي. وكان عاميًا.

حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ص329 إلى ص332.

[2] "**وروى عبد الرّحمان بن مهديّ عن مالك: "لو كان الكلام علمًا لتكلّم فيه الصّحابة، كما تكلّموا في الأحكام والشّرائع؛ ولكنّه باطل يدلّ على باطل**"." ساقطة من ب 26 و – س13.

[3] هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهبة بن أبي عبد الله بن منقذ بن نصر بن الحكم بن الحارث بن ثعلبة بن ملكان ابن ثور بن عبد مناة بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، الثّوري الكوفي. وُلد سنة 95 هـ. أو 96 هـ. كان إمامًا في علم الحديث وغيره من العلوم. وهو أحد الأئمّة المجتهدين. ويُقال إنّ الشّيخ أبا القاسم الجنيد كان على مذهبه. سمع سفيان الثّوري الحديث من أبي إسحاق السّبيعي والأعمش ومن طبقتيهما. وسمع منه الأوزاعي وابن جريح ومحمّد بن إسحاق ومالك وتلك الطّبقة. توفّي بالبصرة أوّل سنة 161 هـ. متواريًا من السّلطان.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج2/ص386 إلى ص391؛ *الفهرست*، ص225؛ *طبقات* الشّيرازي، الورقة 23؛ *طبقات* ابن سعد، ج6/ص371؛ *المعارف*، ص497؛ *الجواهر المضيئة*، ج1/ص250؛ *حلية الأولياء*، ج6/ص356؛ *تهذيب التّهذيب*، ج4/ص111؛ *تاريخ بغداد*، ج9/ص151؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص203؛ *رجال* ابن حبان، ص169.

[4] في الأصل: **أين أنت**.

[5] "**الجاهلون و**" ساقطة من ب 26 و – س15.

وقال الرّبيع[1] عن الشّافعي[2]: "لئنْ[3] يلقى[4] الله العبد [ب= 26 ظ] بكلّ ذنْب، ما خلى الشّرك، خيْر له من أن يلْقاه بشيء من الأهْواء".

---

[6] "**الرّبيع عن**" ساقطة من ب 26 و – س16.

[1] هو أبو محمّد الرّبيع بن سليمان بن عبد الجبّار بن كامل المرادي بالولاء، المؤذّن المصري، صاحب الإمام الشّافعي. وهو الذي روى أكثر كتبه. وقال الشّافعي في حقّه: "الرّبيع راويتي". والرّبيع هو آخر مَن روى عن الشّافعي بمصر. وتوفّي الرّبيع يوم الاثنين لعشر بقين من شوّال سنة 270 هـ. بمصر، ودُفن بالقرافة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج2/ص291–ص292؛ *طبقات* الشّيرازي، ص98؛ *طبقات* السّبكي، ج1/ص259؛ *تهذيب التّهذيب*، ج3/ص245.

[2] هو الإمام أبو عبد الله محمّد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع بن السّائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطّلب بن عبد مناف القرشي المطّلبي الشّافعي. وهو أوّل مَن تكلّم في أصول الفقه، وهو الذي استنبطه مؤسّسًا بذلك أحد المذاهب الأربعة، نعني: المذهب الشّافعي. وكان مولده سنة 150 هـ. بمدينة غزّه. وحُمل من غزّه إلى مكّة وهو ابن سنتين، فنشأ بها. ووصل إلى مصر –بعد حلّ وترحال– سنة 199 هـ.، ولم يزل بها إلى أن توفّي يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة 204 هـ، ودُفن بالقرافة الصّغرى.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج4/ص163 إلى ص169؛ *طبقات* السّبكي، ج1؛ *طبقات* الشّيرازي، ص71؛ *معجم الأدباء*، ج17/ص281؛ *حلية الأولياء*، ج9/ص63؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص56؛ *طبقات الحنابلة*، ج1/ص280؛ *الفهرست*، ص209؛ *الدّيباج*، ص227؛ *ترتيب المدارك وتقريب المسالك* للقاضي عياض، ج1/ص382؛ *طبقات* ابن هداية الله، ص2؛ *حسن المحاضرة* لجلال الدّين السّيوطي، ج1/ص121؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص361؛ *تهذيب التّهذيب*، ج9/ص25؛ *غاية النّهاية*، ج2/ص95؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص140.

[3] في الأصل: **لأن**.

[4] في الأصل: **يلقي**.

وقال يونس بن عبد الأعلى[1] عن الشّافعي: "لئنْ يبتلي الله المرْء بما نهى الله عنه، خلى الشّرك بالله، خير له من أن يبتليه بالكلام[2]".

وقال أبو ثور عن الشّافعي –رحمه الله–: "ما أريد من أحد بالكلام وأفْلح[3]".

---

[1] هو أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص بن حيّان، الصّدفي المصري، الفقيه الشّافعي؛ أحد أصحاب الشّافعي والمكثرين في الرّواية عنه والملازمة له. وكان علاّمة في علم الأخبار والصّحيح والسّقيم. وأخذ يونس القراءة عرضًا عن ورش وسقلاب بن شيبة ومعلى بن دحية عن نافع، وعن عليّ بن أبي كيسة عن سليم عن حمزة بن حبيب الزّيّات؛ وسمع سفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب المصري. وروى القراءة عنه مواس بن سهل ومحمّد بن الرّبيع وأسامة بن أحمد ومحمّد بن إسحاق بن خزينة ومحمّد ابن جرير الطّبري، وغيرهم. وُلد يونس في ذي الحجّة سنة 170 هـ، وتوفّي يوم الثّلاثاء ليومين بقيا من شهر ربيع الآخر سنة 264 هـ. وكانت وفاته بمصر، ودُفن بمقابر الصّدف، وقبره مشهور بالقرافة.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج7/ص249 إلى ص254؛ *تهذيب التّهذيب*، ج11/ص440؛ *غاية النّهاية*، ج2/ص406؛ *طبقات* السّبكي، ج1/ص279؛ *الانتقاء*، ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص176؛ *طبقات* الشّيرازي، ص99؛ *طبقات الفقهاء الشّافعيّة* لأبي عاصم العبادي، ص18؛ ابن قاضي شهبة، ص46؛ *طبقات الشّافعيّة* لجمال الدّين عبد الرّحيم الأسنوي، ج1/ص33؛ *العبر*، ج2/ص29؛ الحسيني، ص8؛ *الشّذرات*، ج2/ص149؛ *اللّباب* (الصّدفي).

[2] في ب 26 ظ / س2: "**وفي رواية عنه: من الكلام**" عوضا عن: "**وقال يونس بن عبد الأعلى عن الشّافعي: "لئن يبتلي الله المرء بما نهى الله عنه، خلى الشّرك بالله، خير له من أن يبتليه بالكلام**".

[3] "**وقال أبو ثور عن الشّافعي –رحمه الله–:"ما أريد من أحد بالكلام وأفلح**" ساقطة من ب 26 ظ / س2.

وقال الحسن بن محمّد: "سمعتُ الشّافعي –رضي الله عنه– يقول[1]: "حُكْمي في أصْحاب الكلام: أن يُضرَبوا بالحديد ويُحملوا على الإبل ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء مَن ترك الكتاب والسّنّة وأخذ في الكلام"."[2].

وقال الرّبيع عن الشّافعي: "لو أنّ رجلاً أوصى بكتبه من العلم لأحد لا يدخل فيها كتب الكلام، لأنّها ليس من العلم". وقال: "لو أوصي لأهل العلم، لا يدخل أهل الكلام".

وإلى هاهنا [انقضى] كلام صاحب *شرح السّنّة*.

وأقول: حسْن الظنّ بأفاضل السّلف الصّالح، والأكابر منهم، واجب.

وإذا كان ذلك كذلك، وجب أن لا تكون هذه المبالغات محمولة على العلم المشْتمِل على إقامة الدّلالة على حدوث العالم، وإثبات الصّانع، ومعرفة صفاته، والردّ على أصناف الملحدين والمبطلين؛ فإنّ أكثر القرآن مشتمِل على ذلك؛ ولأنّا لو لم نعرف بالعقْل هذه المباحث، فكيف [أ = 10 ظ] نعرف الله؟ ونعرف صدْق الرّسول؟ وما لم نعرف ذلك، فكيف يمْكننا الاشتغال بالفقه؟ وهذا أظهر من أن يجوز ذهابه على المبتدئين، فكيْف على أولئك الأفاضل؟

ومن العجب العجيب أن يحاول العاقل إثبات صانع العالم، وكونه حيًّا فاعلاً مختارًا، وصدق الرّسول، بالآيات والأخبار.

ولو قيل: "إنّ مَن جوّز ذلك لم يكن كامل العقل"، لكان حقًّا. فالواجب حمل تلك المبالغات على الأقوام الذين يحاولون بتعلّم الكلام إلقاء الشّبهات في القلوب وإثارة الفتن.

وحينئذ يكون الكلام صحيحًا، لكنّه لا يكون مختصًّا بالكلام. فإنّ مَن تعلّم الفقه لاستخراج الوجوه البعيدة من أقاويل الفقهاء والحيل المسقطة للتّكاليف وإبطال الحقوق،

---

[1] في ب 26 ظ/ س2: "**وقال مرّة**" عوضا عن: "**وقال الحسن بن محمّد: "سمعت الشّافعي – رضي الله عنه– يقول:**".

[2] نهاية ب في 26 ظ / س4.

كان ضالاً مضلاً، بل المضرّة هاهنا أكثر ممّا في الأوّل. ولكنّ ذلك يدلّ على علوّ قدر هذا العلْم، لأنّ الخطأ فيه مفسدة عظيمة في الدّين والدّنيا، فلا جرم بولغ في الزّجر عنه.

* الثّالث: قول مَن قال: الطّريق إلى معرفة الله -تعالى-: النّظر والاسْتدلال.

فحصل لنا من التّقْسيم المذكور: أقوال خمسة:

أ – قول أصحاب المعارف.

ب – قول الصّوفيّة.

ج – قول التّعليميّة.

د – قول الحشويّة.

هـ – قول أصحاب النّظر، وهو قول الجمهور الأعظم من أهل العلم، وتنْدرج فيه الفلاسفة، والصّابئة، والبراهمة، وأكثر أرباب الكتب والأديان[1].

الموضع الثّاني
في حدوث العالم

اخْتلف أهل العالم قديمًا وحديثًا. والوجوه الممكنة في هذه المسألة لا تزيد على خمسة، لأنّ العالم: إمّا أن يكون مُحدَث الذّات والصّفات، (أو قديم الذّات والصّفات، أو قديم الذّات مُحدَث الصّفات، أو بالعكس، أو يُتوقّف في كلّ هذه الأقسام.

أمّا القسم الأوّل:

---

[1] انظر ما أورده الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل*، المجلّد الأوّل، ص208 إلى ص255 (تحقيق محمّد سيّد كيلاني. دار المعارف. د. ت.) في: **الباب الثّاني : أهل الكتاب**، وفي: **الباب الثّالث : مَن له شبهة كتاب**.

فهو قول الجمهور أرْباب الملل والنّحل من المسْلمين، واليهود، والنّصارى، والمجوس.

أمّا القسم الثّاني:

وهو مذهب أرسطوطاليس[1] وأصحابه مثل ثاوفرسطس[2]، وثامسطيوس[3]، والإسكندر الإفرقديسي[4]، وبرقلس[5]، وفرفوريوس[6]؛ ومن المتأخّرين: قول أبي نصر الفارابي[7]

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **أوفرسطس**.

وهو أحد تلاميذ أرسطوطاليس وابن خالته، وأحد الأوصياء الذين أوصى إليهم أرسطوطاليس، وخلفه على دار التّعليم بعد وفاته. ولثاوفرسطس من الكتب: *كتاب النّفس* (مقالة)، *كتاب الآثار العلويّة* (مقالة)، *كتاب الأدلّة* (مقالة)، *كتاب الحسّ أو المحسوس* (أربع مقالات)، *كتاب ما بعد الطّبيعة* (مقالة)، *كتاب أسباب النّبات*، *تفسير كتاب قاطيغورياس* (وقيل إنّه منحول إليه)، *كتاب إلى دمقراط* (في التّوحيد)، *كتاب في المسائل الطّبيعيّة*.

حول ترجمته راجع: *عيون الأنباء* لابن أبي أصيبعة؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص252.

[3] في الأصل: **ياسطيوس**.

وهو ثامسطيوس الرّومي (توفّي نحو 390 م.) من المشّائين أتباع أرسطو والمتأخّرين في الزّمن. كان من أهل قسطنطينيّة. وقد بقي على دينه القومي ولم يعتنق النّصرانيّة. ولعلّ هذا الذي دعا يوليانس المرتدّ إمبراطور القسطنطينيّة (361 م-363 م) إلى اتّخاذه كاتبًا. ومع أنّ ثامسطيوس قد اشتهر بتفاسيره لعدد من كتب أرسطو أو اختصارها، فإنّه لم يكن ذا اتّجاه أرسطوطاليسي خالص، بل غلب عليه شيء من آراء أفلاطون؛ وكان يحاول التّوفيق بين أرسطو وأفلاطون.

حول ترجمته راجع: عمر فرّوخ، *تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون*، ص136.

[4] (أو الأفروديسي) وكان في أيّام ملوك الطّوائف بعد الإسكندر، ورأى جالينوس واجتمع معه، وكان يلقّب جالينوس برأس البغل، وبينهما مشاغبات ومخاصمات. وقد شرح كتب أرسطوطاليس. وله من الكتب: *كتاب النّفس* (مقالة)، *كتاب الردّ على جالينوس في التّمكّن* (مقالة)، *كتاب الرّدّ على جالينوس في الزّمان والمكان* (مقالة)، *كتاب مبادئ الكلّ على رأي أرسطوطاليس*، *كتاب في أنّ*

الموجود ليس مجانس للمقولات العشر، *كتاب العناية* (مقالة)، *كتاب الفرق بين الهيولى والجنس*، *كتاب الردّ على مَن قال إنّه لا يكون شيء إلاّ من شيء*، *كتاب في أنّ البصار لا تكون إلاّ بشعاعات تنبت في العين والردّ على مَن قال بإنثبات الشّعاع* (مقالة)، *كتاب الفصل على رأي أرسطوطاليس* (مقالة)، *كتاب الماليخوليا* (مقالة).

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص252–ص253.

[5] هو ديدوخس برقلس، من أطاطرية، الأفلاطوني. وله من الكتب: *كتاب حدود أوائل الطّبيعيّات*، *كتاب الثّماني عشرة مسألة* التي نقدها يحيى النّحوي في المقالة الأولى من النّقض عليه أنّه كان في زمان دقلطيانوس القبطي بل على رأس ثلاثمائة من ملكه هذا الصّحيح، *كتاب شرح قول أفلاطون أنّ النّفس غير مائتيّة* (ثلاث مقالات)، *كتاب الثّالوجيا وهي الرّبوبيّة*، *كتاب تفسير وصايا فيثاغورس الذّهبيّة*، *كتاب الجواهر العالية*، *مقالة كتاب برقلس* (ويُسمّى ديادوخس أي عقيب أفلاطون في العشر مسائل)، *كتاب الحيّز الأوّل*، *كتاب المسائل العشر المعضلات*، *كتاب الجزء الذي لا يتجزّأ*، *كتاب في المثل الذي قاله أفلاطون في كتابه المسمّى غورغياس*، *كتاب تفسير المقالة العاشرة في السّير*، *كتاب برقلس الأفلاطوني* الموسوم *بسطوخوسيس الصّغرى*، *كتاب برقلس في تفسير فادن في النّفس*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص252.

[6] في الأصل: فوريوس.

وهو ملخوس السّوري، الملقّب بفورفوريوس، أظهر تلاميذ أفلوطين. وُلد في مدينة صور سنة 233 م. وعرف أفلوطين في روما سنة 263 م.، فلزمه واتّبع طريقته. وله شرح على محاورات أفلاطون الكبرى، وشرح على كتب أرسطو: *المقولات* و*الأخلاق* و*الطّبيعة* و*الإلهيّات*. ووضع *كتاب المدخل إلى المقولات* والمشهور بكتاب *إيساغوجي* (أي المدخل إلى *مقولات* أرسطو). وكتب أيضا ضدّ النّصرانيّة، ودافع عن السّحر والعرافة والتّنجيم. وتوفّي سنة 305 م.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* ليوسف كرم، ص298؛ *أخبار العلماء بأخبار الحكماء* للقفطي، ص169–ص170؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص313.

[7] هو أبو نصر محمّد بن محمّد بن طرخان بن أوزلغ الفارابي التّركي، الحكيم المشهور، صاحب التّصانيف في المنطق والموسيقى وغيرها من العلوم. وكان رجلاً تركيّ المولد والنّشأة؛ ثمّ خرج من بلده وتنقّلت به الأسفار إلى أن وصل إلى بغداد، وهو يعرف اللّسان التّركي وعدّة لغات غير العربي، فشرع في اللّسان العربي فتعلّمه وأتقنه غاية الإتقان، ثمّ اشتغل بعلوم الحكمة. ولما دخل بغداد كان بها أبو

وأبي عليّ بن سينا[1].

بشر متّى بن يونس الحكيم المشهور، وكان يقرأ النّاس عليه في المنطق، وهو يقرأ كتاب أرسطوطاليس في المنطق ويملي على تلامذته شرحه، فكتب عنه في شرحه سبعون سفرًا. فأقام أبو نصر كذلك برهة، ثمّ ارتحل إلى مدينة حرّان وفيها يوحنّا بن حيلان الحكيم النّصرانيّ، فأخذ عنه طرفًا من المنطق أيضًا؛ ثمّ إنّه قفل راجعا إلى بغداد وقرأ بها علوم الفلسفة، وتناول جميع كتب أرسطوطاليس وتمهّر في استخراج معانيها والوقوف على أغراضه فيها. ويُقال إنّه وُجد كتاب *النّفس* لأرسطوطاليس وعليه مكتوب بخطّ أبي نصر الفارابي: "إنّي قرأتُ هذا الكتاب مائتي مرّة". ونُقل عنه أنّه كان يقول: "قرأتُ *السّماع الطّبيعي* لأرسطوطاليس الحكيم أربعين مرّة، وأرى أنّي محتاج إلى معاودة قراءته". ويُروى عنه أنّه سئل: "مَن أعلم النّاس بهذا الشّأن أنت أم أرسطوطاليس؟" فقال: لو أدركته لَكنتُ أكبر تلاميذه". ولم يزل أبو نصر ببغداد منكبًّا على الاشتغال بهذا العلم والتّحصيل له إلى أن برز فيه، وألّف بها معظم كتبه؛ ثمّ سافر منها إلى دمشق، ولم يقم بها؛ ثمّ توجّه إلى مصر، وقد ذكر أبو نصر في كتابه الموسوم *بالسّياسة المدنيّة* أنّه ابتدأ بتأليفه في بغداد وأكمله بمصر؛ ثمّ عاد إلى دمشق وأقام بها، وسلطانها يومئذ سيف الدّولة بن حمدان، فأحسن إليه. وأجرى عليه سيف الدّولة كلّ يوم من بيت المال أربعة دراهم، وهو الذي اقتصر عليها لقناعته. ولم يَزل على ذلك إلى أن توفّي في سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة بدمشق، وصلّى عليه سيف الدّولة في أربعة من خواصّه، وقد ناهز ثمانين سنة، ودُفن بظاهر دمشق خارج باب الصّغير.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج5/ص153 إلى ص157؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص263؛ *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي، ص277؛ *طبقات الأمم* لصاعد الأندلسي، ص53؛ *عبر* الذّهبي، ج2/ص251؛ *تاريخ* ابن العبري، ص170؛ *الوافي*، ج1/ص106؛ *عيون الأنباء*، ج2/ص136.

[1] هو الشّيخ الرّئيس، شيخ الفلاسفة والأطبّاء أبو عليّ الحسين بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن سينا البلخي ثمّ البخاري. وُلد بخرميشن في بخارى سنة 370 هـ. وتوفّي بهمذان سنة 428 هـ. وكانت له رحلات كثيرة. ومصنّفاته عديدة مشتهرة سواء الطبّيّة منها أو الفلسفيّة: منها *القانون*، *والشّفاء*، *والنّجاة*، *وعيون الحكمة*، *ومنطق المشرقيّين*.

حول ترجمته راجع: *عيون الأنباء* لابن أبي أصيبعة، ج2/ص2 إلى ص20؛ *تاريخ الحكماء* للقفطي، ص268 إلى ص278؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص25–ص26؛ *لسان الميزان*، ج2/ص291 إلى ص293؛ *شذرات الذّهب*، ج3/ص233 إلى ص237؛ *تاريخ الفلسفة في الإسلام* لت. ج. دي

وذكر يحيى النّحوي في كتابه عن برقلس أنّ أرسطو أوّل مَن قال بهذا القول.

وأمّا القسْم الثّالث :

وهو أنّ العالم قديم في ذاته مُحدَث في صفاته، فهذا القول يحْتمل وجهيْن:

– **[الاحتمال] الأوّل**: أنّ الأجْسام قديمة، ولكنّها ما كانت مركَّبة على الشّكْل الذي عليه العالم، [أ=11 و] ثمّ تركّبت، فحدث هذا العالم بسماواته وكواكبه؛ وهو مذْهب جميع الفلاسفة الذين تقدّموا أرسطو، كباليس[1] الملطي[2]، وأنكساغورس[3]، وأنكسامايس[4]،

بور، ص53 إلى ص66؛ *تاريخ فلاسفة الإسلام* لمحمّد لطفي جمعة، ص53 إلى ص66؛ *تاريخ الفلسفة العربيّة* لجميل صليبا، ص201 إلى ص280؛ *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص474 إلى ص578؛ *تاريخ الفلسفة العربيّة* لحنّا الفاخوري وخليل الجرّ، ج2/ص157 إلى ص235؛ *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لهنري كوربان، ص254 إلى ص265؛ *موسوعة الفلسفة* لعبد الرّحمان بدوي، ج1/ص40 إلى ص67؛ *معجم المؤلّفين*، ج4/ص20 إلى ص23؛ مجلّة *التّراث العربي*، عدد 5–6 (عدد خاص بمناسبة ألفيّة ابن سينا).

[1] كذا في الأصل، وصوابه: **طاليس**.

[2] أوّل فيلسوف بحث في أصل الكون وطبيعته هو طاليس الملطي المتوفّى حوالي سنة 547 ق. م. الذي قال إنّ الماء هو أصل كلّ شيء. وليس المهمّ في ذلك ردّه الأشياء إلى الماء، إنّما المهمّ أنّه:

1– كان أوّل مَن عبّر عن أفكاره بعبارات منطقيّة معقولة، فهو لم يفسّر الكون بالخرافات والأساطير، ولا بالقوى الخفيّة وقوى الآلهة، بل على أساس عقليّ علميّ معلّل يرتبط فيه المعلول بالعلّة ارتباطًا وثيقًا.

2– كان أوّل مَن أرجع الكون كلّه إلى عنصر واحد. فلقد رأى من تعدّد صور الأشياء وتباينها وحدة شاملة تكمن وراءها، إليها ترتدّ جميع الأشياء، وعنها صدرت. فتعدّد الأشياء الظّاهر للحسّ أمْر سطحيّ لا قيمة له، إنّما المهمّ ما يكمن وراءه. إنّ طاليس لا يهمّه تنوّع الكائنات والأشياء، إنّما يعنيه الغوص على الحقيقة البسيطة الواحدة التي تضرب في الأعماق، دون نظر إلى ما يبدو للحسّ

وأنبدقلس[1]، وفيثاغورس[2]، وسقراط[3]؛ وهو مذْهب جميع الثّنويّة[4] كالمانويّة، والدّيْصانيّة[5]،

الظّاهر. وسواء فشلت محاولته هذه أم لم تفشل، فهي المحاولة الفلسفيّة الأولى التي تنظر إلى الكون نظرة كلّيّة شاملة وتضع له تفسيرًا واحدًا يستوعب جميع جزئيّاته.

حول ترجمته راجع: *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص86 – ص87.

[3] (أو أنكساغوراس) وهو يرى أنّ أصل الكون هو عدد لا نهاية له من العناصر أو البذور يحرّكها عقل رشيد حكيم بصير. توفّي سنة 428 ق. م.

حول ترجمته راجع: *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص87.

[4] (أو أنكسمينس) وهو يرى أنّ أصل الكون هو الهواء. توفّي حوالي سنة 580 ق. م.

حول ترجمته راجع: *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص87.

[1] (أو أمبيذوقليس) وهو يعتبر أنّ أصل الكون هو العناصر الأربعة جميعا، أي الماء والهواء والتّراب والنّار. توفّي حوالي سنة 435 ق. م.

حول ترجمته راجع: *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص87.

[2] (أو بيثاغورس) قال أبو الخير بن الخمّار بحضرة أبي القاسم عيسى بن عليّ، وقد سئل عن أوّل مَن تكلّم في الفلسفة، فقال: "زعم فرفوريوس الصّوري في *كتاب التّاريخ*، وهو سريانيّ، أنّ أوّل الفلاسفة السّبعة: ثالس بن مالس الإمليسي. وقد نقل من هذا الكتاب مقالتين إلى العربي، فقال أبو القاسم: كذا هو وما أنكره. وقال آخرون إنّ أوّل مَن تكلّم في الفلسفة بيثاغورس. وهو بيثاغورس بن ميسارخس من أهل سامنيا. وقال فلوطرخس إنّ بيثاغورس أوّل مَن سمّى الفلسفة بهذا الاسم، وله رسائل تُعرف *بالذّهبيّات*. وإنّما سمّيت بهذا الاسم، لأنّ جالينوس كان يكتبها بالذّهب إعظامًا لها وإجلالاً. والذي رأينا لبيثاغورس من الكتب: *رسالته في السّياسة العقليّة*، *رسالته إلى متمرّد سقلّية*، *رسالته إلى سيفانس في استخراج المعاني*. وقد تُصاب هذه الرّسائل بتفسير امليخس.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص245.

[3] هو سقراط بن سقراطيس، من أهل مدينة أثينا. وقد تكلّم سقراط على الفلسفة بكلام لم يدروا منه كثير شيء. والذي خرج من كتبه: *مقالة في السّياسة*، وقيل إنّ رسالته في السّيرة الجميلة له صحيح. وسقراطيس معناه ماسك الصحّة. وكان زاهدًا خطيبًا حكيمًا، وقتله اليونانيّون لأنّه خالفهم. وكان الملك الذي تولّى قتله: أرطاخشت. ومن أصحاب سقراط: أفلاطون. وقال إسحاق بن حنين: عاش سقراط قريبًا ممّا عاش أفلاطون، وقد عاش أفلاطون ثمانين سنة.

والمرْقيونيّة[1]، والماهنيّة[2]، والمزدكيّة[3].

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص245.

[4] الفرق بين الثّنويّة والمجوس أنّهم –أي الثّنويّة– يقولون بقدم الأصليْن، وأنّ النّور والظّلمة عندهم أزليّان.

[5] هم أتباع رجل اسمه ديصان، سمّي باسم نهر وُلد عليه قبل ماني. وهم يقولون كالمانويّة بالنّور والظّلمة. والفرق بينهم وبين المانويّة أنّ المانويّة يقولون: إنّ النّور والظّلمة حيّان، والدّيصانيّة يقولون: إنّ النّور حيّ والظّلمة ميّتة. وحول اختلاط النّور بالظّلمة اختلفت الدّيصانيّة فرقتين: فرقة زعمت أنّ النّور خالط الظّلمة باختيار منه ليصلحها، فلمّا حصل فيها ورام الخروج عنها، امتنع ذلك عليه. وفرقة زعمت أنّ النّور أراد أن يرفع الظّلمة عنه، لما أحسّ بخشونتها ونتنها، شابكها بغير اختيار... إلخ. وقد نسب ابن النّديم لديصان من الكتب: *النّور والظّلمة*، و*روحانيّة الحقّ*، و*المتحرّك والجماد*...
انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص250، و(طبعة بدران) ج1/ص230؛ *المنية والأمل*، ص63؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص194؛ *الفهرست*، ص402.

[1] هم أصحاب مرقيون من كبار الغنوصيّين العرفانيّين المسيحيّين. وقد أثبتوا أصلين قديمين متضادّين: النّور والظّلمة، وأثبتوا أصلاً ثالثًا هو المعدّل الجامع، وهو سبب المزاج؛ وهو دون النّور في المرتبة وفوق الظّلمة. وقد رأى مرقيون وباسينيدس وفالنتيوس أنّ الإله في العهد القديم إله قاس جبّار منتقم، وإله العهد الجديد إله طيّب محبّ خيّر. الأوّل رئيس الملائكة الأشرار والثّاني رئيس الملائكة الأخيار". والأوّل صانع العالم المحسوس، والثّاني صانع العالم المعقول. ويذكر ابن النّديم أنّ المرقيونيّة، وهم قبل الدّيصانيّة، هم طائفة من النّصارى أقرب من المانيّة والدّيصانيّة... وللمرقيونيّة كتاب يختصّون به، يكتبون به ديانتهم، ولمرقيون كتاب إنجيل خاصّ به. ولأصحابه عدّة كتب غير موجودة إلاّ حيث يعلم الله، وهم يتستّرون بالنّصرانيّة؛ وهم بخراسان كثير، وأمرهم ظاهر كظهور المانيّة.
انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص252، و(طبعة بدران) ج1/ص332؛ *المنية والأمل*، ص63؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص188؛ *الفهرست*، ص402؛ *تاريخ الفلسفة اليونانيّة*، ص256–ص257.

[2] طائفة من المرقيونيّة يخالفونهم في شيء ويوافقونهم في شيء. فممّا يوافقون المرقيونيّة في جميع الأحوال إلاّ في النّكاح والذّبائح، ويزعمون أنّ المعدّل بين النّور والظّلمة هو المسيح. ولا يعرف من أمرهم غير هذا.
انظر: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت، ص339).

ثمّ اختلف هؤلاء في موضعيْن:

* أحدهما: الجسم الذي تركّب منه العالم أيّ جسم هو؟ فزعم باليس الملطي أنّه الماء، لأنّه قابِلٌ لكلّ صورة. وزعم أنّه إذا انجمد صار أرضًا، وإذا لطف صار هواءً؛ ومن صفوة الهواء تكوّنت النّار، ومن الدّخان تكوّنت السّماوات.

ويُقال إنّه أخذ ذلك من التّوراة، لأنّه جاء في السّفر الأوّل منه أنّ الله –تعالى– خلق جوهرًا، ثمّ نظر إليه نظر الهيْبة، فذابت أجزاؤه وصارت ماءً؛ ثمّ ثار من الماء بخار

---

[3] في الأصل: **مزدقيّة**. وهم أتباع مزدك بن نا ان. كان موبد موبذان في زمن قباذ بن فيروز والد أنوشروان العادل، ثمّ ادّعى النّبوّة وأظهر دين الإباحة. وانتهى أمره إلى أن ألزم قباذ إلى أن يبعث إمرأته ليتمتّع بها غيره. فتأذّى أنوشروان من ذلك الكلام غاية التّأذّي، وقال لوالده: "أترك بيني وبينه لأناظره، فإن قطعني طاوعته، وإلاّ قتلته. فلمّا ناظر مع أنوشروان انقطع مزدك، وظهر عليه أنوشروان فقتله وأتباعه. وفي *التّنبيه* للملطي: وهم صنف من الزّنادقة. وذلك أنّهم زعموا أنّ الدّنيا خلقها الله خلقًا واحدًا، وخلق لها خلقًا واحدًا، وهو آدم، جعلها له يأكل من طعامها، ويشرب من شرابها، ويتلذّذ بلذائذها، وينكح نساءها. فلمّا مات آدم جعلها ميراثًا بين ولده بالسّويّة ليس لأحد فضل في مال ولا أهل. فمَن قدر على ما في أيدي النّاس، وتناول نساءهم بسرقة أو خيانة أو مكر أو خلابة أو بمعنى من المعاني، فهو له مباح سائغ؛ وفضول ما في أيدي ذوي الفضل محرّم عليهم حتّى يصير بالسّويّة بين العباد سواء. وحكى الشّهرستاني أنّ مزدك يقول كالمانويّة في الكونين والأصلين، إلاّ أنّ مزدك كان يقول: إنّ النّور يفعل بالقصد والاختيار، والظّلمة تفعل عن الخبط والاتّفاق؛ والنّور عالم حسّاس، والظّلام جاهل أعمى؛ وأنّ المزاج كان على الاتّفاق والخبط، لا بالقصد والاختيار؛ وكذلك الخلاص إنّما يقع بالاتّفاق دون الاختيار. ومذهبه في الأصول والأركان أنّها ثلاثة: الماء، والأرض، والنّار؛ ولما اختلطت حدث عنها مدبّر الخير ومدبّر الشرّ؛ فما كان من صفوها، فهو مدبّر الخير، وما كان من كدرها، فهو مدبّر الشرّ... وقد افترقت المزدكيّة إلى: كوذيّة وأبي مسلميّة وماهانيّة والأسييدخامكيّة".

انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص249، و(طبعة بدران) ج1/ص229؛ *التّنبيه*، ص91؛ *المنية والأمل*، ص63؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص197؛ *الفهرست*، ص406؛ *مروج الذّهب*، ج1/ص263.

كالدّخان، فخَلق منه السّماوات؛ وظهر على وجه الماء زبد مثل زبد البحر، فخَلق منه الأرض، ثمّ أرساها بالجبال.

وزعم أنكْساماٍيس أنّه الهواء، وكوّن النّار من لطافته، والماء والأرض من كثافته.

وزعم أبوكلنْطيس أنّه النّار، وكوّن الأشياء عنها بالتّكاثف.

وزعم آخرون أنّه الأرض، وكوّن الأشياء عنها بالتّلطّف.

وزعم أسْفيدوس أنّه النّار، وكوّن الهواء ثمّ النّار عنه بالتّلطّف، والماء والأرض بالتّكاثف.

وحكى أرسطو عن أنكساغورس أنّ أصل الأشياء هو الخليط الذي لا نهاية له، وهو أجسام غير متناهية، وفيه من كلّ نوع أجزاء صغيرة على طبيعة متلاقية كلّها أجزاء على طبيعة اللّحم وأجزاء على الخبز. فإذا اجْتمع من تلك الأجزاء شيء كثير، وصار بحيث يحسّ به ويرى، ظنّ أنّه حدث وبنى عليه إنكار المزاج والاستحالة، وقال بالكمون والظّهور.

وحكى أفلوطرخس[1] عن أنكساغورس أنّه زعم أنّ ذلك الخليط كان ساكنًا في الأزل، ثمّ أنّ الله –تعالى– حرّكه، فتكوّن منه هذا العالم.

---

[1] له من الكتب: *كتاب الآراء الطّبيعيّة*، ويحتوي على آراء الفلاسفة في الأمور الطّبيعيّات، وهو خمس مقالات، ونقله قسطا بن لوقا البعلبكّي؛ *كتاب إلى موريليا فيما دلّه عليه من مداراة العدوّ والانتفاع به*؛ *كتاب الغضب*؛ *كتاب الرّياضة* (مقالة–سرياني)؛ *كتاب النّفس* (مقالة).

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص254.

وزعم دمقراطيس[1] أنّها أجزاء صغيرة كرويّة الشّكل، قابلة للقسْمة <...>[2]، متحرّكة لذواتها حركات دائمة؛ ثمّ اتّفق في تلك الأجزاء أن تصادمت على وجه خاصّ، فحصل من تصادمها على ذلك الوجه هذا الشّكل للعالم، فحدثت[3] هذه السّماوات والأرض.

ومن النّاس مَن قال بذلك، وجعل تلك الأجزاء غير كرويّة، ولكن مثلّثة أو مربّعة لئلاّ يلزمهم الخلاء.

وأمّا المنويّة، فهم زعموا أنّ العالم إنّما حدث من تركّب النّور بالظّلمة [أ = 11 ظ]، وزعموا أنّ تلك الأنوار والظّلم أجسام أزليّة. وسيأتي شرح قولهم في موضعه.

* الثّاني: البحث عن أنّه لِمَ حدث هذا العالم عن تلك الأجسام الأزليّة حين حدث، لا قبل ولا بعد.

– أمّا دمقراطيس: فإنّه جعله اتّفاقيًّا، لأنّه جعل تلك الأجسام متحرّكة لذواتها، وإنّما اتّفق تصادمها على هذا الوجه المخصوص في ذلك الوقت لا قبل ولا بعد؛ ثمّ أنّه لما تركّبت السّماوات والأرض، وكانت تلك الأجزاء متحرّكة، اعتمد البعض على البعض، فحصلت الحركة المسْتديرة، كما يحْصل للسّبيكة المذابة.

– وأمّا سائر الفلاسفة: فلعلّهم أثبتوا فاعلاً مختارًا، فلا جرم صحّ منهم أن يقولوا: الله –تبارك وتعالى– ركّبها بعد أن لم تكن كذلك. وهذه المقالة غير مرويّة بل احْتماليّة؛ ولقد رأيتُ في زماني مَن مَال إليها[4].

---

[1] أو ديمقراطيس. هو من رجال القرن الخامس ق. م.، وهو يذهب إلى أنّ أصل الكون هم الذّرّات. حول ترجمته راجع: *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص87. انظر أخباره أيضًا في *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة، الباب الرّابع؛ *كشف الظّنون* لحاجّي خليفة، فصل في الرّسائل، الجزء الأوّل، ص6028؛ *جامع الأدوية* لابن البيطار، صفحات متفرّقة.

[2] وردت في الأصل كلمة غير مقروءة.

[3] في الأصل: **فحدث**.

[4] في الأصل: **إليه**.

– وأمّا الجرْمانيّون: فقد جعلوا السّبب فيه: اِلتفات النّفس إلى الهيولى، على ما سيأتي في موْضع تقريره؛ وسيأتي أيضًا [في] شرْح قول الثّنويّة –إن شاء الله–.

– **الاحتمال الثّاني**: من الاحْتماليْن اللّذْين يمكن أن يقول به مَن ذهب إلى أنّ العالم قديم الذّات مُحدَث الصّفات هو أنّ الجسْم مركَّب من الصّورة والهيولى، والصّورة هي الحجْميّة والتّحيّز، والهيولى هي محلّ هذه الحجْميّة.

وأثْبتوا حدوث هذه الحجميّة وقدم تلك الهيولى.

وهو قوْل الجرْمانيّين[1]، واخْتيار محمّد بن زَكّرياء[2]. وزعم أنّه مذْهب جملة الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو، وحكى عن فيثاغورس مقالة لا يمكن تعلّقها إلاّ بإلحاقها بهذا الوجه. فإنّه زعم أنّ المبادئ هي العدد المتولّد عن الوحدات؛ وزعم أنّ ما فوق العشْرة إنّما يتولّد إمّا من العشْرة أو عن أجزائها؛ والعشْرة إنّما تتولّد من الواحد والاثنيْن والثّلاثة

---

[1] في الأصل: **الخربانيّين**.

[2] هو أبو بكر محمّد بن زَكّرياء الرّازي، الطّبيب. ذكر ابن جلجل في *تاريخ الأطبّاء* أنّه دبّر مارستان الريّ ثمّ مارستان بغداد في أيّام المكتفي. وأقبل على دراسة كتب الطبّ والفلسفة. وألّف في الطبّ كتبًا كثيرة. فمن ذلك *كتاب الحاوي* (30 مجلّدًا)، ومنها *كتاب الجامع*، و*كتاب الأعصاب*، وله أيضا *كتاب المنصوري*، وكان قد صنّفه لأبي صالح منصور بن نوح بن نصر بن إسماعيل بن أحمد بن أسد بن سامان، أحد الملوك السّمانيّة... وكان اشتغاله بعلم الطبّ على كبر. يُقال إنّه، لما شرع فيه، كان قد جاوز أربعين سنة من العمر. وطال عمره فعمي في آخر مدّته. وتوفّي سنة إحدى عشرة ة ثلاثمائة. وكان اشتغاله بالطبّ على الحكيم أبي الحسن عليّ بن ربن الطّبري صاحب التّصانيف المشهورة، منها *فردوس الحكمة*.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج5/ص157 إلى ص161؛ *طبقات* ابن جلجل، ص77؛ *طبقات* صاعد، ص33؛ *الفهرست*، ص299؛ ابن أبي أصيبعة، ج2/ص343 (ط. بيروت)؛ *نكت الهيمان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي، ص249؛ *تاريخ الحكماء*، ص271؛ *الوافي*، ج3/ص76؛ *تاريخ* ابن العبري، ص158؛ *عبر* الذّهبي، ج2/ص150؛ *الشّذرات*، ج2/ص263.

والأربعة، فالأربعة أصْل الأعْداد <...>[1]. ثمّ أنّ الواحدة، إن كانت مجرّدة عن الوضْع، فهي الوحدة؛ وإن صارت ذات وضْع، فهي النّقطة. والاثنان، إذا صارت ذات وضْع، فهو الخطّ. والثّلاثة، إذا صارت ذات وضْع، فهي السّطْح. والأربعة، إذا صارت (ذات)[2] وضْع، فهي الجسْم.

والحاصل: أنّه جعل الكمّ المنْفصل [جزئيّ][3] للكمّ المتّصل؛ ولا استبْعاد فيه، لأنّه يقول إنّ قوام المرّكبات بالبسائط، والبسائط أمور هي واحد في نفسه واحد؛ ثمّ تلك الأمور [أ=12 و] إمّا أن يكون لها ماهيّات وراء[4] كوْنها وحدات[5] أو لا يكون.

فإن كان الأوّل، كانت مرّكبات، لأنّ هنالك تلك الماهيّة والوحدة التي لها.

وإن كان الثّاني، كانت مجرّد وحدات؛ وقد عرفتَ أنّها لا بدّ وأن تكون مستقلّة بأنفسها.

وإذا كان ذلك كذلك، فالوحدات أمور قائمة بأنفسها. فإن عرض الوضع لها[6] صارت نقطة وخطًّا وجسمًا وسطحًا، على التّفصيل المذكور؛ وإلاّ ثَبَتَت وحدات مجرّدة. ولا استبعاد في أن يكون الشّيء مجرّدًا في ذاته، لم يعرض له الوضع فيصير ذا وضع؛ كما أنّ الهيولى مجرّدة[7] عن الحيّز[8]، فالوضع [مجرّد] في حدّ ذاتها؛ ثمّ أنّها تصير ذات وضع بسبب الصّورة الحالّة فيها.

فهذا ما يمْكننا أن نقوله في مقالة بيان قول فيثاغوراس. والله العالم بغرضه.

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **العدد** شطبها النّاسخ.

[2] وردت في الأصل كلمة غير مقروءة.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل: **واحدات**.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] في الأصل: **مجرّد**.

[8] في الأصل: **الحير**.

واخْتلف الفلاسفة في مذهب أفلاطون في هذه المسألة. فنقل أرسطو والإسكندر عنه القول بالحدوث؛ وإليه ذهب يحيى النّحوي من المتأخّرين.

وزعم برقلس وفرفوريوس[1] أنّه كان من القائلين بالقدم.

واحْتجّ فرفوريوس على قوله بأنّ أفلاطون ذكر في كتاب *طيماوس* أنّ العالم لا يفسد، وقال في كتابه المعروف *بفادن*[2] إنّ كلّ مُحدَث يلحقه الفساد؛ وهذا يلزمه أنّ كلّ ما ليس بفاسد لا يكون مُحدثًا.

ولما حكم بأنّ العالم غير فاسد، وجب أن لا يكون مُحدَثًا. ثمّ أنّهما حملاَ حكاية[3] أرسطو عنه على الحدوث الذّاتي، وهو احْتياجه إلى المؤثّر.

وهذا القول هو الذي ارْتضاه الفارابي في كتاب *اتّفاق الحكيمين*[4].

قال النّوبختي[5]: ذكر النّحويّ في تقريضه المقالة الثّالثة من مقالات برقلس عن أفلاطون أنّه زعم أنّ العالم كان لم يزل يتحرّك حركة مضطربة مشوّشة؛ ثمّ أنّ الباري -تعالى- نظّمه هذا النّظام المعتدل، ورتّبه هذا التّرتيب الجيّد، حتّى حصل هذا العالم.

وأمّا أنبدقلس، فالمحْكى عنه أنّ هذا العالم حدث وفسد مرارًا لا أوّل لها باسْتيلاء[6] المحبّة تارة والعداوة[7] أخرى.

فهذا ما تلخّص عندي من الأقوال في هذا الباب.

ويُحكى عن الفلاسفة أقاويل أُخر مظلِمة غير معلومة[8]، فكرهتُ نقلها.

---

[1] في الأصل: **فوريوس**.

[2] في الأصل: **لعادن**.

[3] في الأصل: **حكا به**.

[4] الإشارة هاهنا إلى كتاب أبي نصر الفارابيّ: *كتاب الجمع بين رأيي الحكيمين أفلاطون الإلهيّ وأرسطوطاليس*.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

وأمّا القسْم الرّابع:

وهو أن يكون قديم الصّفة محدَث الذّات، فهو أوْلى بالفساد.

وأمّا القسْم الخامس:

وهو التوقّف، وهو قول [أ=12 ظ] جالينوس.

)الموضع الثّالث
في ذاته -سبحانه وتعالى-

والبحث فيه من وجوه:)[1]

الأوّل: في إثبات الصّانع -تعالى-

حكى النّوبختيّ[2] عن أفلوطرخس[3]، وفرفوريوس من المتقدّمين؛ ويحيى النّحوي، وثابت بن قرّة[4]، وقسْطا بن لوقا[5] أنّ كلّ واحد من هؤلاء حكى عن أقوام من قدماء الفلاسفة

---

[1] وردت عبارة: **الموضع الثّالث في ذاته -سبحانه وتعالى- والبحث فيه من وجوه** مضافة في الهامش.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: أفلوطوخس.

[4] هو أبو الحسن ثابت بن قرّة بن هارون -ويُقال زهرون- بن ثابت بن كرايا ابن ابراهيم بن كرايا بن مارينوس بن ملاجريوس، الحاسب الحكيم الحرّاني. كان في مبدإ أمره صيرفيّا بحرّان، ثمّ انتقل إلى بغداد واشتغل بعلوم الأوائل، فمهر فيها، وبرع في الطبّ. وكان الغالب عليه الفلسفة. وله تآليف كثيرة في فنون من العلم مقدار عشرين تأليفًا. وأخذ كتاب إقليدس الذي عرّبه حنين بن إسحاق العباديّ، فهذّبه ونقّحه وأوضح منه ما كان مُستعجَمًا. وجرى بينه وبين أهل مذهبه أشياء أنكروها عليه في المذهب، فرافعوه إلى رئيسهم، فأنكر عليه مقالته ومنعه من دخول الهيكل، فتاب ورجع عن ذلك؛ ثمّ عاد بعد مدّة إلى تلك المقالة، فمنعوه من الدّخول إلى المجمع، فخرج من حرّان ونزل كفر توثا، وأقام بها مدّة إلى أن قدم محمّد ابن موسى من بلاد الرّوم راجعًا إلى بغداد، فاجتمع به، فرآه فاضلاً فصيحًا، فاستصحبه إلى بغداد وأنزله في داره، ووصله بالخليفة، فأدخله في جملة المنجّمين، فسكن بغداد. وكانت ولادته سنة إحدى وعشرين ومائتين، وتوفّي يوم الخميس السّادس والعشرين من صفر سنة ثمان وثمانين ومائتين. وكان صبائيّ النّحلة.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج1/ص313 إلى ص314؛ *أخبار الحكماء*، ص115؛ *طبقات* ابن جلجل، ص75؛ *طبقات* صاعد، ص37؛ *الفهرست*، ص272؛ ابن أبي أصيبعة، ج1/ص204 إلى ص207 (ط. بيروت)؛ *مختصر الدّول* لابن العبري، ص265.

أنّهم قالوا: "لا إله للعالم[1]".

[5] هو قسطا بن لوقا البعلبكّي. كان متقدّمًا في صناعة الطبّ. وقد ترجم قسطا قطعة من الكتب القديمة، وكان بارعًا في علوم كثيرة، منها الطبّ والفلسفة والهندسة والأعداد والموسيقى. لا مطعن عليه، فصيحًا باللّغة اليونانيّة جيّد العبارة بالعربيّة. وله من الكتب، سوى ما نقل وفسّر وشرح، ما يفوق الثّلاثين كتابًا، نذكر منها: *كتاب علّة موت الفجأة*، *كتاب في ما يشترك فيه الأخلاط الأربعة*، *كتاب الفرسطون*، *السّياسة* في ثلاث مقالات، *كتاب علل الشّعر*، *كتاب الفصل بين النّفس والرّوح*، *كتاب المدخل إلى المنطق*، *كتاب العمل بالكرة النّجوميّة*، *كتاب شرح مذاهب اليونانيّين*، *كتاب شكوك كتاب إقليدس*... وتوفّي بأرمينيّة عند بعض ملوكها، ومن ثمّ أجاب أبا عيسى ابن المنجّم عن رسالته في نبوّة محمّد –عليه السّلام–، وثمّ عمل *الفردوس في التّاريخ*.
حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص295.

[1] في الأصل: **العالم**.

وحكى أيضًا عن النّظّام[1] وأبي الهذيل[2] ومحمّد بن شبيب[3] وأبي عيسى الورّاق[4] أنّهم

---

[1] هو إبراهيم بن سيّار النّظّام. اختُلف في سنة ميلاده وسنة وفاته. وكان قد عاشر في زمان شبابه قومًا من الثّنويّة وقومًا من السّمنيّة والملاحدة من الفلاسفة. ردّ عليه أكثر شيوخ المعتزلة، كأبي الهذيل والجبّائي والإسكافي... تربّى بالبصرة ورحل إلى بغداد. درس على أبي الهذيل. من آثاره: *النّكت*، والتّوحيد، *والعالم*. وردّ على الثّنويّة. توفّي سنة 231 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص264–ص265.

[2] هو أبو الهذيل محمّد بن الهذيل بن عبد الله العلاّف. وُلد في البصرة سنة 131 هـ.، وقيل: 134 هـ. أو 135 هـ. رحل إلى بغداد وقد أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطّويل، تلميذ واصل بن عطاء. كان، كما يقول عنه الملطي، لم يُدرَك في أهل الجدل مثله. واعتبره الشّهرستاني شيخ الاعتزال ومقدّم الطّريقة والمناظر عليها. كان له إطّلاع كبير على الفلسفة وله ردود كثيرة على المخالفين من المجوس وأهل الكتاب، بل وله ردّ على أستاذه النّظّام. له كتاب يُعرف *بميلاس والحجج*. توفّي بسامراء سنة 235 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج3/ص366؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص607–ص608؛ *لسان الميزان*، ج5/ص413–ص414؛ *الأعلام*، ج7/ص355؛ *معجم المؤلّفين*، ج12/ص91–ص92؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص443 إلى ص483؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص121 إلى ص197؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص399–ص400؛ *في علم الكلام*، ج1/ص187 إلى ص216؛ *الفهرست*، ص203–ص204.

[3] كنيته: أبو بكر. وينتمي محمّد بن شبيب إلى الطّبقة السّابعة من طبقات المعتزلة، على حدّ تصنيف القاضي عبد الجبّار لطبقات المعتزلة. كان له مجلس يجتمع إليه أهل الكلام. وله كتاب في التّوحيد. وكان يقول بالوعيد. فلمّا قال بالإرجاء، أخذته ألسنة المعتزلة بالنّقض عليه، فقال: "إنّما وضعتُ هذا الكتاب في الإرجاء لأجلكم، فأمّا غيركم، فإنّي لا أقول فيه ذلك".

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة*، ص74 وص279، ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص164.

[4] هو أبو عيسى محمّد بن هارون الورّاق؛ له تصانيف على مذهب المعتزلة. كان من المعتزلة ثمّ خلط، وعنه أخذ ابن الرّاوندي. مات سنة 247 هـ .

حول ترجمته راجع: *مروج الذّهب*، ج4/ص105؛ *لسان*، ج5/ص412؛ *الانتصار*، ص73 وص108 وص110–ص111؛ ابن النّديم، ص ؛ *منهج المقال*، ص328؛ *منتهى المقال*،

حكوا عن جماعة الدّهريّة ذلك. قال النّوبختيّ[1]: "وقد كان في عصرنا مَن يقول بذلك، وهو ابن الرّاوندي[2]، وعنده يُسيّره[3]".

أقول: فرأيتُ جمعًا من المتكلّمين زعموا أنّه لم يصحّ النّقل عن أحد من العقلاء أنّه نفى الصّانع بالكلّيّة، وزعم أنّ جميع العقلاء، على اختلاف أمزجتهم وألْسنتهم، مطْبقون على ذلك، كما أخْبر الله -تعالى-، فقال -عزّ وجلّ-: ﴿ولئن سألتهم مَن خلق السّماوات والأرض﴾[4] الآية.

وطريق ضبط الأقوال فيه: أن نقول: إمّا القائلون بأنّ العالم قديم الذّات والصّفات، فقد زعم أرسطو وأتباعه أنّ العالم ممكن لذاته واجب بغيره، وأنّ الممكنات تنتهي[5] في سلسلة الحاجة إلى موجود واجب لذاته غير جسم ولا جسمانيّ. ولا يبْعد أن يكون فيهم مَن اعتقد كون الأجسام واجبة لذواتها، واعتقد أنّ أجسام الأفلاك مخالفة بالماهيّة لأجسام

ص296 وص349؛ *رجال* النّجاشي، ص263؛ *مجالس المؤمنين*، ص177؛ *فرق الشّيعة*، ص يط ك؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص33 وص34 وص64.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **بن الرّبوندي**.

وهو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق بن الرّاوندي، المتوفّى سنة 298 هـ. وضبط الذّهبي اسمه بالشّكل الرّيوندي في سير *أعلام النّبلاء*، ج9-مجلّد رقم 12195 ح.

حول ترجمته راجع: ابن النّديم، (الملحق 4)؛ *لسان الميزان*، ج1/ص323؛ *المنتظم*، ج9/ص99 إلى ص105؛ *البداية والنّهاية*، ج1/ص346، ج2/ص113؛ *روضات الجنّات* للخوانساري، ص54؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص227؛ *تاريخ أبي الفدا*، ج2/ص64؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص105، ص340. ولبول كراوس مقالة طويلة عن ابن الرّاوندي نشرها باللّغة الألمانيّة في *مجلّة الدّراسات الشّرقيّة* وترجمها عبد الرّحمان بدوي في كتابه *تاريخ الإلحاد في الإسلام* (ص75 إلى ص188).

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] سورة العنكبوت (29) الآية 61.

[5] في الأصل: **ينتهي**.

العناصر؛ وأنّ أجْسام الأفلاك اقتضت تلك المقادير لذواتها في جسميّتها وطبائعها، لكنّها غير واجبة في تأليفها وانحلالها، فيكون ذلك تبعًا للحركات الفلكيّة.

وأظنّ أنّ ذلك مذهب الصّابئة الخلّص الذين كانوا في قديم الدّهر، وكانوا يعبدون النّجوم والأفلاك، وما كانوا يثبتون شيئًا سواها.

وأمّا القائلون بحدوث العالم، فقد عرفت أنّهم فريقان: منهم مَن أثبت قدم المادّة وحدوث الصّورة، ومنهم مَن أثبت حدوثهما.

أمّا القائلون بقدم المادّة، فقد كان فيهم مَن نفى الصّانع -تعالى- بالكلّيّة؛ وهم القائلون بأنّ تلك الأجرام كانت تتحرّك لذواتها، ثمّ اتّفق تصادمها على شكل مخْصوص، فحصل منه هذا العالم.

وأمّا القائلون بحدوث المادّة والصّورة، فلم أعرف أحدًا قال إنّها حدثت لا لمؤثّر أصلاً.

واعْلم أنّا بيّنّا في كتاب *النّهاية* أنّ االطّرق الدّالّة على وجود موجود واجب الوجود لذاته أربعة:

- إمْكان ذات العالم
- وإمْكان صفاته
- وحدوث ذات العالم
- وحدوث صفاته

وأنّ هذه الطّرق الأربعة هادية للعقول إلى إثبات الصّانع.

ومن النّاس مَن زعم [أ=13 و] أنّ العلْم بذلك ضروريّ عندما يصيب الإنسان ألم، فإنّ كلّ عاقل يجد نفسه متضرّعة منقادة متذلّلة لشيء آخر. وذلك يفيد أنّ العلم الضّروريّ حاصل للعقلاء بوجود الصّانع -تعالى-. وهذه طريقة قويّة عند الاخْتبار[1].

---

[1] في الأصل: **الاختيار**.

ب– هل (هو)[1] جسم متحيّزًا أم لا؟

فذهب المجسّمة إلى القول به.

[1] وردت كلمة: **هو** مضافة في الهامش.

ورُوي عن هشام بن الحكم[1] أنّه قال إنّ معبوده سبعة أشبار بشبر[2] نفسه؛ وعن هشام الجواليقي[3] ما يقرب منه؛ وكانا من الرّافضة. وعن داود الحواري[4] أنّه قال: "أعفوني

---

[1] هو هشام بن الحكم البغدادي الكندي، مولى بني شيبان، أبو محمّد أو أبو الحكم. من مشائخ الرّافضة. نشأ بالكوفة وانتقل إلى بغداد، وكان يتردّد على المدينة المنوّرة وعاش بها مدّة بجوار الإمام جعفر الصادق. وهو من أكبر متكلّمي عصره. وله من الكتب: *الإمامة*، *الدّلالات على حدث الأشياء*، *الردّ على الزّنادقة*، *الردّ على هشام الجواليقي*، *الشّيخ الغلام*، *القدر*، *الردّ على شيطان الطّاق*، وغيرها. وكان منقطعًا إلى يحيى بن خالد البرمكي، وكان القيّم بمجالس كلامه ونظره. نشأ في الكوفة جهميًّا له مناظرات وردود على معتزلة عصره كأبي هذيل العلاّف. يتّهمه الخيّاط بأنّه أخذ التّجسيم من الدّيصانيّة. وقد أجمع المؤرّخون للفكر الإسلاميّ القدامي –شيعة وسنّة ومعتزلة– أنّه أوّل مَن قال: "الله جسم"، بمعنى: جسم ذو أبعاد. ونقل الأشعري أنّه كان يريد بقوله "جسم": أنّه موجود، وأنّه شيء قائم بنفسه. وعن صفات الله يرى بأنّ الصّفة ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه والصّفة لا توصف. توفّي بعد نكبة البرامكة بجديدة مستترًا، وكانت نكبة البرامكة سنة 187 هـ. (*فهرست* ابن النّديم، ص175).

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص102، و(ريتر) ص31؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص65، و(آفاق) ص48؛ الشّهرستاني، (كيلاني)، ج1/ص184، و(بدران) ج1/ص164؛ *المنية*، ص30؛ *التّبصير*، ص39؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *المواقف*، ص420؛ *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة، ج1/ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص169 إلى ص197؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص140 إلى ص144؛ النّوبختي، ص79؛ *الانتصار* للخيّاط، ج8/ص164؛ *الفصل* لابن حزم، ج2/ص269 وص293 وص309، ج3/ص176 وص178 وص220 وص253، ج4/ص157 وص169 وص172؛ ج5/ص40 وص45 وص175 وص193 إلى ص195؛ *الفهرست*، ص223؛ *فهرست* الطّوسي، ص174؛ *رجال النّجاشي*، ص304؛ *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي، ص165؛ *لسان الميزان*، ج6/ص194.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] هشام بن سالم الجواليقي هو أبو ملك الحضرمي ابن مملك الأصفهاني، أبو عبد الله بن مملك الأصفهاني. من متكلّمي الشّيعة، وله مع أبي عليّ الجبّائي مجلس في الإمامة وتثبيتها بحضرة أبي محمّد

عن الفرح واللّحية، واسألوني عمّا وراء ذلك". وقال إنّ معْبوده جسم، وله لحم ودم، وله جوارح وأعضاء من يَد ورجل ولسان ورأس وعينين؛ و[أنّ] ذلك جسْم لا كالأجسام، ولحم لا كاللّحوم؛ ورَووا فيه أخبارًا كثيرة.

وأكثر اليهود كانوا مشبّهة وبالغوا فيه، قالوا: "اشتكت عيناه فعادته الملائكة، وبكى على طوفان نوح حتّى رمدت عيناه، وأنّ العرش لياط من تحته أطيط الرّجل[1] بالرّاكب، وأنّه ليفضل من كلّ جانب أربع أصابع".

وقد يلْحق بهؤلاء مَن ليس منهم بل يتميّزون[2] عنهم، وهم السّلف الذين احترزوا عن تأويل المتشابهات مع قطعهم بنفي الشّبيه، كمالك بن أنس وأحمد بن حنْبل[3] وغيرهما من

القاسم بن محمّد الكرخي. وله من الكتب: *كتاب الإمامة*، *كتاب نقض الإمامة على أبي عليّ* ولم يتمّه.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص177؛ *فهرس فرق الشّيعة*؛ *الوافي* للصّفدي؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص23 ومن ص43 إلى ص45 وص209 وص515.

[4] في الأصل: **داود الجواربي**.

قال الذّهبي في *ميزان الاعتدال*: "رأس في الرّافضة والتّجسيم، من مرامي جهنّم"، وذمّه ذمًّا عظيمًا، وقال: "هذا الضّرب لا أعلم له رواية مثل بشر المريسي والنّظّام وأبي الهذيل العلاّف وثمامة بن أشرس وهشام بن الحكم الرّافضي المشبّه". وذكر جماعة آخرهم أقرب إلى نحلته، وقال: "فكوْنهم لم يرووا الحديث لم أحتفل بذكرهم". ويوشك أن يكون ذنب الرّجل عنده التّشيّع كذنب هشام بن الحكم، كما كان ذنب مَن ذكرهم الاعتزال، وأن تكون نسبة التّجسيم إليه نسبة باطلة كنسبتها إلى هشام بن الحكم، وهو منها بريء، فيكون هو أوْلى بما وصف به الرّجل.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج6/ص367.

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: **ميرون**.

[3] هو علَم أهل السنّة في زمانه والمحدّث الكبير، وناصر السّلف في عصره، وأحد أركان المذاهب الأربعة: أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيّان بن عبد الله بن أنس بن عوض بن قاسط بن مازن بن شيبان الشّيباني المروزي البغدادي. وُلد ببغداد سنة 164 هـ. في ربيع الأوّل ونشأ بها. وانصرف لتلقّي الحديث عن الشّيوخ في بغداد، ثمّ رحل في طلبه إلى البصرة والكوفة

أئمّة الحديث، فإنّهم قالوا: "لما قطعنا بأنّ الله –تعالى– منزّه عن مشابهة الحوادث، ولم يتعلّق بمعرفة مُراد الله –تعالى– من هذه المتشابهات غرض آخر لا في الفروع ولا في الأصول، كان البحث عنها إقدامًا على خطر، وهو أنّ تفسير الآية بما ليس مُراد الله من غير حاجة إليه". وهذا المذهب ما به كثير ناس، وهم الملقّبون بالسّلف الصّالح، وأصحابه يمتازون عن المجسّمة أشدّ الامْتياز.

ج– اختلفوا في أنّه –تعالى– هل هو في مكان أم لا؟

وهذا البحث غير الأوّل، فإنّه من الجائز أن يَعتقد الإنسان تنزيه الله من الجوارح والأعضاء، والحركة والسّكون، ومع ذلك يَعتقد اختصاصه بالمكان؛ إمّا مع اعتقاد أنّه ليس بجسم، إن صحّ أن يَعتقد ذلك في غير الجسم كونه حاصلاً في الحيّز؛ أو[1] مع

والحجاز واليمن. والْتقى بأكابر المجتهدين في عصره كالإمام الشّافعي –رحمه الله– وأبا يوسف القاضي –رحمه الله–. وكانت له محنة مشهورة في مسألة خلق القرآن مع المأمون ومَن تلاه من الخلفاء. وقد أخذ عنه الكثيرون.

وله *المسند* المشهور الذي يحتوي على نيف وأربعين ألف حديث، *الزّهد*، *النّاسخ والمنسوخ*، *الجرح والتّعديل*، *الإيمان*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص285؛ *تاريخ بغداد*، ج4/ص412؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص20–ص21؛ *طبقات الحنابلة*، ج3/ص11؛ *حلية الأولياء*، ج9/ص161 إلى ص233؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج2/ص17–ص18؛ *تهذيب التّهذيب*،ج1/ص72؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص325 إلى ص343؛ *المختصر في أخبار شذرات الذّهب*، ج2/ص96 إلى ص98؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص132 إلى ص134؛ *هديّة العارفين*، ص48؛ *مناقب الإمام أحمد* لابن الجوزي؛ *ابن حنبل* لمحمّد أبي زهرة؛ *معجم المؤلّفين*، ج2/ص96؛ *الطّبقات الكبرى* للشّعراني، ص54 إلى ص56؛ *التّاج المكلّل*، ذ ط–30؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص247 إلى ص264؛ *المدرسة السّلفيّة*، ص522 إلى ص561.

[1] في الأصل: **و**.

اعتقاده كونه جسمًا، إن لم يصحّ ذلك؛ ولكنّه، مع ذلك، يَعتقده جسمًا لا كسائر الأجسام في صحّة الحركة والانتقال، والأعضاء والجوارح.

[و]إذا عرفتَ هذا، فنقول: القائلون بالحيّز والجهة، على هذا الوجه، هم الكراميّة[1]، أصحاب أبي عبد الله محمّد بن كرام[2].

---

[1] هم أتباع أبي عبد الله محمّد بن كرّام. وكان من زهّاد سجستان، ولما أُخرج هو وأصحابه من سجستان، ساروا حتّى انتهوا إلى غرجة؛ فدعوا أهلها إلى اعتقادهم فقبلوا قولهم. وبقي ذلك المذهب في تلك النّاحية، وهو فرق كثيرة على هذا التّفصيل: الطرايقة، الإسحاقيّة، الحماقيّة، العابديّة اليونانيّة، السّورميّة، الهيصميّة؛ وأقربهم: الهيصميّة. وفي الجملة كلّهم يعتقدون أنّ الله –تعالى– جسم وجوهر ومحلّ للحوادث. ويثبتون له جهة ومكانًا. إلاّ أنّ العابدين يزعمون أنّ البعد بينه وبين العرش متناه، والهيصميّة يقولون إنّ ذلك البعد غير متناه. وقد ذكر البغدادي أنّ الكراميّة بخراسان ثلاثة أصناف: حقائقيّة، وطرائقيّة، وإسحاقيّة. أمّا الشّهرستاني فيذكر أنّ طوائفهم بلغت اثنتي عشر فرقة، وأصولها ستّة: العابديّة، والتّونيّة، والزّرينيّة، والإسحاقيّة، والواحديّة، وأقربهم: الهيصميّة.

انظر: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص205، و(طبعة ريتر) ص141؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص215، و(طبعة آفاق) ص202؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص108، و(طبعة بدران) ج1/ص99؛ *التّبصير*، ص111؛ *المواقف*، ص429؛ الإسفراييني، ج1/ص91؛ *الملل*، ص149؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *المنية*، ص111؛ *الفصل*، ج2/ص265، وج3/ص228 وص230 وص233، وج4/ص5 وص111، وج5/ص74؛ *لسان الميزان*، ج5/ص353؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص297 إلى ص312.

[2] يقول الشّهرستاني في محمّد بن كرام: "نبغ رجل متنمّس بالزّهد من سجستان يُقال له أبو عبد الله بن كرام قليل العلم، قد قمّش من كلّ مذهب ضغثًا وأثبته في كتابه وروّجه على أغتام غزن وغور وسواد بلاد خراسان. فانتظم ناموسه وصار ذلك مذهبًا. وقد نصره محمود بن سبكتكين السّلطان، وصبّ البلاء على أصحاب الحديث والشّيعة من جهتهم، وهو أقرب إلى مذهب الخوارج، وهم مجسّمة حاشى محمّد بن الهيصم، فإنّه مقارب" (*الملل والنّحل*، ج1/ص32–ص33 من طبعة الكيلاني). وذكر أنّ اعتقاده في الله: أنّ الله جسم، وأنّه مماسّ لعرشه، وأنّ العرش مكان له. وأبدل أتباعه لفظ المماسّة بلفظ الملاقاة منه للعرش. وزعم أنّه محلّ للحوادث، فأقواله وإراداته وإدراكاته للمرئيّات والمسموعات أعراض حادثة. وقد وصف ابن كرام معبوده بالثّقل، والله عنده له كينونيّة وحيثويّة. وقدم أبو عبد الله بن كرام نيسابور أيّام الظّاهريّة، فحُبس بإشارة من العلماء وبقي في السّجن بضع عشرة

واعْلم أنّ ما امتازت به هذه الطّائفة عن غيرها أمْران:

[أ=13 ظ] * الأوّل: إثبات الجهة على هذا الوجه؛ ثمّ اختلفوا، فزعم أبو عبد الله أنّه بما بين العرش من الصّفحة العليا، ومال المتأخّرون إلى أنّه بجهة فوق ومحاذ العرش.

ثمّ اخْتلفوا، فقالت العابديّة منهم: بينه وبين العرش بُعد متناه، وقالت الهيصميّة[1]، أتباع محمّد بن الهيصم[2]، وهو أذْكى رجال الكراميّة: بل بُعد غير متناه.

سنة. واختُلف في سبب حبسه. فزعم أصحابه أنّ المنجّمين حكموا بأنّ زوال دولة الظّاهريّة على يد رجل من سجستان. فلمّا قدم ابن كرام نيسابور وظهر شرفه ظنّ أنّه هو فحبسه. وذكر غير أصحابه أنّ سبب حبسه ما ظهر من أقواله الفاحشة. فلمّا مات عبد الله صاحب دولة الظّاهريّة تخلّص محمّد بن كرام من السّجن وذهب إلى بيت المقدس. وبلغ أتباعه في خراسان وحدها أكثر من عشرين ألفا، وكان له مثل ذلك في أرض فلسطين. ومن مؤلّفاته: كتابه المسمّى *بالتّوحيد*. توفّي محمّد بن كرام سنة 255 هـ.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص205، (ريتر) ص141؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص215، (آفاق) ص202؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص108 إلى ص113، (بدران)، ج1/ص99؛ *التّبصير*، ص65؛ *المواقف*، ص423؛ الإسفراييني، ج1/ص91؛ *الملل*، ص149؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *المنية*، ص111؛ *الفصل*، ج2/ص265-ص266، ج3/ص228 وص230 وص233، ج4/ص5 وص111؛ *لسان الميزان*، ج5/ص353؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص297 إلى ص312.

[1] في الأصل: **الهيظميّة**.

[2] في الأصل: **الهيضم**.

يكنّى بأبي عبد الله، شيخ الكراميّة وعالمهم وقتها. وهو الذي ناظره ابن فورك بحضرة السّلطان محمود بن سبكتكين. وليس للكراميّة مثله في الكلام والنّظر. وكان في زمانه رأس طائفته. قال عنه الشّهرستاني في *كتاب الملل والنّحل*: "وقد اجتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله [محمّد بن كرام] في كلّ مسألة حتّى ردّها من المحال الفاحش إلى نوع يُفهم فيما بين العقلاء". ومن أقواله: ما أطلقته المشبّهة على الله -تعالى-، من الهيئة والصّورة والجوف والاستدارة والوفرة والمصافحة والمعانقة ونحو ذلك، لا تطلقه الكراميّة عليه بالمعاني الفاسدة التي أطلقها المشبّهة، وإنّما أطلقت الكراميّة عليه ما أطلقه القرآن والسنّة فقط من غير تشبيه ولا تكييف؛ وما لم يرد به قرآن ولا سنّة، فلا تطلقه

وهذه المقالة بالحقيقة إمّا غير معْقولة، لاسْتحالة تصوّر أن يكون ما لا يتناهى محْصورًا بين حاصريْن أو هي نفي للجهة مطلقًا؛ وبينهم أيضًا اختلاف في النّهاية؛ فمنهم مَن أثبت النّهاية لله -تعالى- من الجهات الستّ؛ ومنهم مَن أثبت النّهاية من جهة تحت؛ ومنهم مَن أنكر النّهاية، مع اعتقاده كونه مماسًّا للعرش أو مُحاذيًا له. وهذا أيضًا جهالة مفْرطة.

* الثّاني: قولهم بأنّه -تعالى- محلّ للحوادث؛ والمعْتزلة، وإن أَبَوْا اتّصافه بالمعاني الحادثة، فقد أثْبتوا اتّصافه بالأحوال الحادثة، وهي المريديّة والكارهيّة والمدركيّة عند أبي عليّ[1] وأبي هاشم[2]، والعالميّة[3] المتجدّدة عند أبي الحسين[4]؛ والفلاسفة أيضًا يلزمهم ذلك

عليه، بخلاف سائر المشبّهة. وقال: إنّ الباري عالم بما سيكون على الوجه الذي يكون، فلا ينقلب علمه جهلاً؛ ومريد لما يخلق في الوقت الذي يخلق بإرادة حادثة. وقال: نحن نثبت القدر -خيره وشرّه- من الله، وأنّه أراد الكائنات -خيرها وشرّها-، وخلق الموجودات كلّها -حسنها وقبيحها-، ونثبت للعبد فعلاً بلا قدرة حادثة، فسمّى ذلك كسبًا".

حول ترجمته راجع: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، (كيلاني) ج1/ص110 إلى ص113؛ *الكشف والبيان* للقلهاتي، ص156؛ *الوافي بالوفيّات*، ج5/ص171.

[1] هو أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي، نسبة إلى جبّاء من أعمال خراسان. وُلد سنة 235 هـ. عُرف منذ حادثة سنّه بقوّة الجدل عنده. أخذ عن أبي يعقوب الشّحّام من أصحاب أبي الهذيل. ومن تلاميذه الإمام الكبير: أبو الحسن الأشعري. من تآليفه: *تفسير القرآن*، *اللّطيف*، *الردّ على أهل النّجوم*...

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص608-ص609؛ *لسان الميزان*، ج5/ص271؛ *الأعلام* للزّركلي، ج7/ص136؛ *معجم المؤلّفين*، ج10/ص269؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص406-ص407؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص280 إلى ص329؛ *فهارس مقالات الإسلاميّين للأشعري* (طبعة ريتر): في علم الكلام، ج1/ص289 إلى ص307.

[2] هو أبو هاشم عبد السّلام بن محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي. وُلد سنة 277 هـ./890 م. بالبصرة، ثمّ قدم إلى مدينة السّلام بغداد سنة 314 هـ. وسكن بها إلى حين وفاته سنة 321 هـ. أخذ النّحو عن المبرد، والكلام عن أبيه، وكان يلحّ عليه في الأسئلة. من مؤلّفاته الكثيرة: *الجامع الكبير*، *الأبواب الكبير والصّغير*، *المسائل العسكريّات*، *النّقض على أرسطوطاليس في الكون والفساد*، *الاجتهاد*...

لاعْتقادهم أنّ الإضافات أمور موجودة في الخارج، مع أنّا نعلم ضرورة أنّ إضافة المعيّة والقبليّة والبعديّة محدَثَة[1] للباري -تعالى-.

د- الله تعالى هل تتحدّد ذاته أو شيء من صفاته بغيره؟ وهل تحلّ ذاته أو شيء من صفاته في غيره أم لا؟

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص222؛ *تاريخ بغداد*، ج11/ص55-ص56؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص367-ص368؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص131؛ *لسان الميزان*، ج4/ص16؛ *الأعلام* للزّركلي، ج10/ص130؛ *معجم المؤلّفين*، ج5/ص230؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص408-ص409؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص330 إلى ص379؛ *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1/ص308 إلى ص331.

[3] في الأصل: **العامليّة**.

[4] هو أبو الحسين بن عليّ بن الطيّب البصري. وُلد بالبصرة ودرس بها على القاضي عبد الجبّار وعلى أصبغ بن محمّد بن السّمع. من مؤلّفاته: *المعتمد في أصول الفقه*، وهو أحد الكتب المعتمَدة في أصول الفقه، وكان الإمام الفخر الرّازي يحفظه، وهو شرح لكتاب *العمد* لعبد الجبّار؛ له أيضا *غرر الأدلّة*، *شرح السّماع الطّبيعي*، *تصفّح الأدلّة في أصول الدّين*... توفّي أبو الحسين البصري سنة 436 هـ./1044 م.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج3/ص100؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص609-ص610؛ *ميزان الاعتدال*، ج3/ص654؛ *لسان الميزان*، ج5/ص298؛ القفطي، ص293-ص294؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص38؛ *شذرات الذّهب*، ج3/ص259؛ *معجم المؤلّفين*، ج11/ص20؛ *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين، ج2/ص414-ص415.

[1] في الأصل: **محدث**.

القائلون به يسلّمون بالاتّحاديّة[1] والحلوليّة[2]؛ وهم جمع من غلاة الرّوافض وحلوليّة الصّوفيّة من المسْلمين؛ وأنّ[3] أحْمد بن حائط[4] -تلميذ النّظّام- من القائلين به.

وأمّا النّصارى، فما يخفى غلوّهم فيه.

---

[1] في الأصل: **الإلحاديّة**.

[2] الحلول والاتّحاد كلمتان يُشار بهما عند الصّوفيّة إلى حالة الفناء الصّوفيّة التي تحصل لدى البعض، فالحلول يعني حلول الخالق في المخلوق، والاتّحاد يعني اتّحاد المخلوق بالخالق. وبين هذين الاصطلاحين عند الصّوفيّة وبينهما عند الفلاسفة فروق دقيقة، أهمّها أنّها حالة ذوقيّة عند الصّوفيّة وعقلانيّة عند الفلاسفة. يقول أبو حامد الغزالي: "ثمّ يترقّى الحال من مشاهدة الصّور والأمثال إلى درجات يضيق عنها نطاق النّطق، فلا يحاول معبّر أن يعبّر عنها إلاّ اشتمل لفظه على خطإ صريح لا يمكنه الاحتراز عنه. وعلى الجملة ينتهي الأمر إلى قرب يكاد يتخيّل منه طائفة الحلول وطائفة الاتّحاد وطائفة الوصول، وكلّ ذلك خطأ؛ بل الذي لابسته تلك الحالة لا ينبغي أن يزيد على أن يقول: وكان ما كان ممّا لستُ أذكره، فظُنّ خيرًا ولا تسأل عن الخبر".

انظر: *كتاب المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى* للغزالي، ص39-ص40 وص42 إلى ص59.

[3] في الأصل: **لأنّ**.

[4] هو أحمد بن حائط المعتزلي، رئيس الحائطيّة. كان هو وفضل الحدثي من أصحاب النظّام المعتزلي وطالعا كتب الفلاسفة. وضمّ إلى مذهب النّظّام ثلاث بدع: الأولى: إثبات حكم من أحكام الإلهيّة في المسيح -عليه السّلام-، وأنّه هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة. والثّانية: القول بالتّناسخ. والثّالثة: حملها كلّ ما ورد في الخبر من رؤية الباري على رؤية العقل الأوّل الذي هو أوّل مبدع، وهو العقل الفعّال الذي تفيض منه الصّور على الموجودات.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج6/ص301-ص302؛ *الملل والنّحل*، ص42.

هـ – هل يصحّ أن يُرى أم لا؟

فالأشعريّة[1] خاصّة يجوّزونها، ومَن عداهم ينكرونها. وإنّما قلنا إنّ مُثبِت الرّؤية هو الأشعريّ[2] وأتباعه، لأنّه ليس في النّاس أحد يصحّح رؤية ما ليس في جهة، ولا مختصّ بها

---

[1] هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المنتسب إلى أبي موسى الأشعري –رضي الله عنهما–. وممّا ذكرته كتب الطّبقات أنّ أبا موسى الأشعري –رضي الله عنه– كان يقرّر عين ما يقرّر أبو الحسن الأشعري في مذهبه. وتناقلت الرّوايات فيما يعضد هذا المعنى في مسائل القضاء والقدر أو الصّفات الإلهيّة مثلاً.

انظر: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ج1/ص94–ص95 .

[2] هو أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله ابن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، صاحب رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. وهو صاحب الأصول والقائم بنصرة مذهب السنّة، وإليه تُنسب الطّائفة الأشعريّة. وكان أبو الحسن يجلس أيّام الجمعة في حلقة أبي إسحاق المروزي الفقيه الشّافعي في جامع المنصور ببغداد. وكان أبو الحسن الأشعري أوّلا معتزليًّا، ثمّ عاد عن القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة يوم الجمعة، ورقي كرسيًّا ونادى بأعلى صوته: "مَن عرفني فقد عرفني، ومَن لم يعرفني، فأنا أعرّفه بنفسي، أنا فلان بن فلان، كنتُ أقول بخلق القرآن، وأنّ الله لا تراه الأبصار، وأنّ أفعال الشرّ أنا أفعلها؛ وأنا تائب مقلع، معتقد للردّ على المعتزلة، مخرج لفضائحهم ومعايبهم". وله من الكتب: *مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين*، *الإبانة عن أصول الدّيانة*، كتاب *اللّمع*، وكتاب *الموجز*، وكتاب *إيضاح البرهان*، وكتاب *التّبيين عن أصول الدّين*، وكتاب *الشّرح والتّفصيل في الردّ على أهل الإفك والتّضليل*، وهو صاحب الكتب في الردّ على المعتزلة والرّافضة والخوارج. ومولده سنة سبعين –وقيل: ستيّن– ومائتين بالبصرة. واختُلف أيضًا في تاريخ وفاته، فقيل: سنة 331 هـ.، وقيل: سنة 324 هـ.، وقيل: سنة 330 هـ. وكانت وفاته ببغداد، ودُفن بين الكرخ وباب البصرة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص284 إلى ص286؛ *الأنساب*، ج1/ص266؛ *تاريخ بغداد*، ج11/ص346؛ *المنتظم*، ج6/ص332؛ *طبقات* السّبكي، ج2/ص245؛ *الجواهر المضيئة*، ج1/ص353؛ *الخطط المقريزيّة*، ج2/ص359؛ *الدّيباج المذهّب*، ص193؛ *البداية والنّهاية*، ج11/ص187؛ *عبر* الذّهبي، ج2/ص202؛ *تبيين كذب المفتري* لابن عساكر: في الدّفاع عنه.

في الجهة، إلاّ هم. وكان ضرار بن عمرو الكوفي[1] يجوّزها، لكن بحاسّة سادسة.

وأمّا [هل] أنّه يجوز إدراك ذاته -تعالى- بإدراك السّمْع، والشمّ، والذّوْق، واللّمْس، فقد جوّزه الأشعريّ والقاضي الباقلاّني[2]، وأباه أبو إسْحاق الإسْفراييني[3].

---

[1] ذكره صلاح الدّين الصّفدي في كتابه *الوافي بالوفيّات* قائلاً: "ضِرار بن عمرو المعتزلي. إليه تُنْسَب الفرقةُ الضِّرارية من المعتزلة. كان يقول: يمكن أن يكون جميع مَنْ في الأَرض ممّن يُظهرُ الإسلامَ كافراً؛ توفي في حدود الثلاثين ومائتين".

وقد فصّل البغدادي قوله في أفعال العباد، فقال: "وافق أصحابنا في أنّ أفعال العباد مخلوقة لله -تعالى- وإكساب العباد وفي إبطال القول بالتّولّد. ووافق المعتزلة في أنّ الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليها: إنّها قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل، وأنّها بعض المستطيع. ووافق النجّار في دعواه أنّ الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* (عبد الحميد) ج1/ص312، و(ريتر) ص281-ص282؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص213، و(آفاق) ص201؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص90، و(بدران) ج1/ص82؛ *التّبصير*، ص105؛ *الملل*، ص147؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *المنية*، ص23 وص107؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص328؛ *لسان الميزان*، ج3/ص203؛ *الانتصار*، ص98؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص26؛ *الفصل*، ج3/ص7 وص34 وص81 وص201.

[2] هو القاضي أبو بكر محمّد بن الطيّب بن محمّد بن جعفر بن القاسم، المعروف بالباقلاني البصري المتكلّم. كان على مذهب الشّيخ أبي الحسن الأشعري، وسكن بغداد. سمع الحديث، واختصّ بأبي بكر القطيعي وغيره. وكان ثقة عارفًا بالكلام. وصنّف التّصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره. صنّف *الردّ على الرّافضة والمعتزلة والخوارج والجهميّة*. ذكره القاضي عياض في *طبقات الفقهاء المالكيّة*، قال: "وهو الملقَّب بسيف السّنّة ولسان الأمّة، المتكلّم على لسان أهل الحديث وطريق الشّيخ أبي الحسن الأشعري. كان ورده في اللّيل عشرين ترويحة، ثمّ يكتب خمسا وثلاثين ورقة من تصْنيفه". وتوفّي القاضي أبو بكر آخر يوم السّبت، ودُفن يوم الأحد لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث ولأربعمائة ببغداد، وصلّى عليه ابنه الحسن، ودفنه في داره بدرب المجوس، ثمّ نُقل بعد ذلك فدُفن في مقبرة باب الحرب.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص269-ص270؛ *تاريخ بغداد*، ج5/ص379؛ *ترتيب المدارك وتقريب المسالك* للقاضي عياض، ج4/ص585؛ *تبيين كذب*

و– هل يصحّ منّا أن نعقل حقيقته المخصوصة؟

المفتري، ص217؛ *الوافي*، ج3/ص177؛ *الدّيباج المذهّب*، ص267؛ *المنتظم*، ج7/ص265؛ *عبر* الذّهبي، ج3/ص86؛ *الشّذرات*، ص168.

[3] في الأصل: **الإسفراني**.

وهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم بن مهران الإسفرايني، الملقّب بركن الدّين، الفقيه الشّافعي، المتكلّم الأصولي. ذكره الحاكم أبو عبد الله، وقال: أخذ عنه الكلام والأصول عامّة شيوخ نيسابور، وأقرّ له بالعلم أهل العراق وخراسان، له تصانيف كثيرة، منها: كتابه الذي سمّاه *جامع الحلى في أصول الدّين والردّ على الملحدين*، وغير ذلك من المصنّفات. وأخذ عنه القاضي أبو الطيّب الطّبري أصول الفقه بإسفراين، وبُنيت له المدرسة المشهورة بنيسابور. واختلف إلى مجلسه أبو القاسم القشيري، وأكثر الحافظ أبو بكر البيهقي الرّواية عنه في تصانيفه وغيره من المصنّفين. وسمع بخراسان أبا بكر الإسماعيلي، وبالعراق أبا محمّد دعلج بن أحمد السّجزي وأقرانهما. توفّي الأستاذ الإسفرايني بنيسابور يوم عاشوراء سنة 418، ثمّ نقلوه إلى إسفراين، ودُفن في مشهده.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج1/ص28؛ *طبقات* السّبكي، ج3/ص111.

ذهب جمهور الفلاسفة والصّوفيّة من المسْلمين، وضرار من المتقدّمين، والغزالي[1] من المتأخّرين، أنّ ذلك محالٌ. ولإمام الحرمين إليه ميْل، فإنّه قال في خطْبة كتابه المؤسوم *بالغياثي*: "وليس إلى درك حقيقة الحقّ [أ=14 و] سبيل". وقال القاضي: "إنّا لا نعرف اليوم أخصّ وصف الله –تعالى–". وتردّد في أنّ المؤمنين، إذا رأوه، هل يعرفون تلك الصّفة أم لا؟ ونقل الكعبي في مقالاته عن أبي حنيفة[2] مثل قوْل ضرار.

---

[1] هو أبو حامد محمّد بن محمّد بن محمّد بن أحمد الغزالي، الملقّب حجّة الإسلام زين الدّين الطّوسي، الفقيه الشّافعي. وُلد سنة 450 هـ. –وقيل 451 هـ.– بالطّابران. اشتغل في مبدإ أمره بطوس على أحمد الرّاذكاني؛ ثمّ قدم نيسابور واختلف إلى دروس إمام الحرمين أبي المعالي الجويني. ولم يزل ملازمًا له إلى أن توفّي. فخرج من نيسابور إلى العسكر ولقي الوزير نظام الملك الذي فوّض إليه التّدريس في مدرسته النّظاميّة بمدينة بغداد، وذلك في جمادى الأوّل سنة 484 هـ. ثمّ ترك جميع ما كان عليه في ذي القعدة سنة 488 هـ. وسلك طريق الزّهد والانقطاع. وبعد حلّ وترحال عاد إلى وطنه بطوس واشتغل بنفسه وصنّف الكتب العديدة، منها: *الوسيط* و*البسيط* و*الوجيز* و*الخلاصة في الفقه*، ومنها *إحياء علوم الدّين*، وله في أصول الفقه *المستصفى*، وله *المنحول* و*المنتحل في علم الجدل*، وله *تهافت الفلاسفة*، و*محكّ النّظر* و*معيار العلم* و*المقاصد* و*المضنون به على غير أهله* و*مشكاة الأنوار* و*المنقذ من الضّلال* و*حقيقة القولين*... ثمّ أُلزم بالعوْد إلى نيسابور والتّدريس بها بالمدرسة النّظاميّة، ولكنّه ما لبث أن ترك ذلك وعاد إلى بيته في وطنه، واتّخذ خانقاه للصّوفيّة ومدرسة للمشتغلين بالعلم في جوازه، إلى أن توفّي يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة 505 هـ. بالطّابران.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج4/ص210 إلى ص219؛ *طبقات* السّبكي، ج4/ص101؛ *تبيين كذب المفتري*، ص291 إلى ص306؛ *المنتظم*، ج9/ص168؛ *طبقات* الحسيني، ص69.

انظر أيضا: *سيرة الغزالي* لعبد الكريم العثمان (دار الفكر–دمشق)؛ *الحقيقة في نظر الغزالي* لسليمان دنيا (دار المعارف–مصر)؛ *الغزالي* لكارا دي فو، ترجمة عادل زعيتر (القاهرة–1959)؛ *كتاب مهرجان الغزالي* في دمشق 1961؛ *مؤلّفات الغزالي* لعبد الرّحمان بدوي (القاهرة–1961).

[2] هو أبو حنيفة النّعمان بن ثابت بن ماه، الفقيه الكوفي، مولى تيم الله ابن ثعلبة. أخذ الفقه عن حمّاد بن أبي سليمان، وسمع عطاء بن أبي رباح وأبا إسحاق السّبيعي ونافع مولى عبد الله بن عمر وغيرهم. ونقله أبو جعفر المنصور من الكوفة إلى بغداد ليولّيه القضاء فأبى. وكان إمام القياس، فأسّس مذهبه عليه. وُلد أبو حنيفة سنة 80 هـ. وتوفّي في رجب سنة 150 هـ.، وكانت وفاته ببغداد في السّجن ليَلي القضاء، فلم يفعل.

ز– امتياز ذاته عن سائر الذّوات بنفس ذاته أو بصفة زائدة

القائلون بالأوّل هم نُفاة الأحوال من الفرق. والقائلون بالثّاني: أبو عليّ وأبو هاشم؛ ثمّ ذهب أبو عليّ إلى (أنّ)[1] ذاته –تعالى– تمتاز عن سائر الذّوات بوجوب كونها عالمة قادرة حيّة موجودة؛ وزعم ابْنه أبو هاشم أنّ ذاته –تعالى– إنّما تمتاز عن سائر الذّوات بصفة خامسة توجب تلك الصّفات الأربعة.

ح– وجود الله –تعالى– هل هو نفس حقيقته أو هو زائد عليها؟

فالأوّل مذهب نُفاة الأحوال، والثّاني مذهب المعتزلة. ومن مثبتي الأحوال: مذهب القاضي؛ فإنّ الوجود ليس صفة زائدة على الذّات، وإنّما وجود كلّ شيء نفس حقيقته.

ط– هل يصحّ وصف الله –تعالى– بجنس ما توصَف به المحدَثات أم لا؟

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص405 إلى ص414؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص168؛ *تاريخ بغداد*، ج13/ص323؛ *الجوهر المضيئة*، ج1/ص26 إلى ص32؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص309؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص214؛ *الشّذرات*، ج1/ص227؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص107؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج2/ص12.

انظر أيضا: بروكلمان (التّرجمة العربيّة)، ج3/ص236 إلى ص245.

[1] في الأصل وردت كلمة: **أنّ** مضافة في الهامش.

اختلفوا فيه: فأنكره جهم بن صفوان[1] وأبو العبّاس عبد الله بن محمّد النّاشي. والملاحدة قالوا: وإلاّ لكان وجه الاشتراك غير وجه الامْتياز، فيقْتضي وقوع الكثرة فيه -تعالى-؛ وكلّ مُتكثّر مفتقِر إلى أجزائه؛ وكلّ مفْتقِر ممْكن، فالواجب ممكن؛ هذا خلْف.

ثمّ أنّ الملاحدة قالوا إنّه -تعالى- لا يوصف بأنّه موجود، ولا بأنّه معْدوم، ولا بأنّه عالم، ولا بأنّه واحد، ولا بأنّه لا واحد.

وقال جهم بن صفوان: "لما كان الواحد منّا عالِمًا قادِرًا، فالله -تعالى- لا يجوز أن يكون كذلك، ولكنّه مُشيء، مُعَلِّم، مُقدِّر".

وأمّا النّاشي، فقد قَلَبَ الأمْر.

---

[1] هو أبو محرز الجهم بن صفوان. نشأ في سمرقند، ثمّ قضى فترة من حياته الأولى في ترمذ. وكان مولى لبني راسب بن الأزد. وتجمع المصادر على أنّه أخذ عن الجعد بن درهم. قُتل سنة 128 هـ. ومذهبه في التّنزيه أنّه لا يجوز وصف الله -تعالى- بوصف يوصف به خلقه. أمّا مذهبه في الجبر، فهو يقول بأنّه: "لا فعل لأحد في الحقيقة إلاّ لله وحده، وأنّه هو الفاعل، وأنّ النّاس إنّما تُنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يُقال: "تحرّكت الشّجرة، ودار الفلك، وزالت الشّمس"، ولكنّ الإنسان يختلف عنهم بعض الاختلاف... إنّه خلق الإنسان قوّة كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل واختيارًا له منفردًا له...".

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص312، (ريتر) ص279؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص211، (آفاق) ص199؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص86، (بدران) ج1/ص79؛ *التّبصير*، ص107؛ الإسفرايني، ج1/ص90؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *التّنبيه*، ص93 إلى ص139؛ *المنية*، ص23 وص107؛ *لسان الميزان*، ج2/ص142؛ *الفصل*، ج3/ص35 وص81 وص175 وص228 وص233 وص259؛ *الانتصار*، ص12 وص92؛ *التّفكير الفلسفي في الإسلام* لعبد الحليم محمود، ص193 إلى ص198؛ *دراسات في الفرق والعقائد*، ص263-ص264؛ *المذاهب الإسلاميّة*، ص175-ص176؛ *علم الكلام وبعض مشكلاته*، ص145-ص146؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص333 إلى ص372؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص169؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص426؛ *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي؛ *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري، ص12.

الموضع الرّابع
البحث عن كونه -تعالى- عالمًا، قادرًا، حيًا

والبحث عنها إمّا أن يكون عن نفس هذه الصّفات، (أو عن كيفيّة) ثبوتها، أو عن متعلّقاتها.

أمّا البحث عن نفس هذه الصّفات، فمن وجوه:

أ – أنكرت الفلاسفة كوْنه –تعالى– قادرًا بمعنى أنّه يصحّ منه الفعل والتّرك، يدلّ أحدهما عن الآخر.

فأمّا العالميّة، فقد نُقل عن باليس أنّه زعم أنّه –تعالى– لا يعْلم شيئًا، قال: "لأنّ علمه إمّا أن يكون عين ذاته، وهو محال، لأنّا نصف ذاته بالعالميّة اتّصاف الشّيء بذاته، ويسْتحيل اتّصاف الشّيء بذاته. وإمّا أن يكون زائدًا عليه، فيكون حالاً في ذاته، فيكون البسيط قابلاً وفاعلاً معًا، وهو محال".

ونُقل عن أرسطو أنّه عالم بذاته فقط، ولا يعْلم الكلّيّات، ولا يحصل في ذاته صور الكلّيّات، فيكون في ذاته كثرة [أ=14 ظ] غير متناهية، وهو محال.

وزعم المتأخّرون أنّه –تعالى– عالم بالكلّيّات، لكنّه غير عالم بالجزئيّات، وإلاّ لتغيّر عند تغيّرها، وهو محال.

وأمّا الملّيّون، فقد اتّفقوا على أنّه عالم بالكلّيّات والجزئيّات بأسرها؛ ثمّ اختلفوا في وجوه أُخر، وسنشرحها.

ب – عالميّة الله –تعالى– وقادريّته وحياته[1]، هل هي أمورٌ ثبوتيّة أم لا؟

فذهب قوْم إلى أنّ المرْجع بالعالميّة إلى أنّه –تعالى– ليس بجاهل، وبكوْنه قادرًا إلى أنّه ليس بعاجز، وبكوْنه حيًّا إلى أنّه ليس بميّت.

وقالت الفلاسفة: "المعْنيّ[2] بكونه –تعالى– عالما: كونه مجرَّدًا عن المادّة وعلائقها". وهذا الكلام مجرّد عبارة لا حاصل لها.

واتّفق الجمْهور الأعْظم من المسْلمين على أنّها أمور ثبوتيّة.

وأمّا أبو الحسين البصْري، فإنّه سلّم في العالميّة والقادريّة أنّهما أمْران ثبوتيّان، على ما سيأتي شرح مذهبه. وأمّا كونه حيًّا، فقد زعم أنّ المرْجع به [إلى] أنّ ذاته لا تسْتحيل أن يكون عالما قادرًا.

ج – لا نزاع أنّ العالم له تعلّق بالمعْلوم، وكذا القادر؛ لكنّهم اخْتلفوا في أنّ هذا التّعلّق هل هو أمْرٌ ثبوتيٌّ في نفسه أم لا؟

فمنهم مَن أنكر كوْنه أمرًا ثبوتيًّا.

أمّا في القادر، فلأنّ تعلّقه بالمقدور لو كان أمرًا ثبوتيًّا؛ والأمور الثّبوتيّة يتوقّف ثبوتها على ثبوت الأمرين اللّذين لأحدهما إلى الآخر نسْبة؛ فحينئذ يلزم أن يتوقّف ذلك التّعلّق على ثبوت المقْدور، لكن إنّما يثبت ويوجد[3] لذلك التّعلّق؛ فيتوقّف كلّ واحد منْهما على الآخر، وهو محال.

فأمّا في العالم، فلأنّ ذلك التّعلّق، لو كان ثبوتيًّا، لتوقّف على ثبوت المعلوم لعين ما قرّرناه، لكنّ الثّاني باطل، لأنّا قد نعلم المعلوم[4] من الخارج، ولا يمكن القول بثبوت ذلك المعْلوم في الذّهْن، لأنّ القول بالوجود الذّهنيّ باطل؛ ولأنّه لو كان أمرًا ثبوتيًّا، لكان معْلومًا

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: **يوجد**.

[4] في الأصل: **المعدوم**.

لله –تعالى–، فيكون تعلّقه بذلك التّعلّق زائدًا عليه؛ فيكون كلّ تعلّق أخير متوقّفًا على التّعلّق الذي قبْله؛ فلزم ترتّب علل ومعلومات غير متناهية، وهو محال.

ومنهم [مَن] اعترف بكون هذه التّعلّقات أمورًا ثبوتيّة في الخارج، فقالوا[1]: لا معنى للعالم والقادر إلاّ الذي له التّعلّق المخْصوص؛ فلو لم يثْبت لهذه وجود في الخارج، لم تكن الذّات في نفْسها عالمة ولا قادرة، وهو محالٌ.

د – اختلفوا في الأمْر الذي له التّعلّق بالمعْلوم والمقْدور.

فزعم أبو الحسين البصري أنّ المقتضى لتعلّق القادر به هو ذاته المخْصوصة –تعالى–؛ وأمّا المقتضى لتعلّق العالميّة، فقد أثبت [أ=15 و] في *التّصفّح* له –تعالى– بكونه عالمًا (حاله)، ونفاها في *الغرر*. وهو قول ناصر مذهبه محمود الخوارزمي.

وأمّا أبو هاشم، فإنّه زعم أنّ الله –تعالى– بكوْنه عالمًا، قادرًا، حيًّا، موجودًا أحوالاً أربعة، وله –تعالى– حالة خامسة توجب هذه الأحوال الأربعة.

وأمّا أبو عليّ الجبّائي، فإنّه أثبت الأحوال الأربعة، لكنّه زعم أنّ ثبوت هذه الأحوال لذاته –تعالى– لا لحالة خامسة بل لنفس ذاته.

وأمّا أبو عبد الله الحسيْن بن عليّ البصْري[2]، تلميذ أبي هاشم، فإنّه زعم أنّ له –تعالى– بحسب كلّ معلوم حالة في العالميّة، فأثبت لله –تعالى– أحْوالاً لا نهاية لها من العالميّات.

وأمّا مثبتو الصّفات، فهم الذين أثبتوا لله –تعالى– بكونه عالمًا معنًى، ثمّ اخْتلفوا. فذهب سليمان بن جرير[3] إلى أنّ تلك المعاني لا موجودة ولا معدومة.

---

[1] في الأصل: **قال**.

[2] هو رأس المعتزلة في عصره. توفّي سنة 369 هـ.
حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص208.

[3] في الأصل: **حرير**.

والفرْق بيْنه وبيْن أبي هاشم: (أنّ أبا هاشم)[1] يقول إنّ تلك الأحْوال غير معْلومة، بل الذّات تعلم[2] عليها.

وأمّا سليمان، فإنّه يقول إنّها معلومة وحدها، لكنّها لا توصَف بالوجود ولا بالعدَم.

وأمّا سائر الصّفاتيّة، فقد اتّفقوا على أنّ صفات الله موْجودة، ثمّ اخْتلفوا.

وممّا أورده صلاح الدّين الصّفدي (*الوافي بالوفيّات*) في ترجمته لهذا العلم: "سليمان بن جرير، رأس السليمانيّة من فرق الشيعة. وهذه الفرقة تزعم أنّ الإمامة شورَى وأنّها تنعقد برجلين من المسلمين وتصحّ إمامة المفضول مع قيام الفاضل، وأثبتوا خلافة أبي بكر وعمر لكنّهم قالوا: اخطأت الأمّة في اتّباعهما خطأ لا يبلغ درجة الفسق. ونقل بعض العلماء عنهم مذهباً متناقضًا، فقال إنّهم قطعوا بكفر عثمان وطلحة والزبير وعائشة –رضي الله عنهم– مع أنّهم قطعوا بأنّهم من أهل الجنّة لِما ورد من النصوص في حقّهم وتزكية النبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– لهم، وهذا متناقض، اللّهمّ إلاّ إن كان الكفر أرادوا به أنّهم فسقة أو مخطئون فأطلقوا القول تجوّزًا. وطعن سليمان في عثمان لِما أحدث من الأحداث حتّى كفّره بها. وطعن في الرّافضة بسبب قولهم بالبداء على الله –تعالى– وبما قالوه من التقيّة، وقال: إنّما وضع الرافضة البداء لشيعَتِهم نفيًا لكذبهم حتّى إذا أخبروا شيعتُهم أنّه ستكون لهم قوّة وشوْكة وظهور، فإذا خالف مقالتهم بذلك قالوا: بدأ الله فيه، وإنّما وضعوا التقيّة حتّى إذا تكلّموا بباطل ثمّ خالفوه، قالوا: إنّما قلناه تقيّةً وخوفاً.".

راجع أخباره أيضًا في: الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص159، (بدران) ج1/ص141؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص32، (آفاق) ص27؛ *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص135، (ريتر) ص68؛ الإسفرايني، ج1/ص85؛ *التّبصير*، ص28؛ المقريزي، ج2/ص352 (وسمّاها الجريريّة)؛ *المنية*، ص90؛ *المواقف*، ص423؛ النّوبختي، ص64؛ *نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام*، ج2/ص152 إلى ص154.

[1] في الأصل وردت عبارة: **أنّ أبا هاشم** مضافة في الهامش.

[2] في الأصل: **يعلم**.

فزعَم عبد الله بن سعيد بن كلاّب[1] أنّها غير قديمة ولا حادثة، لأنّ القديم قديم بقدم[2]. فلو وصفْنا صفات الله –تعالى– بالقدَم، لزم قيام المعْنى بالمعْنى، وهو محال.

وأمّا أبو الحسن عليّ بن إسْماعيل الأشْعري وتابعوه، فاتّفقوا على كوْنها قديمة، وهو أيضًا قوْل الكراميّة.

ثمّ اخْتلفت الصّفاتيّة هاهنا من وجهيْن:

* **الأوّل**: أنّهم اختلفوا في أنّ هذه المعاني القديمة هل توجب[3] أحوالاً لذات الله –تعالى–؟

فنُفاة الأحْوال من الصّفاتيّة، كأبي الحسن الأشعري، وأبي إسْحاق الإسْفراييني، وأبي بكر محمّد بن الحسن بن فورك[4] وأكثر أتْباعهم زعموا أنّه لا فرق بين عالميّة الله وعلْمه،

---

[1] هو الفقيه أبو محمّد البصري، عبد الله بن سعيد بن كلاّب. كان يردّ على المعتزلة، وربّما وافقهم. روى أبو طاهر الذّهلي أنّ داود بن عليّ الإصبهاني أخذ الجدل والكلام عنه. وهو وأصحابه كلاّبيّة، لأنّه كان يجرّ الخصوم إلى نفسه بفضل بيانه كالكلاب. وقال الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيميّة: كان له فضل وعلم ودين، وكان ممّن انتُدب للردّ على الجهميّة، ومن ادّعى ابتدع ليظهر دين النّصرانيّة في المسلمين وأنّه أرضى أخته بذلك، فهذا كذب عليه افتراه المعتزلة. وتوفّي في حدود الأربعين ومائتيْن.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج17/ص197–ص198؛ *الفهرست*، ص180؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج2/ص299–ص300، رقم 69؛ *لسان الميزان*، ج3/ص290–ص291، رقم 1228.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: **يوجب**.

[4] هو الأستاذ أبو بكر محمّد بن الحسن بن فورك، المتكلّم الأصولي الأديب النّحوي الواعظ الأصبهاني. أقام بالعراق مدّة يدرس العلم، ثمّ توجّه إلى الريّ فسعت به المبتدعة، فراسله أهل نيسابور وسألوه التّوجّه إليهم، ففعل وورد نيسابور، فبني له بها مدرسة ودارًا. ولما استوطنها وظهرت بركاته على جماعة المتفقّهة، وبلغت مصنّفاته في أصول الفقه والدّين ومعاني القرآن قريبًا من مائة مصنّف، دُعي إلى مدينة غزنة وجرت له بها مناظرات كثيرة. وكان شديد الردّ على أصحاب أبي عبد الله ابن كرام. ثمّ

وقادريّته وقدْرته.

وأمّا مثبتو الأحْوال منهم، كالقاضي أبي بكر <...>[1] محمّد بن الطّيّب الأشعري[2]، زعموا أنّ عالميّة الله –تعالى– حالة معلّلة بالعلْم، وكذا القوْل في سائر الصّفات.

فإن قيل: فالأشْعري أثبت معنًى[3] قديمًا متعلّقًا بالمعلوم، ولم يُثبت لذلك المعنى معْلومًا؛ وأبو هاشم أثْبت حالة ثانية في الأزل متعلّقة بالمعلوم. والفرق بين قوْلهما: فإنّ النّزاع في أنّ الأشعري يسمّيه: معنًى قديمًا، وأبو هاشم يسمّيه: حالاً، خلاف لفْظيّ.

فنقول: الخلاف المحصَّل بينهما: أنّ الأشعريّ زعم أنّ ذلك الأمر مسْتَقلّ بالمعْلوميّة والمجْهوليّة، وأبو هاشم أنكر ذلك.

ولا شكّ أنّ كلام أبي هاشم [أ= 15 ظ] جهالة مُفرَطة، لأنّ المحكوم عليه بأنّه لا يصحّ أن يكون معْلومًا ليس الذّات على الصّفة، فإنّ ذلك يصحّ أن يكون معْلومًا عنده، بل الصّفة والحكْم على الشّيء لا يصحّ إلاّ بعد تعقّله وتصوّره؛ فالحكْم عليه بأنّه لا يصحّ بأن يكون معلومًا وحْده، مع أنّ هذا الحكْم لا يصحّ إلاّ بعْد تصوّره وحْده، متناقض.

وإذا عرفتَ ذلك، فنقول: مذهب الجبّائي أنّ هذه الصّفات معْلومة وحدها، وأنّه أثْبت لله –تعالى– بكوْنه عالما، قادرًا، حيًّا، صفات؛ وزعم أنّها معْلومة وحدها. فحينئذ لا يبقى بيْنه وبيْن الأشعريّ خلاف في المعْنى أصلاً.

عاد إلى نيسابور، فسُمّ في الطّريق، فمات هناك ونُقل إلى نيسابور ودُفن بالحيزة. وكانت وفاته سنة 406 هـ.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص272–ص273؛ *الوافي*، ج2/ص344؛ *تبيين كذب المفتري*، ص232؛ *طبقات* السّبكي، ج3/ص52؛ *اللّباب* (الفوركي)؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج4/ص240؛ *عبر* الذّهبي، ج3/ص95؛ *الشّذرات*، ج3/ص181.

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **بن** شطبها النّاسخ.

[2] المقصود هاهنا القاضي أبي بكر الباقلاني.

[3] في الأصل: **معنًا**.

فالحاصل أنّ أبا الحسين لم يُثبت لذات الله -تعالى- إلاّ التّعلّق بالمعْلوم والمقْدور. وأمّا الأشعري، والجبّائي، وأبو هاشم، فقد أثبتوا أمورًا زائدة على الذّات معْنى المتعلّقة بالمعْلوم والمقْدور؛ ثمّ الأشعري والجبّائي اتّفقا على أنّ تلك الأمور ثابتة[1] مسْتقلّة بالمعْلوميّة، فلم يبْق بينهما خلاف؛ لكنّ الجبّائي يسمّيه: صفة، والأشْعري قد يسمّيه: صفة، ويسمّيه أيضًا: معْنى.

وأمّا أبو هاشم، فإنّه زعَم أنّ تلك الأمور مسْتقلّة بالمعقوليّة.

وأمّا القاضي أبو بكر، فإنّه خالف الكلّ وأثبت معاني توجب تلك الأحْوال المتعلّقة.

فهذا تلخيص محلّ الخلاف في هذه المسألة.

* **الثّاني** : اخْتلفوا في أنّ تلك الصّفات هل هي مغايرة للذّات أم لا؟

فالكراميّة زعمت أنّها مغايرة للذّات. والأكثرون من الأشعريّة زعموا أنّه لا يُقال فيها إنّها هي الذّات، ولا أنّها غير الذّات؛ ومنهم مَن يقول إنّه لا يجوز أن يُقال فيها إنّها مماثلة للذّات، ولا أنّها مخالفة لها.

وأمّا القاضي أبو بكر، فإنّه قال: "إن عَنَيتم بالتّغاير: كون كلّ واحد منهما مُبايِنًا للآخر إمّا في الزّمان أو في الوجود أو في العدم، فالذّات والصّفة لا تتغايران؛ وإنّ عَنَيْتم به: أنّ حقيقة الذّات ليست حقيقة الصّفات، وأنّ كلّ واحد منهما مُخالِفًا للآخر في الماهيّة -ولا شكّ أنّ الأمْر كذلك-، لكنّنا لا نطْلق لفظ التّغاير، لأنّ عنْدنا الألفاظ التي نسْتعملها في حقّ الله -تعالى- توفيقيّة لا اصْطلاحيّة".

* **الثّالث** : ذهب الجمْهور الأعْظم منهم [إلى] أنّه -تعالى- عالم بعلم واحد، قادر بقدرة واحدة.

ونُقل عن أبي سهل الصّعلوكي[2] أنّه -تعالى- عالم بعلوم لا نهاية لها.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **الصّعلكي**.

وقال إمام الحرمين: "هذا المذهب، وإن كان مستبعَدًا عن النّقل، لكنّه قريب من العقل".

* **الرّابع** : اختلفوا في أنّ العلم بأنّ علم الله -تعالى- صفة غير قدرته حاصل بالعقل أم[1] بالنّقل[2].

ذهب القاضي وإمام الحرمين إلى أنّه بالنّقْل، [أ = 16 و] والباقون [إلى] أنّه بالعقْل.

هو أبو سهل محمّد بن سليمان بن محمّد بن سليمان بن محمّد بن سليمان بن هارون بن موسى بن عيسى بن إبراهيم بن بشر الحنفي العجلي، المعروف بالصّعلوكي، الأصبهاني أصلاً ومولدًا، النّيسابوري دارًا، الفقيه الشّافعي المفسّر المتكلّم الأديب النّحوي الشّاعر العروضي الكاتب. ذكره الحاكم أبو عبد الله في *تاريخه*، فقال: "صحب أبا إسحاق المروزي وتفقّه عليه وتبحّر في العلوم، ثمّ خرج إلى العراق ودخل البصرة ودرس بها سنين، إلى أن استُدعي إلى أصبهان فأقام بها سنين؛ فلمّا نُعي إليه عمّه أبو الطيّب خرج مُستخفِيًا فورد نيسابور سنة 337 هـ.، وجلس لمأتم عمّه ثلاث أيّام، وكان الشّيخ أبو بكر ابن إسحاق يحضر كلّ يوم فيعقد معه، وكذلك كلّ رئيس وقاض ومفت من الفريقين؛ فلمّا فرغ من العزاء عقدوا له مجلس النّظر، ولم يبق موافقٌ ولا مخالفٌ إلاّ أقرّ بفضله وتقدّمه؛ وحضره المشائخ مرّة بعد أخرى يسألونه أن ينقل من خلّفهم وراءه بأصبهان، فأجاب إلى ذلك، ودرّس وأفتى، وعنه أخذ فقهاء نيسابور. وكانت ولادته سنة 296 هـ.؛ وسمع الحديث سنة 305 هـ.؛ وحضر مجلس أبي عليّ الثّقفي للتّفقّه سنة 313 هـ. وتوفّي في آخر سنة 369 هـ. بنيسابور، ودُفن في المسجد الذي كان يدرّس فيه.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص204-ص205؛ *طبقات* الشّيرازي، ص115؛ *الوافي*، ج3/ص124؛ *يتيمة الدّهر* للثّعالبي، ج4/ص419؛ *طبقات* السّبكي، ج2/ص161؛ *الشّذرات*، ج3/ص69؛ *طبقات* الحسيبي، ص29؛ *طبقات* العبادي، ص99؛ *عبر* الذّهبي، ج2/ص352.

[1] في الأصل: **و**.

[2] في الأصل: **النّقل**.

[هـ]- اتّفق المسلمون على أنّه -تعالى- كان في الأزل حيّاً قادرًا؛ واختلفوا في كونه عالمًا من وجهيْن:

* **الأوّل**: زعَم جهْم بن صفْوان، وهشام بن الحكم الرّافضي، وهشام بن عمرو الفوطي[1] المعْتزلي أنّه قال: "لا نعْلم الأشياء قبْل وجودها". (قالوا: "لأنّها قبل وجودها)[2] ليْست أشْياء، فيسْتحيل أن يكون الله -تعالى- عالما بها".

وأمّا غيْرهم، فقد اتّفقوا على كونه عالما بها قبْل حدوثها.

* **الثّاني**: أنّ علْمه بها قبل حدوثها يكون لا محالة علمًا بأنّها ستحدُث؛ فهذا العلْم هل يبْقى حال حدوثها؟ وإذا حدث، فهل علمه بحدوثها حين حدوثه هو العلم الذي كان متعلّقًا بها [أنّها] ستحْدث هو نفس العلم بحدوثها، إذا حدث من غير حدوث شيء ولا زوال شيء؟

ذهب أبو الحسيْن البصري إلى أنّ عْلمه بأنّها ستحْدث لا يزول عند حدوثها، ولكنّه يحدث علم آخر متعلّق بحدوثها حين حدثت.

وذهب صاحبه[3] محمود الخوارزمي إلى أنّ ذلك العلم لا يبْقى بل يحْدث علم آخر. وهذا القوْل أقْيس من الأوّل، وإن [كان] الأوّل أحْوط.

---

[1] كان من أصحاب أبي الهذيل العلاّف، ثمّ انحرف عنه. وكان من أهل البصرة. عاصر المأمون، وكان، إذا دخل عليه، تحرّك المأمون حتّى أنّه ليكاد يقوم. وذكر أبو الحسن الفرزوي أنّه كان أحد الأجلّة في الكلام والمناظرة والقصص، وله أقوال دقيقة في الفروع. وله من الكتب: *المخلوق*، *الردّ على الأصمّ في نفي الحركات*، *خلق القرآن*... توفّي سنة 226 هـ./840 م.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص271-ص272؛ *الفهرست*، ص214؛ *الانتصار*، ص48 إلى ص50، وص120 إلى ص122؛ *لسان الميزان*، ج6/ص195.

[2] وردت عبارة: **قالوا: "لأنّها قبل وجودها** مضافة في الهامش.

[3] في الأصل: **صاحب**.

و – واختلفوا في معلومات الله –تعالى– من وجوه:

وتفصيل القول فيها[1] يسْتدعي تقْديم مقدّمة مشْتملة على حكاية فصْل ذكَره أبو الحسين؛ فإنّه، لما تكلّم في مسْألة أنّ الله –تعالى– عالم بكلّ معْلوم، أوْرد على نفْسه سؤالاً، فقال: "العلْم بمعْلومات غير متناهية يقْتضي تعلّمات غير متناهية؛ ولو جاز ذلك، لجاز وجود معْلومات غير متناهية".

ثمّ أجاب عنه بهذه العبارة: "لنا في الجواب عنه طريقان:

* **الأوّل**: أنّ الأجناس المعْروفة ماهيّتها متناهية، وكذا الأنواع؛ والعالم لذاته عارف بماهيّتها وعارف بأنّ النّوع الفلاني والجنس الفلاني (سيحْدث)[2] ويتكرّر حدوثه، كنعيم أهل الجنّة وعذاب أهل النّار. فإذا وَجد شخص منه علْمه موْجود أو يَعلم أيضًا تميّزه عن الشّخص الآخر المساوي له في جميع أحْواله في الحال، لأنّه بالزّمان يتميّز؛ وكذلك في كلّ شخْص.

* **والطّريق الآخر في الجواب**: أن يقول: استحالة حصول ما لا نهاية له موقوفة على الدّليل؛ فحيث يدلّ على استحالته أحلناه، ولا نحيله على الإطلاق. ولنا في هذا الموْضع نظر[3]".

هذا آخر كلامه.

---

[1] في الأصل: **فيه**.

[2] وردت كلمة: **سيحدث** مضافة في الهامش.

[3] غير مقروءة في الأصل.

وإذا عرفتَ ذلك، فنقول: اتّفق المسلمون على أنّ الله -تعالى- عالم بالجزئيّات الحادثة عند وجودها. واتّفقت الفلاسفة على الإنْكار[1]، إلاّ ثابت بن قرّة وأبو البركات[2] البغْدادي[3].

[أ=16 ظ] أمّا القائلون بأنّه يعْلم الجزئيّات[4] حال وجودها، فقد اخْتلفوا في أنّه -تعالى- هل كان عالمًا بها قبْل حدوثها أم لا؟

فمنهم مَن أنْكر ذلك، على ما هو الطّريق الأوّل لأبي الحسيْن البصْري، كما حكيْناه عنه، قال: لأنّه يلْزم حصول تعلّقات لا نهاية لها، ولأنّه[5] يفْضي إلى الجبْر وتْكليف ما لا يُطاق؛ ولاسْتحالة أن يُوجد ما عَلم الله -تعالى- أنّه لا يُوجد، وبالعكْس.

وقد اِخْتاره إمام الحرميْن في مقدّمة *التّلخيص في أصول الفقه*.

---

[1] في الأصل: **إنكاره**.

[2] في الأصل: **الزّكاب**.

[3] هو داود بن أحمد بن محمّد بن ملاعب، أبو البركات البغدادي. كان والده يتولّى بعض أعمال السّواد، وكانت له رياسة ونباهة. وأسمع ابنه هذا الكثير في صباه من القاضي أبي الفضل محمّد بن عمر بن يوسف الأرموي وأبي بكر محمّد بن عبيد الله بن نصر بن الزّغواني وأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن عبد العزيز العبّاسي المكّي وغيرهم. وحصّل له النّسخ بما سمع. وخرج إلى دمشق وأقام بها إلى أن توفّي سنة 616 هـ. وكان يتوكّل على باب القضاة وله مروءة. وكان محبّا للرّواية، وأصوله صحيحة.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج13/ص458؛ *المختصر المحتاج إليه* لأبي عبد الله الدّبيثي، ج2/ص62-ص63، رقم 655؛ *العبر*، ج5/ص60؛ *الشّذرات*، ج5/ص67؛ *النّجوم*، ج6/ص246؛ *مرآة الزّمان*، ج8-2/ص517؛ *طبقات القرّاء* للجزري، ج1/ص278، رقم 1682؛ *بغية الطّلب* لابن العديم؛ *دول الإسلام*، ج2/ص120؛ *ذيل الرّوضتين*، ص121: وهو هنا: زين الدّين المدبّر لمجالس الحكّام بدمشق، ووفاته سنة 617 هـ.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت كلمة: **لأنّه** مضافة في الهامش.

ومنهم مَن سلّم ذلك، لكنّه منع من كونه –تعالى– عالما بكلّ المعْلومات؛ قال: "وإلاّ لَكان عالما بكوْنه لا شيئًا، ولَتسلْسلت تلك المراتب إلى غير غاية".

واخْتلف المجيبون عنه؛ فمنهم مَن زعم أنّ العلم بالشّيء والعلم بالعلم به شيء واحد؛ ومنهم[1] مَن أنكره والتزم التّسلْسل فيما لا آخر له، وإن أباه فيما له أوّل.

ومنهم مَن سلّم كوْنه عالما بسائر[2] المعلومات، ومنع من كونه –تعالى– عالما بذاته، لأنّ العلم حالة نسبيّة، والنّسبة لا تتحقّق إلاّ بين السّببين، وإضافة الشّيء إلى نفسه محال.

واختلفوا فيما إذا عَلم الشّيء[3] بعد أن لم يكن. فنقل قوم عن جهْم بن صفْوان أنّه –تعالى– يخلق[4] علومًا لا (في)[5] محلّ. والباقون قالوا إنّ ذاته –تعالى– توجب العلم بالشّيء حال حصوله. وإذا حصل للشّيء، فقد تحقّق شرط الإيجاب، فيحْصل المعلوم ويكون محلّ تلك العلوم الحادثة هو ذاته –تعالى–.

ثمّ اختلفوا في قادريّته، فزعمت الثّنويّة وأكثر الزّنادقة أنّه غير قادر على الألم أصلاً. واتّفق الملّيّون على أنّه قادر عليه.

ثمّ اخْتلفوا، فزعم النّظّام والجاحظ والأسواري[6] أنّها غير متعلّقة بالقبائح، والله –تعالى– لا يصحّ منه خلق الجهْل والكذب.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] ورد حرف الجرّ: **في** مضاف في الهامش.

[6] هو عليّ الأسواري. كان من أصحاب أبي الهذيل، ثمّ انتقل إلى إبراهيم. وكان من النّظر والتّقدّم فيه بمكان، حتّى قيل إنّه صدر إلى بغداد لفاقة لحقته، فقال له النظّام: "ما جاء بك؟"، فقال: "الحاجة"، فأعطاه ألف دينار، وقال له: "ارجع من ساعتك"، فقيل: "خاف أن يراه النّاس فيُفضّل عليه".
حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص281؛ فهرست *مقالات الإسلاميّين*، ص34؛ *الانتصار*، ص182؛ *الأنساب*، ص37.

وزعم أبو الهذيْل أنّ ذلك محالٌ من الله –تعالى–، والله قادرٌ عليه؛ واسْتبْعده[1] القاضي عبد الجبّار [بن] أحمد؛ وصحّحه أبو الحسين، وحمله على أنّ المراد منه كونه ممكنًا نظرًا إلى القادريّة، محالاً نظرًا إلى امتناع ثبوت الدّاعي إلى القبْح في حقّ الله –تعالى–.

أقول: ولعلّ الذي قال النّظّام (به)[2] ليس إلاّ الذي اختاره أبو الحسين، لأنّ أحدًا لم ينقل عنه –تعالى– من حيث أنّه قادرٌ لا يصحّ منه إيجاد الكذب من حيث أنّه ممْكن الوجود؛ ولكنّ المنْقول أنّ ذلك مُحالٌ، فإنّه علّل اسْتحالته[3] بامْتناع تحقّق[4] الدّاعي إلى فعْل القبيح[5] في حقّه –تعالى–.

فثبت أنّ[6] مذْهب أبي الحسين هو بعيْنه مذهب النّظّام.

وزعم الأسْواري وعبّاد[7] أنّ خلاف ما علم الله وقوعه غير مقْدور؛ ولعلّ مُراده أنّه أيضًا محالٌ نظرًا إلى العلم، وإن كان ممكنًا نظرًا إلى القدْرة، وهو قوْل أكثر الأشْعريّة.

وزعم الكعْبيّ [أ=17 و] <...>[8] أنّه غيْر قادر على مثْل مقْدور العبْد. وزعم أيضًا أنّه غير قادر على خلق العلوم الضّروريّة بما علمناه نظرًا؛ والجمْهور على خلافه.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] وردت كلمة: **لأنّه** مضافة في الهامش.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] عبارة: **فثبت أنّ** غير مقروءة في الأصل.

[7] عرّف به ابن حجر العسقلاني في *لسان الميزان* (مَن اسمه عباد أو عبادة، الجزء الثّالث، ص665) قائلاً: "عَبَّادُ بن سُلَيْمَانَ الضّمرِيّ. من كبار المعتزلة، وبينه وبين عبد الله بن سعيد بن كلاب مناظرة، وكان في أيّام المأمون، وهو الذي زعم أنّ بين اللّفظ والمعنى طبيعة مناسبة، فردّوا عليه ذلك. وكان أخذ عن هشام بن عمرو، وكان أبو عليّ الجبائي يصفه بالحذق. قاله النديم في *الفهرست*. وقال ابن حزم في *الفصل في الملل والنحل*: "كان يقول: إن الله لم يخلق الكفر ولا الإيمان".
انظر أخباره أيضًا في: *طبقات المعتزلة*، ص285.

[8] في الأصل إضافة لحرف الجرّ: **إلى**، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

وزعم أبو عليّ، وأبو هاشم، وأبو عبد الله، والقاضي عبد الجبّار بن أحْمد أنّه -تعالى- غيْر قادر على مقْدور العبْد.

وزعم أبو الحسيْن البصري أنّه -تعالى- قادرٌ على جميع الممْكنات، وإن كان من مذْهبه أنّه غير موجد لأفْعال العباد.

الموضع الخامس
البحث عن سائر صفاته

وقد اخْتلفوا[1] في كثير منها:

أ – اخْتلفوا في أنّ الله –تعالى– هل هو مريدٌ أم لا، على معْنى أنّ مريديّته صفة زائدة على علْمه وقدْرته؟

فذهب النّظّام، والجاحظ، والبلْخي، وأبو الحسيْن البصْري، والخوارزمي إلى نفْي ذلك، والباقون أثبتوها.

(ثمّ)[2] اخْتلفوا، فمنْهم مَن جعلها صفة سلبيّة، فقال: المعنيّ بكوْنه –تعالى– مريدًا: أنّه غير مغْلوب ولا مسْتكرَه، وهي[3] إحدى الرّوايتيْن عن الحسيْن بن محمّد النجّار[4].

---

[1] وردت عبارة: **قد اختلفوا** مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل وردت عبارة: **وهم** في الصّلب ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[3] في الأصل: **وهو**.

[4] هو أبو عبد الله الحسين بن محمّد بن عبد الله النجّار. وكان حائكًا في طراز العبّاس بن محمّد الهاشمي من جلّة المجبرة ومتكلّميهم. وإذا تكلّم كان كلامه صوت الخفّاش. وكان من أهل النّاظرين، وله مع إبراهيم النظّام مجالس ومناظرات. ويُقال إنّه مات من جرّاء مناظرة بينهما. وله من الكتب: كتاب *الاستطاعة*، كتاب *كان يكون*، كتاب *المخلوق*، كتاب *الصّفات والأسماء*، كتاب *التّعديل والتّجويد*... وكان أكثر معتزلة الريّ وما حواليها على مذهبه.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص199، (طبعة ريتر) ص135–ص136؛ *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي، (طبعة عبد الحميد) ص207، (طبعة آفاق) ص195؛ *الملل والنّحل* للشّهرستاني، (طبعة محمّد سيّد كيلاني) ج1/ص88، (طبعة بدران) ج1/ص81؛ *التّبصير في الدّين* للإسفراييني، ص101؛ *المواقف*، ص428؛ *الخطط المقريزيّة*، ج2/ص350؛ *المنية* لابن المرتضى، ص23، وص107؛ *الفصل في*

ومنْهم مَن جعلها صفة ثبوتيّة.

ثمّ اخْتلفوا، فمنهم مَن قال: الله –تعالى– مُريد لذاته، على ما هو مذهب النجّار في الرّواية الثّانية عنه. ومنْهم مَن زعم أنّه مُريد بإرادة.

والقائلون به اختلفوا[1]، فالأشعريّة زعمت أنّه –تعالى– مُريد بإرادة قديمة؛ والكراميّة زعمت أنّه –تعالى– مُريد بإرادة[2] محدَثة في ذاته، وإن كان في مذهبهم أنّه –تعالى– شاء بمشيئة قديمة. وزعم أبو الهذيل، وأبو عليّ، وأبو هاشم، والقاضي عبد الجبّار، وأتْباعهم أنّه –تعالى– مُريد بإرادة حادثة لا في محلّ.

ولا أعْرف إنسانًا تمّم القسْمة، فقال إنّه مُريد بإرادة قائمة بغيْره.

ب – اخْتلفوا في أنّ إرادته هل هي متعلّقة بجميع الكائنات؟

فالأشعريّة والكراميّة اتّفقوا عليه، وهو بالحقيقة من تفاريع[3] خلْق الأعْمال؛ والمعْتزلة أبوه شدّة الإباء.

ج – القائلون بأنّه –تعالى– مُريد جميع الكائنات اخْتلفوا من وجهيْن:

* الأوّل: اخْتلفوا في أنّه هل يصحّ أن يُقال: الله –تعالى– مُريد جميع المرادات. وكان والدي[4] –رحمه (الله)[5]– يقول به. وكان أبو الفضل سعد بن محمّد المشّاط[6] يأْباه، ويقول:

الملل والنحل لابن حزم، ج3/ص، وص81؛ *الانتصار* لأبي الحسين الخيّاط، ص98؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص229.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] اسمه عمر بن حسين المكّي، ويُكنّى بأبي حفص. وهو عند جمال الدّين الزّيغلي (*نصب الرّاية*، الجزء الأوّل، المقدّمة): "الحافظ أبو حفص ضياء الدِّين عمر بن بدر بن سعيد الموصلي، المتوفى سنة 622". وقد عرّف به ابن أبي أصيبعة في كتابه *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء*، الباب الحادي عشر في التّرجمة التي أفردها لولده فخر الدّين قائلاً: "وحدّثني نجم الدّين يوسف بن شرف الدّين عليّ بن

"إذا أراد الواحد منّا موْت زيْد والآخر حياته، فلو كان الله مريدًا لكلّ المرادات، يلْزم أن يكون مريدًا لموْت زيد وحياته معًا، وهو محالٌ.

* الثّاني: هل يصحّ أن يُقال إنّ الله –تعالى– يحبّ جميع أفْعال العباد ويرضى بها ولا يكْرهها؟

فقدماء[1] الأصْحاب كانوا [أ=17 ظ] منْكرين له؛ والأشْعري ومَن بعْده أطْلقوا ذلك، وزعموا أنّه –تعالى– يحبّ الكفْر للكافر ويرْضى به، وإن كان ينْهاه عنه ويعاقبه عليه.

د – أكْثر المتكلّمين اتّفقوا على كوْن المسْلمين مجْمعين على أنّه –تعالى– متكلّم.

وعندي فيه تفصيل: فإنّهم، إن زعموا أنّ الاتّفاق[2] حاصل على إطلاق هذه اللّفظة، فالأمر كما قالوه؛ وإن ادّعوا الاتّفاق على المعنى، فليس [الأمر] كذلك؛ لأنّ الأشعريّة يريدون بكوْنه[3] –تعالى– متكلّمًا: اتّصاف ذاته بمعنى غير هذه الحروف والأصوات؛

محمد الاسفزاري قال: "كان الشّيخ الإمام ضياء الدّين عمر، والد الإمام فخر الدّين، من الريّ. وتفقّه واشتغل بعلم الخلاف والأصول حتّى تميّز تميّزًا كثيرًا، وصار قليل المثل. وكان يدرّس بالريّ، ويخطب في أوقات معلومة هنالك، ويجتمع عنده خلق كثير لحسن ما يورده وبلاغته حتّى اشتهر بذلك بين الخاصّ والعامّ في تلك النواحي. وله ولد آخر –وهو الأكبر سنًّا– كان يُلقّب بالرّكن".

[5] وردت كلمة: **الله** مضافة في الهامش.

[6] هو سعد بن محمّد بن محمود المشّاط، أبو الفضل الرّازي، الواعظ المتكلّم. له يد باسطة في علم الكلام. وكان يذبّ عن الأشعري. وتوفّي سنة 546 هـ.

حول ترجمته راجع : *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي، ج15/ص181؛ *طبقات الشّافعيّة الكبرى* للسّبكي، ج4/ص221.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **كونه**.

وغيرهم ينكرون ذلك. والمعتزلة يريدون بكونه –تعالى– متكلّمًا: كوْنه موجِدًا لهذه الحروف والأصوات [...][1] على ذاته. والكراميّة يريدون بكونه متكلّمًا: أيضا بهذه الحروف والأصوات. فظهر أنّ الاتّفاق في اللّفظ دون المعنى.

وإذا عرفتَ ذلك، فنقول: ذهب الأشعريّة إلى أنّه –تعالى– متكلّم بالكلام النّفساني الذي يعبّر عنه فيما شاء بهذه الحروف والأصوات؛ وأنّه –تعالى– متكلّم –على هذا التّفسير– لا لذاته بل لمعنى قديم. وكلّ مَن عداهم من الأمّة ينازعونهم في هذه المقالات الثّلاثة[2]، لأنّهم لا يسلّمون وجود الكلام النّفساني أصلاً؛ وبتقدير تسليمه، فلا يسلّمون اتّصافه –تعالى– (به)[3]؛ وبتقديره[4]، فلا يسلّمون قِدَمه.

واعْلم أنّ أبا الحسين ذكر في *المعتمد في أصول الفقه* كلامًا يُشعر بكونه[5] معترفًا بالكلام النّفساني، لأنّه قال في أوّل الباب الذي بيّن فيه أنّ لفظة "افعل" للوجوب: "الدّليل على أنّ لفظة "افعل" للوجوب: أنّها تقتضي[6] أن يفعل المأمور الفعل لا محالة، وهو معنى الوجوب".

فإن قيل: "لِمَ زعمتم أوّلاً أنّ قول القائل: "افعل" يقتضي أن يفعل، وما أنكرتم أنّه يقتضي[7] الإرادة" قيل: "ليس يخلو مَن قال إنّه يُفيد الإرادة إمّا أنّه يريد بذلك أنّه يقتضي أن يفعل[8] المأمور من حيث كان طلبًا له وبحثًا[9] عليه؛ ويدلّ على الإرادة من حيث كان

---

[1] في الأصل وردت كلمة غير مقروءة.

[2] في الأصل وردت كلمة: **الثّلثه** في الصّلب ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[3] وردت كلمة: **به** مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **بعثا**.

الحكيم لا يبحث[1] على ما لا يريده بل يكرهه. وإمّا أن يريد أنّه موضوع الإرادة، كما أنّ قوْل القائل لغيره: "أريد منك أن تفعل" موضوع الإرادة ابتداءً[2].

فإن قال بالأوّل، فهو قولنا، لأنّه قد سلّم أنّه موضوع لأن يفعل المأمور الفعل، وقال إنّه يقتضي[3] الإرادة تبعًا لذلك. فهذا مذهبنا. وإن (أراد)[4] الثّاني، بطل ذلك من وجوه". هذا آخر حكاية كلامه.

وأقول: إنّ قوله في لفظة "افعل" إنّما يقتضي أن يفعل المأمور من حيث كان طلبًا له وبحثًا[5] عليه، ويدلّ على الإرادة تبعًا لذلك [أ = 18 و] تصريح بكون ذلك الطّلب مغايرًا للإرادة؛ ثمّ لا يجوز أن يُقال الطّلب بنفس[6] صيغة "افعل"، لأنّ حقيقة الطّلب لا تختلف[7] باختلاف[8] النّواحي والأزمنة، والصّيغ الدّالّة عليها مختلفة. فثبت بأنّ هذا الكلام مُشعر بذهابه إلى أنّ الطّلب النّفسانيّ مغاير للإرادة.

ولِنرْجع إلى موْضعنا الذي فارقناه، فنقول: أمّا المعْتزلة، فقد ادّعوا أنّه -تعالى- متكلّمٌ بمعنى كوْنه خالقًا للكلام؛ وغيْرهم نازعهم فيه.

وهذا النّزاع إمّا في اللّفْظ، وإمّا في المعْنى.

---

[1] في الأصل: **يبعث**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: **أراد** مضافة في الهامش.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: **نفس**.

[7] في الأصل: **يختلف**.

[8] غير منقوطة في الأصل.

أمّا في اللّفظ، فلأنّ النّاس اخْتلفوا في أنّ لفظ المتكلّم موضوع لفاعل الكلام أو للموْصوف[1] به. ولا شكّ أنّ هذا البحْث لَقويّ، بأن[2] كان أكثر المتكلّمين من الفريقيْن جعلوه عقليًّا.

وأمّا في المعْنى، فلأنّه لا نزاع في أنّ الله –تعالى– أوجد حروفًا وأصواتًا. إمّا على مذْهبنا، فلأنّه –تعالى– يخْلق أفْعال العباد بأسْرها، ومنها هذه الحروف؛ وإمّا عند المعْتزلة، فبالسّمْع.

وأمّا الذين قالوا: "هذه الحروف والأصوات وُجدت في ذات الله –تعالى–"، فقد اخْتلفوا. فالكراميّة زعمت أنّها أعْراض حادثة في ذاته –تعالى–. وجماعة من الأجْلاف[3] والحشْويّة زعموا أنّ هذه الحروف المتوالية قديمة.

ونُقل عن محمّد بن عيسى[4]، الملقَّب ببرْغوث، أنّه –تعالى– متكلّم بذاته.

ولا أعْرف مَن أتمّ[5] القسْمة، فقال: إنّه –تعالى– متكلّمٌ بكلام يخْلقه لا في محلّ، إلاّ أبو الهذيل؛ فإنّه قال: إنّ الله –تعالى– متى أراد إحداث شيء، خلق قوله: "كُنْ لا في محلّ"؛ ومتى أراد الإفْناء، خلق [قوله]: "أفْن لا في محلّ".

هـ– اختلفوا[6] في أنّ الله –تعالى– هل هو مدرِك للمسْموعات والمبْصَرات؟

---

[1] في الأصل: **الموصوف**.

[2] في الأصل: **فإن**.

[3] أومأ أبو حامد الغزالي في كتاب *إحياء علوم الدّين* (كتاب *قواعد العقائد*، الجزء الأوّل، ص89) إلى هذا الصّنف من النّاس قائلاً: "لم يكلّف الشّرع أجلاف العرب أكثر من التّصديق الجازم بظاهر هذه العقائد؛ فأمّا البحث والتّفتيش وتكلّف نظم الأدلّة، فلم يُكلِّفوه أصلاً".

[4] اسمه محمّد بن عيسى، وبرغوث لقبه. توفّي سنة أربعين ومائتين.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* للأشعري، (فهرست الكتاب) ص6؛ *سير أعلام النّبلاء* للذّهبي، الطّبقة الثّانية عشرة، جزء 9، ص219.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

فاتّفقت الفلاسفة على إنْكاره، وهو مذْهب النّظّام، وبشْر بن المعْتمر[1]، والخيّاط[2]، والبلْخي، وإليه ميْل أبي الحسيْن البصْري.

وأمّا الأشْعري، والجبّائي، وأبو هاشم، وأتْباعهم، والكراميّة، فقد قالوا به.

وأمّا أصْحابنا، فإنّهم أثْبتوا لله –تعالى– صفتين قديمتين: يُعبَّر عن إحْداهما بالسّمْع، وعن الأخْرى بالبصر.

وأمّا الكراميّة، فقد أثْبتوهما[3] صفتيْن حادثتيْن.

وأمّا أبو عليّ وأبو هاشم وأصْحابهما، فقد زعمَا أنّ المدْركيّة صفة موجبة عين الحسّيّة[4] بشرْط انْتفاء الآفات[5] في الشّاهد والغائب، وزيادة شرائط أخر في الشّاهد،

---

[1] في الأصل وردت كلمة: **المتمعر** في الصّلب ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

هو بشر بن المعتمر الهلالي، أبو سهل. انتهت إليه رئاسة المعتزلة ببغداد، وقد سجنه الخليفة هارون الرّشيد فيها فترة طويلة. خالف المعتزلة في مسائل. وكان من روّاة الشّعر والأخبار. ذكر ابن النّديم في *الفهرست* أنّ له كتبًا، منها: *الردّ على مَن عاب الكلام*، *والردّ على الخوارج*، *والكفر والإيمان*، وكتاب *على النظّام*، وكتاب *على ضرار في المخلوق*... توفّي سنة 210 هـ./825 م.

حول ترجمته راجع : *الفهرست*، ص205؛ *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص33؛ *الانتصار*، ص51 إلى ص53؛ *الفصل*، ج3/ص34، وص70، وص82، وص163؛ *معجم المؤلّفين* لعمر رضا كحالة، ج3/ص36؛ *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين، ج2/ص395–ص396؛ *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1/ص265 إلى ص269.

[2] هو عبد الرّحيم بن محمّد بن عثمان، أبو الحسين الخيّاط. وصفه ابن المرتضى بأنّه كان حاذقًا في معرفة مذاهب المتكلّمين من معتزلة بغداد. كان أستاذًا لأبي القاسم البلخي الكعبي وأبي عليّ الجبّائي. وشهرته تعود إلى كتاب *الانتصار*، إذ له أهمّية كبرى في دراسة مذهب المعتزلة. توفّي سنة 290 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي، ج11/ص87؛ *لسان الميزان*، ج4/ص8؛ *معجم المؤلّفين*، ج5/ص213؛ *الأعلام* للزّركلي، ج4/ص122؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص405–ص406؛ *في علم الكلام*، ج1/ص270 إلى ص288.

[3] في الأصل: **أثبتوها**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

كانْبعاث الأشعّة، وسلامة الحاسّة، وعدم القرْب القريب، والبعْد البعيد، وارْتفاع الحجاب، وعدم اللّطافة.

و- اخْتلفوا في أنّه -تعالى- هل هو مدرِك المشمومات والمذوقات والملْموسات؟

أمّا من المعتزلة، فقد قال به أبو عليّ، وأبو هاشم، والقاضي عبد الجبّار، وأتباعهم؛ وأنْكره أبو القاسم بن سهْلويه[1] [أ = 18 ظ] منهم.

وأمّا من الأشْعريّة، فقد قال به القاضي أبو بكر الباقلاّني[2]، وإمام الحرميْن؛ وامْتنع منه الأستاذ أبو إسْحاق الإسْفراييني[3].

ز - اخْتلفوا في فائدة كونه سميعًا بصيرًا:

أمّا الأشْعريّة، فزعموا أنّ المرْجع بهما إلى الصّفتيْن المذْكورتيْن.

وأمّا الكراميّة، فقد فسّروهما بالقدْرة على التّسمّع والتّبصّر، وهي أمور حادثة في ذات الله -تعالى- عند حدوث المسْموعات والمبْصرات.

---

[5] غير منقوطة في الأصل.

[1] ينتمي إلى الطّبقة العاشرة من طبقات المعتزلة، كما ورد في كتاب *طبقات المعتزلة* للقاضي عبد الجبّار الذي قال عنه: "من أهل العراق، وكان يُشار إليه في جودة اللّسان وقوّة النّظر. وكان يُقال إنّه حضر بالبصرة مجلسًا حضره ابن أبي بشر، فاجتهد أن يكلّمه، فامتنع لمعرفته بتقدّمه في هذا الباب. وكان حسن القراءة للقرآن، حتّى قيل إنّه ملك جارية وكانت تكره أن يبيعها لما تعوّدت من سماع قراءته في اللّيل".

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *طبقات المعتزلة*.

[2] في الأصل: **البلاقاني**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا المعْتزلة والجمهور، فقد اتّفقوا على أنّه ليس للسّميع والبصير حالة زائدة على كوْنه حيًّا لا آفة به؛ وكلام أبي هاشم في كتاب *الأبْواب* مُشعِرٌ بأنّه كان يُثبِت[1] للسّميع البصير حالة زائدة على كوْنه حيًّا لا آفة به.

ح – واخْتلفوا في أنّ كوْنه باقيًا هل هو مُعلَّل بمعْنى أم لا؟

فالمعْتزلة بأسْرهم اتّفقوا على نفْيه[2]، وهو مذهب القاضي وإمام الحرميْن.

وأمّا أبو الحسن الأشْعري وأبو إسْحاق الإسْفراييني، وأبو بكْر بن فورك، فقد قالوا به.

ثمّ اخْتلفوا[3] في بقاء صفاته على ثلاثة أوجه:

* الأوّل: أنّها باقيات ببقاء الذّات.

* والثّاني: أنّها باقيات بأنفسها.

* الثّالث: أنّ للّه –تعالى– بقاءيْن: واحد البقاءيْن تبْقى به الذّات، والصّفات تبْقى[4] ببقاء الذّات، ثمّ كلّ واحد من البقاءيْن يبْقى[5] بالثّاني.

ط – اخْتلفوا في أنّ قدمه –تعالى– هل هو زائدٌ على ذاته[6] أم لا؟

فأثْبته عبد الله بن سعيد والأشْعري أوّلاً، وذهب الأشْعري إلى نفْيه آخرًا، وأنّ المرْجع به إلى البقاء.

---

[1] في الأصل: **تثبت**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

والأسْتاذ أبو إسْحاق الإسْفراييني[1] قال: "هذا خلافٌ لفظيٌّ، <...>[2] والمرْجع به إلى المعْنى الذي لأجْله كان الباري -تعالى- منزَّهًا عن المكان والجهة". وادّعى اتّفاق أصْحابه عليه، وهو من العجائب.

ي – اختلفوا[3] في الصّفات الجزْئيّة، كاليديْن، والجنْب، والقدم، والوجْه، والعيْنيْن، والاسْتواء[4]:

فقال الأشعريّ بكوْنها صفات وراء الصّفات التّماميّة أوّلاً، وهو مذْهب الأستاذ أبي إسْحاق الإسْفراييني[5] وجمْع من الكراميّة.

وقد حاول الأسْتاذ أبو إسْحاق إثْبات بعض هذه الصّفات بالعقْل، فقال: "لا بدّ لله من صفة يحْصل بها الإيجاد على سبيل الاصْطفاء، وإلاّ لم يكن احْتجاج الله -تعالى- على إبْليس، بأنّه خلَق آدم بيديْه، وجْه؛ فلا بدّ له من صفة يحْصل[6] بها الإيجاد[7] على سبيل الاصْطفاء، وإلاّ لم يكن لقوله -تعالى- في حقّ موسى: ﴿ولتصْنَع على عيْنِي﴾[8] فائدة.

وهذا ليْس اسْتدلالاً بمحْض[9] العقل.

وأمّا القاضي أبو بكر، وإمام الحرميْن، وجمْهور من المعتزلة، فلم يقولوا بها.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **المرجع**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **الاستوى**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] سورة طه (20) الآية 39.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[يأ] – اختلفوا[1] في أنّه هل يجوز أن يكون للّه –تعالى– صفة وراء ما علمناه؟

فالجمْهور الأعْظم منّا ومن المعتزلة أبوْه؛ وبعْضهم [أ=19 و] جوّزوه، حتّى نُقل عن عبد الله بن سعيد بن كلاّب، قال: "رحيمٌ برحْمة، كريمٌ بكرم، راضٍ برضى"، وعدّ من هذا الجنْس أمورًا[2].

[يب] – اخْتلفوا في أخصّ صفة الله ما هي[3]؟

فقال أبو الحسن الأشْعري: "القدْرة على الاخْتراع، ولولاه لَمَا اسْتقام قوْل موسى –عليه السّلام–: ﴿ربّ السّماوات والأرض﴾[4] جوابًا عن قوْل فرْعون: ﴿وما ربّ العالمين؟﴾[5].

ومنْهم مَن قال: "القِدَم".

وهذه المسْألة من تفاريع القوْل بالحال؛ فمَن نفاه، زعم أنّ امْتياز ذاته –تعالى– عن سائر الذّوات لعيْن حقيقته[6] المخْصوصة، فلا حاجة إلى صفة أخرى.

ومَن أثْبت الأحوال وسلّم أنّ ذات الله –تعالى– مسلوبة كسائر الذّوات في نفْس الذّاتيّة، اسْتحال أن يقول [إنّ] الصّفة التي امتازت [بها] تلك (الذّات عن سائر)[7]

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **أمور**.

[3] في الأصل: **هو**.

[4] سورة الشّعراء (26) الآية 24.

[5] سورة الشّعراء (26) الآية 23.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت عبارة: **الذّات عن سائر** مضافة في الهامش.

الذّوات هي[1] القدْرة، لأنّ وجوب اتّصاف[2] ذاته بالقدْرة على الاختراع مشْروط بامتياز تلك الذّات عن غيرها؛ فلوْ جعلْنا المميّز هو القدْرة، لزم الدّور، وهو محالٌ.

ويسْتحيل أن يكون ذلك هو القدَم، لأنّ القدَم هي [صفة] ثبوتيّة من الأزَل[3] إلى الأبَد، وذلك هو عبارة[4] عن الاسْتمْرار، واستمْرار الشّيء مشْروطٌ بتحقّق ذاته المخْصوصة أوّلاً؛ فلو جعلْنا تحقّق ذاته المخْصوصة مشروطًا بالاسْتمْرار، لزم الدّور، بل لا بدّ من حالة أخرى وراء هذه الأمور.

---

[1] في الأصل: **هو**.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: **الإزال**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

الموضع السادس
البحث عن أنواعه
"الخلق" في الإيجاد[1] "العام" العادة

أمّا الإيجاد، ففيه أبحاث:

أ – اتّفق أرْباب الملل[2] على أنّ الموجد[3] لهذه السّماوات والأرْض هو الله –تعالى–؛ وخالفهم[4] الفلاسفة على تفْصيل سيأتي ذكْره.

أمّا الأوّلون، فقد اتّفقت[5] المعْتزلة على أنّ العلْم بأنّ مركِّبها ومشكّلها هو الله –تعالى– لا يحْصل إلاّ بالسّمْع؛ لأنّ تركّب[6] الأجْسام من جنْس مقْدور العباد، فلا يبْعد[7] في العقْل أن يكون بعْض الملائكة والشّياطين ركّب هذه السّماوات والأرض وشكّلها على هذا الشّكْل المخْصوص.

وأمّا إيجاد[8] الأجْسام، فقد اتّفقوا على أنّ العقل يدلّ على أنّ خالقها ليْس إلاّ الله –تعالى–، لأنّ خالقها زعموا إمّا أن يكون قادرًا لذاته أو[9] [قادرًا] بالقدْرة.

فإن كان الأوّل، فليس هو إلاّ الله –تعالى–.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **الملك**.

[3] في الأصل: **الموجود**.

[4] في الأصل: **فخالفهم**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **تركّبت**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **و**.

وإن كان الثّاني، فمحالٌ، لأنّ القادر بالقدْرة لا يصحّ منه خلْق الأجسام.

وأمّا الأشعريّة، فقد اتّفقوا على أنّ العقْل دَلّ على أنّ خالق السّماوات والأرْضين في ذواتها وصفاتها ليس إلاّ الله –تعالى–.

ب – المعْدوم إمّا أن يكون ممْتنع الوجود، كشريك الإله واجْتماع الضّدّيْن، ولا نزاع في كوْنه نفيًا محضًا. وإمّا أن يكون ممْكن الوجود، [أ=19 ظ] فقد اخْتلفوا في أنّه هو شيءٌ[1] أم لا.

وتحْقيق محلّ الخلاف: أنّ السّواد مثلاً لا شكّ في أنّه موْجود؛ فمن النّاس (مَن زعم)[2] أنّ وجوده مغاير لكوْنه سوادًا، وزعم أنّ لوجوده أوّلاً، وأنّ كوْنه سوادًا كان متقرّرًا قبْل وجوده، وكان منْفكًّا عنه. ومنْهم مَن أنكر ذلك، إمّا لاعْتقاده أنّ وجود السّواد نفْس كوْنه سوادًا، فيسْتحيل تقرّر سواديّته قبل وجوده؛ وإمّا لأنّه، وإن كان مغايرًا له، لكنّه يمْتنع[3] انْفكاك كوْنه سوادًا عن الوجود.

فهذا تلْخيص محلّ النّزاع.

وإذا عرفتَ ذلك، فنقول: ذهب أكْثر أهْل القبْلة إلى أنّ المعْدوم ليْس بشيء ولا عيْن ولا ذات، وإنّما هو نفْيٌ محضٌ؛ وأنّ الله –تعالى–، كما أنّه موجد الأشْياء، فهو مبدؤها[4] وجاعلها حقائق وماهيّات؛ وهو مذْهب أبي[5] الهذيل، والهشاميْن: الفوطي[6] والبردعي، وأبي[7] الحسيْن البصْري، ومحمْود الخوارزمي.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] وردت عبارة: **من زعم** مضافة في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **مبديها**.

[5] في الأصل: **أبو**.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] في الأصل: **أبو**.

وزعم أبو يعْقوب الشّحّام[1]، وأبو عليّ الجبّائي، وأبو هاشم، وأبو الحسيْن الخيّاط، وأبو القاسم البلْخي، وأبو عبد الله البصْري، وأبو إسحاق بن عيّاش[2]، والقاضي عبد الجبّار بن أحْمد وتلامذته أنّ المعْدومات الممْكنة، قبل دخولها في الوجود، ذوات وأعْيان وحقائق؛ وأنّ تأثير الفاعل ليْس في جعْلها ذوات، بل في جعْل تلك الذّوات موْجودة. واتّفقوا على أنّ الثّابت من كلّ نوع من تلك الذّوات المعْدومة عدد غير متناه.

وأمّا الفلاسفة، فقد اتّفقوا على أنّ الممْكنات ماهيّاتها غير وجودها. واتّفقوا على أنّه يجوز تعرّي[3] تلك الماهيّات عن الوجود الخارجي؛ فإنّنا قد نعْقل[4] المثلّث، وإن لم يكن له في الخارج وجود البتّة؛ وما ذلك إلاّ لوجوده في الذّهن.

وهل يجوز تعرّيها عن الوجوديْن: الخارجي والذّهني؟

فقد نصّ ابن[5] سينا في المقالة الأولى من إلهيّات[6] *الشّفاء* أنّ ذلك ممْتنعٌ.

ومنهم مَن جوّزه. وهؤلاء اتّفقوا على أنّ تلك الماهيّة لا توصَف بأنّها واحدة أو كثيرة، لأنّ المفْهوم من الواحدة والكثيرة[7] معاين للمفْهوم من السّواد مثلاً.

---

[1] هو أبو يوسف يعقوب بن عبد الله الشحّام البصري. أخذ علم الكلام ومذهب الاعتزال عن أبي هذيل العلاّف. وتتلمذ عنه بالبصرة أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي. توفّي سنة 267 هـ./880 م.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون* لعمر فرّوخ.

[2] هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن عيّاش، المعتزلي. وله من الكتب: كتاب *نقض كتاب ابن أبي بشر في إيضاح البرهان*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص173.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **تعقل**.

[5] في الأصل: **بن**.

[6] في الأصل: **هيآت**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

فإذا اعْتبرنا السّواد فقط، ففي هذه الحالة لا يمْكن الحكْم عليه بالوحْدة والكثْرة، وإلاّ فقد اعتبرْنا مع السّواد غيره. وذلك يناقض قولنا: "لم نعْتبر إلاّ السّواد".

واعْلم أنّ الكلام في الذّوات المعْدومة نفيًا وإثباتًا مذْكور في *النّهاية*. فلْنتكلّم الآن في التّفاريع.

تفاريع إثبات المعْدوم أمورٌ:

* منها: اتّفق القائلون بالذّوات المعْدومة على أنّها بأسْرها متساوية في كوْنها ذوات، وأنّ الاخْتلاف بينها[1] ليس إلاّ بالصّفات.

وأمّا النُّفاة، [أ = 20 و] فمنْهم مَن قال بذلك؛ ومنْهم مَن أنْكره[2]، وهو الحقّ؛ لأنّ الذّوات لو كانت متساوية في أنْفسها، لصحّ على كلّ واحد منْها ما يصحّ على الآخر ضرورة لوجوب[3] اسْتواء المتساويات في جميع الأحكام؛ وحينئذ يلْزم صحّة انْقلاب القديم مُحدَثًا، والمحْدَث قديمًا، والجوْهر عرضًا، والعرَض جوهرًا، وهو محالٌ؛ ولأنّ الصّفات عندهم غير متخالفة، لأنّ الاخْتلاف عندهم لا يتقرّر إلاّ بالصّفات؛ فلو اخْتلفت الصّفات، لزم أن تكون الصّفة صفة أخرى، ولزم التّسلْسل، وهو محالٌ.

وإذا كانت الصّفات غير متخالفة والذّوات متخالفة، اسْتحال أن يكون مجْموع الذّوات والصّفات متخالفًا[4]؛ فإنّه لا معْنى للمخالفة، إلاّ أنّ أحدهما ليس كالآخر. وإذا لم يصحّ هذا الحكْم على شيء من أجْزاء[5] المجْموع، اسْتحال ثبوته في المجْموع.

---

[1] في الأصل: **بينهما**.

[2] في الأصل: **أنكر**.

[3] في الأصل: **وجوب**.

[4] في الأصل: **مخالفة**.

[5] غير مقروءة في الأصل.

* ومنها[1]: اتّفق القائلون بالذّوات المعْدومة على أنّها موْصوفة بصفات الأجْناس كالجوْهريّة والسّواديّة، إلاّ <...>[2] ابن عيّاش[3]، فإنّه لم يقلْ به، وزعم أنّ تلك الذّوات عارية عن كلّ الصّفات، وأنّ امْتياز بعْضها عن البعض بالصّفات التي ستحدّد[4].

وهاهنا مقامان: الأوّل: نفْي الصّفات، وهو الحقّ عندنا؛ لأنّ الذّوات، لما كانت متساوية، وجب أن يصحّ على كلّ واحد منها ما يصحّ على الآخر باختصاص الذّات <...>[5] المعنيّة بالصّفة المعنيّة، إن لم يكن لأمْر، فقد يُرجَّح[6] أحد طرفيْ الممكن على الآخر لا لمرجّح. وإن كان لأمر، فإمّا أن يكون ذلك الأمر موصوفًا بتلْك الذّوات، فحينئذ لا تكون الذّوات ذوات بل صفات، هذا محالٌ، أو صفة لها؛ والكلام فيها كما في الأوّل، فيلزم التّسلْسل؛ أو لا صفة لها ولا موْصوفًا بها، وهو إمّا أن يكون [لأمْر]، وهو محالٌ، لأنّ نسبته إلى الكلّ واحدة، أو مخْتارًا، وكلّ ما كان أثرًا للقادر، فهو متحدِّد؛ فهذه الصّفة متحدِّدة. فالذّوات خالية في العدم الأزليّ عن هذه الصّفات.

واحْتجّ مثبتُو الصّفات بأمور:

* الأوّل: الذّوات متميّزة بعضها عن بعض، لأنّه يمكننا أن نعْقلها متميّزة؛ والامْتياز ليس بنفس الذّات؛ فإنّها مشْتركة بين الكلّ، فلا بدّ أن يكون بالصّفات.

---

[1] أي من التّفاريع.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **أنّ**، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: **ابن عبّاس**.

[4] في الأصل: **ستجدّد**.

[5] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **المرجع**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] في الأصل: **ترجّح**.

* الثّاني: الذّوات المعْدومة إمّا أن تكون متماثلة[1]، وهو محالٌ؛ وإلاّ لكانت متماثلة في الوجود، <...>[2] لأنّ ما بالذّات لا يزول؛ أو مخْتلفة، فلا يكون اخْتلافها إلاّ بالصّفات، لأنّها مشْتركة بالذّات. وما (به)[3] الاخْتلاف [أ=20 ظ] غير ما به الاشْتراك. فتلك الذّوات مؤصوفة، وهو المطْلوب.

* الثّالث: أنّ الجوْهر يجب تحيّزه[4] عند الوجود، وليس ذلك الوجوب للذّات ولا للوجود، لأنّهما حاصلان في العرَض، ولا بدّ[5] من صفة أخرى.

الجواب عن الأوّل: عند امْتياز بعض تلك[6] الذّوات عن البعض ليس كامْتياز بعض أفراد النّوْع الواحد عن بعض عنْدكم؛ فكما أنّ ذلك لا يتوقّف على الاخْتصاص بالصّفة، فكذا هاهنا.

وعن الثّاني: أنّكم، إن عَنيْتم بالتّماثل: التّساوي في الصّفات، وبالاخْتلاف: الاخْتلاف فيها، يكون التّماثل والاخْتلاف، على هذا التّقْدير، فرعًا لاتّصافه بالصّفة. فالذّات الخالية عن الصّفة لا تكون مماثلة ولا مخالفة.

وإن عَنيْتم به: أنّ كلّ واحد من تلك <...>[7] الذّوات مساوٍ في كوْنها ذاتًا للآخر، فهي متماثلة لهذا المعنى. وهذا حاصلٌ عند الوجود. والاخْتلاف عند الوجود ليس في تلك الذّوات بل في الصّفات.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لحرف العطف: **و**، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] وردت كلمة: **به** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **تخيّره**.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **الصّفات**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

وعن الثّالث: أنّه لو كان اخْتصاص ذات الجوْهر بالتّحيّز دون سائر الذّوات، لا بدّ وأن يكون لصفة، لَكان اخْتصاصها بالجوهريّة دون سائر الذّوات، لا بدّ وأن يكون لصفة أخرى، ولزم التّسلْسل.

وقوله: لو كان للذّات والوجود، لكان للعرَض كذلك بناءً على (أنّ)[1] حكْم الشّيء حكْم مثله، وهو منْقوص على قوْلهم، لأنّ الذّوات متساوية في الذّاتيّة؛ مع أنّه يجب لكلّ واحد منهما من الصّفة ما يسْتحيل على الآخر.

والعرَض يجب حلوله في محلّ، مع اسْتحالة حلول مثْله فيه، والله -تعالى- لا يصحّ أن يقْدر على مثْل مقْدور العبْد.

* ومنها[2]: القائلون بإثبات الصّفات للذّوات المعدومة.

قالوا: صفات الجوْهر إمّا أن تكون[3] عائدة إلى الجملة، وهي الجهة[4]، فكلّ ما يكون مشْروطًا بها؛ أو إلى الأفراد، وهي أربعة:

* الجوْهريّة: وهي الصّفة الحاصلة للذّات حالتيْ[5] عدمها ووجودها.
* والمتحيّزيّة: وهي الصّفة التّابعة للحدوث الصّادرة عن الذّات بشرْط الوجود.
* والوجوديّة[6]: وهي الصّفة الحاصلة بالفعْل.
* و[7]الكيانيّة: وهي الصّفة الحاصلة بالمعْنى.

---

[1] وردت كلمة: **أنّ** مضافة في الهامش.

[2] أي من التّفاريع.

[3] في الأصل: **يكون**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت في الصّلب كلمة: **الوجود**، وأكملها النّاسخ كما أثبتناها في الهامش.

[7] ورد حرف العطف: **و** مضاف في الهامش.

قالوا: وليْس للجوْهر صفة زائدة على هذه الأربعة، فليس له بكوْنه أسود وأبيض، وحلوًا وحامضًا، صفة معلّلة بمعنى، بل لا معنى لكونه أسْود إلاّ حلول السّواد فيه.

وأمّا الأعْراض، فالصّفات العائدة إلى الجملة غير معقولة في حقّها. وأمّا العائد إلى الإيجاد[1]، فثلاثة: الصّفة الذّاتيّة الحاصلة حالتيْ[2] الوجود والعدَم، والصّفة الصّادرة عنها <...>[3]، وصفة الوجود.

فهذا هو مذْهب أبي عليّ، وأبي [أ=21 و] هاشم، والقاضي عبد الجبّار، وأبي رشيد[4]، وابن متويه[5].

ومنهم مَن خالف هذا التّفْصيل[6] في مواضع:

* فالأوّل: أنّ أبا يعْقوب الشّحّام، وأبا عبد الله البصري، وأبا إسْحاق بن عيّاش زعموا أنّه لا فرْق بين الجوْهريّة والتّحْييز[7]، وأنّ المرْجع بهما إلى صفة واحدة[8].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **عنها**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] هو سعيد بن محمّد بن حسن بن حاتم النّيسابوري، أبو رشيد. أخذ عن القاضي عبد الجبّار. وهو صاحب كتاب *الخلاف بين البصريّين والبغداديّين*، طُبع في ليدن سنة 1902.

حول ترجمته راجع: *لسان الميزان*، ج3/ص42؛ *شرح الأزهار* للجنداري، ج7/ص344.

[5] في الأصل: **ابن منويه**.

وهو الإمام أبو محمّد الحسن بن أحمد بن متويه عليّ بن عبد الله بن عطيّة بن محمّد ابن أحمد البخاري. درَس على القاضي عبد الجبّار. صنّفه الحاكم الجشمي وابن المرتضى ضمن رجال الطّبقة 12 من طبقات المعتزلة. له من الكتب: كتاب *المحيط* في أصول الدّين و*التّذكرة* في لطيف الكلام. توفّي سنة 429 هـ.

حول ترجمته راجع: شرح *عيون المسائل* للحاكم الجشمي، (من كتاب *طبقات المعتزلة*) ص389؛ كتاب *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

ثمّ اخْتلفوا بعد ذلك، فزعم الشّحّام وأبو عبد الله أنّ ذات الجوهر، كما أنّها موْصوفة بالجوْهريّة في العدم، فهي أيضًا موْصوفة بالتّحْييز.

ثمّ اخْتلفا، فزعم الشّحّام، على ما نقل عنه أصْحابنا في كتبهم، أنّ الجوهر حال عدمه حاصلٌ في الحيّز وموصوفٌ بالمعاني، حتّى أُلزم رجل معْدوم راكب على فرس معْدوم فالْتزمه.

وذهب أبو عبد الله إلى أنّ الشّرْط في كوْن المتحيّز حاصلاً في الحيّز وموصوفًا بالمعاني الوجوديّة[1] فقيل: الوجود لا تحصل [فيه] هذه المعاني.

وأمّا ابن عيّاش[2]، فإنّه زعم أنّه، كما اسْتحال اتّصاف الذّوات المعْدومة بالتّحْييز، فكذلك يسْتحيل اتّصافها بالجوْهريّة؛ (فلا جرْم أثبت الذّوات خالية عن الجوْهريّة)[3].

وقال الكعبيّ: "المعْدوم شيءٌ، لكنّه ليس بجوْهر ولا عرَض".

فأقول: الكعْبيّ إمّا أن يُثبت للذّوات[4] حالة العدَم أو لا يثْبتها. فإن لم يثْبتها، لم يكن خلافه إلاّ في اللّغة واللّفظ، لأنّه أطْلق لفْظ الشّيء[5] على العدَم الصّرْف. وإن أثْبتها، لكن لا يُثبتها موْصوفة بالصّفات، فهذا قول ابن عيّاش.

* الثّاني: زعم أبو إسْحاق النّصيبيني[6] أنّه لا فرق بين صفة الوجود وصفة التّحْييز[7]، وأنّ وجوده نفْس تحييزه؛ وغيره يخالفونه فيه.

* الثّالث: اخْتلفوا[8] في أنّه هل (له)[9] بكوْنه معْدومًا حالة أم لا؟

---

[8] مطموسة في الأصل.

[1] في الأصل: **الوجود**.

[2] في الأصل: **عبّاس**.

[3] وردت عبارة: **فلا جرم أثبت الذّوات خالية عن الجوهريّة** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **الذّوات**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

فالكلّ أنْكروه إلاّ أبو عبد الله البصري.

واحتجّ المنْكرون على فساده بأنّه لو كان كذلك، لما كان العلْم باسْتحالة خلوّ الذّات عن الوجود والعدَم ضروريًّا، لأنّ العلْم باسْتحالة الخلوّ عن الصّفتيْن غير ضروريّ.

ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون العلْم باسْتحالة الخلوّ[1] عن هاتيْن الصّفتيْن ضروريًّا، وإن كان العلْم باسْتحالة الخلوّ عن سائر الصّفات غير ضروريّ؛ بل الأقْوى أن يُقال: إنّنا لا نتصوّر[2] من كوْنه معْدومًا إلاّ أنّه ليْس بموجود. وهذا القدر ليس إلاّ السّلْب المحْض.

* الرّابع: اخْتلفوا[3] في أنّ الشّيء هل هو شيء لذاته أم لا؟

فزعم الجبّائي وأبو بكر بن الأخْشاد[4] أنّه شيء[5] لذاته؛ فرجع الجبّائي [عنه]، وبَقيت الأخْشاديّة عليه.

* الخامس: اتّفقوا[6] على أنّ الجسْم ليس حال العدَم جسْمًا، إلاّ الشّحّام والخيّاط، فإنّهما أثْبتاه (جسْمًا)[7]. واتّفقوا على أنّ له لوْن وطعْم، ورائحة، وحرارة، وبرودة

---

[9] وردت كلمة: **له** مضافة في الهامش.

[1] في الأصل: **الخلق**.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو أبو بكر أحمد بن عليّ بن بيغجور الأخشيد، وقيل: الأخشاد. له تعصّب على أبي هاشم وأصحابه. قال عنه ابن النّديم: "من أفاضل المعتزلة وصلحائهم وزهّادهم. وله معرفة بالعربيّة والفقه... وله من الكتب: *المعونة* في الأصول، كتاب *المبتدي*، كتاب *نقل القرآن*...". توفّي سنة 326 هـ.
حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص220–ص221؛ *لسان الميزان*، ج1/ص231؛ *معجم المؤلّفين*، ج1/ص320، وج2/ص23–ص24.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت كلمة: **جسما** مضافة في الهامش.

حال العدم، ولا يكون مُحرِقًا ولا مبردًا حال العدم، لأنّه لا يكون كذلك إلاّ عند صدور الآثار عنها.

[أ=21 ظ] * السّادس: اتّفقوا على أنّنا بعد العلم بأنّ للعالم صانعًا، عالمًا، قادرًا، حيًّا، خالقًا، حكيمًا، مُرسِلاً للرّسل، يمْكننا أن نشكّ في وجوده إلى أن نعْرف ذلك بالدّلالة.

واتّفق منْكرو المعْدوم على أنّ ذلك باطل بالضّرورة.

أمّا تفاريع نفي الذّوات المعْدومة: اتّفق مثْبتو المعْدوم على أنّه معْلومٌ، وعلى أنّ المعْدوم، لو لم يكن ذاتًا، لاسْتحال أن يكون معْلومًا.

ومن النّاس مَن جعل محلّ الخلاف في أنّ المعْدوم هل هو شيءٌ أم لا: أنّ المعْدوم هل هو معلومٌ أم لا؟ وهو خطأ، لأنّهم يسْتدلّون بكوْنه معْلومًا على كوْنه شيئًا، فكيف يكون أحدهما عيْن الآخر؟

وأمّا نُفاة المعْدوم، فقد اتّفقت كلمتهم على أنّ العلْم بالمعْدومات الممكنة ليس إلاّ كالعلْم بأنّه <...>[1] لا شريك <...>[2] له، وأنّ الضّدّيْن لا يجْتمعان[3]؛ وإلاّ فالعلْم بأنّ الوجود غير حاصل للشّيء حال عدمه [ليس] إلاّ كالعلْم بصورة زيد على شكْله وتخطيطه[4] قبل دخوله في الوجود؛ مع أنّنا اتّفقْنا على أنّه لا يلْزم من العلْم بهذه الأشياء حال عدمها كوْنها أمورًا ثبوتيّة.

وعند ذلك نقول: ما الذي عَنيْتم بقوْلكم: المعْدوم معْلوم؟ إن عَنيتم[5] به: الحاصل في هذه الصّور المعْدودة، فذلك [يعْني] كوْن المعْلوم ثابتًا بدليل هذه الصّور. وإن عَنيْتم به

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **يجوز**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **إلاّ**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

أمرًا وراء القدر الحاصل هنالك، فأفيدونا بصوره؛ ثمّ أنّ للتّصديق به، فإنّنا من وراء المنْع في مقاميْ التّصوّر والتّصْديق.

فهذا هو الذي يجب[1] أن لا يُعدَل عنه في المناظرة والمخافقة.

أمّا البحث عنه في نفْس الأمر، فقد زعمت النّقاة أنّ المعْدوم المطْلق غير المعْلوم، وإنّما المعلوم هو المعْدوم على تقدّر الوجود.

فزعم أبو الحسيْن أنّنا لا نعْلم المعْدوم، بل نتصوّره في النّفس. وهذه كلمات غير محصّلة؛ وتحقيقها: ما ذهبت الفلاسفة إليه من أنّ هذه المعْلومات، وإن كانت معْدومة في الخارج، لكنّها منْطبعة في الذّهن، ولا جرم كانت معْلومة. وذهبت الكراميّة إلى أنّ المعْدوم غير معْلوم أصلاً.

* ومنها[2]: الكلام في العبارة. فزعم المثْبتون[3] أنّ لفْظ الشّيء أعمّ من الموجود، وأنّه يتناول المعْدوم، لقوله -تعالى-: ﴿ولا تقولنّ لشيء إنّي فاعل ذلك غدا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿إن زلزلة السّاعة شيء عظيم﴾[5]. والنُّفاة <...>[6] عارضوه بقوله -تعالى-: ﴿وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا﴾[7]. وأيضًا المثبتون يطْلقون لفظ الثّابت على المعْدومات، فيقولون[8]: الذّوات ثابتة في العدم، ولا يقولون إنّها موجودة؛ والنُّفاة[9] يقولون: الثّابت هو المؤجود والمسْتقرّ. قال رويه[10]: "ثبت إذا ما صحّ[11] بالقوْم وقرّ".

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] أي من تفاريع نفي الذّوات المعدومة.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] سورة الكهف (18)، الآية 23.

[5] سورة الحجّ (22)، الآية 1.

[6] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **على**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] سورة مريم (19)، الآية 9.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **النّقاة**.

[10] غير مقروءة في الأصل.

* ومنها[1]: أنّ العدم الصّرْف لا يُرى، [أ=22 و] خلافًا لأبي الحسن بن سالم[2]، فإنّه زعم أنّه يُرى؛ فإنّه -تعالى- لو أبْصر العالم، بعد أن لم يكن مُبْصرًا، يلْزم وقوع التّغيّر في صفاته. وقوْله على خلاف الضّرورة.

* ومنها[3]: أنّ العدَم هل يتميّز بعْضه عن بعْض؟

مُقْتضى[4] قوْل الفلاسفة: القوْل به، لأنّهم يقولون: عدَم العلّة: علّة العدم، والعلّة متميّزة[5] عن المعلول؛ والأكثرون ينْكرونه، لأنّ التّمْييز[6] يسْتدعي التّعْيين[7]؛ وذلك لا يُقال في العدم الصّرْف.

* ومنها[8]: أنّ المعْدوم هل يُعاد أم لا؟

الفلاسفة اتّفقوا على إنْكاره، وهو مذْهب أبي الحسيْن البْصري وصاحبه محْمود الخوارزمي والكراميّة؛ وأمّا مشائخ المعْتزلة وجمهور أصْحابنا، فقد جوّزوه.

وأمّا المانعون، فمنْهم مَن ادّعى فيه الضّرورة، ومنْهم مَن قال به بالاسْتدلال.

وأمّا المجوّزون، فقد اخْتلفوا فيه. فمشائخ المعْتزلة زعموا أنّه لوْلا القوْل بثبوت الذّوات المعْدومة <...>[9] لاسْتَحالت الإعادة. وأصحابنا جوّزوا الإعادة، مع نفْي الذّوات.

وإنّما أوْردنا الاختلاف في المعدوم في باب فاعليّة الله -تعالى-، لنعْرف مذاهب النّاس في كيْفيّة تأثير قادريّة الله -تعالى- في الأشياء.

---

[11] مطموسة في الأصل.

[1] أي من تفاريع نفي الذّوات المعدومة.

[2] جاء ذكره في *شرح قصيدة ابن القيّم*، ج1-ص297.

[3] أي من تفاريع نفي الذّوات المعدومة.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] أي من تفاريع نفي الذّوات المعدومة.

[9] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **وإلاّ**، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

ج – اخْتلفوا[1] في أنّه –تعالى– هل هو الموجد لأفعال العباد أم لا[2]؟

واسْم الجبْر والقدَر والعدْليّة والكسْبيّة إنّما جاء من هذا المَوْضع. فالمعتزلة بأسْرهم اتّفقوا على كوْن العبْد موجِدًا لها؛ ومَن عداهم من المتكلّمين امْتنعوا عنه.

ثمّ اخْتلف المنْكرون، فزعم جهْم بن صفْوان أنّ الحيوانات مجْبرون على أفْعالهم وعلى إرادتهم؛ ولا <...>[3] فرق (في)[4] الحقيقة بين الحيوان والنّبات إلاّ في الشّعور وعدمه. وهؤلاء هم الجبْريّة[5] الخالصة. وزعم الباقون أنّ للعبد تمكّنًا من الفعل والتّرك، واختيارًا فيه.

وهؤلاء اختلفوا على أقْوال:

* أحدها[6]: أنّ الله –تعالى– خلق فينا الاختيار بحيث يمكننا ترجيح[7] الفعْل على التّرْك، والتّرك على الفعْل؛ وأجرى عادته.

فإنّنا، متى قصدْنا إيقاع الفعْل، خلق الله –تعالى– عقيبه الفعل؛ ومتى قصدْنا التّرك، حصل التّرْك. وحقّقوا هذا القوْل بأنّ القصْد إلى الفعْل، لا محالة، سابق على حصول

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] ورد حرف النّفي: **لا** مضافا في الهامش.

[3] وردت في الأصل إضافة لحرف الجرّ: **في**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبه، وإضافته في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] ورد حرف الجرّ: **في** مضافًا في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

الجبر هو "نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الربّ تعالى" (الشّهرستاني، ج1/ص85؛ *التّعريفات* للجرجاني، ص77). ويميّز الشّهرستاني بين الجبريّة الخالصة التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، والجبريّة المتوسّطة التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثّرة أصلاً. فأمّا مَن أثبت للقدرة الحادثة أثرًا ما في الفعل وسمّى ذلك كسبًا –يعني الأشعريّ–، فليس بجبريّ". وفخر الدّين الرّازي ينبّه إلى أنّ أساس المشكلة هو خلق العبد فعله، وليس قدرته على الفعل فحسب.

[6] في الأصل: **أحدهما**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

الفعْل؛ فحين ما يَقصد العبد وقوع الفعل، لا يكون الفعل حاصلاً؛ بالاتّفاق (بيننا)[1] وبين المعتزلة.

لكنّنا نقول إنّه متى حصل ذلك القصد، فالله –تعالى– يوجد ذلك الفعل عقيبه، وإلاّ فلا؛ وأنتم تقولون إنّ ذلك الفعل يحصل من ذلك القصد وتلك القدرة. وعلى التّقديريْن تكون المكنة[2] والاختيار حاصلاً. وهذا كما أنّ الله –تعالى– أجرى عادة بأنّنا [أ = 22 ظ] متى أكلنا شبعنا، ومتى لم نأكل لم نشبع؛ فتكون المكنة من الشّبع، وتركه حاصل، مع أنّ حصول الشّبع بفعل الله –تعالى–، فكذلك هاهنا.

وهؤلاء يقولون إنّ هذه المقالة ليست من الخبر في شيء، فإنّنا ميّزنا بين الحيوانات وغيرها بالتّمكّن[3] من الأخذ والتّرك. وعلى هذا صحّ خطاب العبد بالفعل والتّرك، وصحّ المدح والذّمّ، وهو مذهب أبي الحسن الأشعري وأكثر أصحابه.

* الثّاني: أنّ قومًا زعموا أنّ العبد متمكّن من ترجيح الفعل على تركه وبالعكس، لكنّ قدرته غير تامّة مستقلّة بالتّأثير في حصول ذلك الفعل. فمتى اتّجهت داعيته إلى الفعل، حصل ذلك الفعل عند مجموع قدْرة الله –تعالى– <...>[4] وقدرة العبد. ويشبه[5] أن يكون هذا قول الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، لأنّه كان يقول: "الفاعل يفعل بمُعين".

---

[1] وردت كلمة: **بيننا** مضافة في الهامش.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **وقدرة الله تعالى**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبه، وإضافة هذه الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] غير منقوطة في الأصل.

* الثّالث: وجود الفعل إنّما يقع بقدرة الله –تعالى–، إلاّ أنّ كونه طاعة، ومعصية، وتعظيمًا[1]، وإهانة، واستحْقاقًا، وأحوال ثابتة للفعل، وتلك الأحوال إنّما تحصل بقدرة العبد، وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاّني.

فهذه[2] جملة أقوال القائلين بالكسب.

ومن النّاس مَن سلّم أنّ المؤثّر في حصول الفعل عند توفّر الدّاعي للعبْد ليس إلاّ قدرته وداعيته، ولكنّ الموجد لتلك[3] الدّاعية والقدرة هو الله –تعالى–، وتلك الدّاعية مع تلك القدرة موجبة للفعْل؛ وكان ذلك الفعل واجب الوقوع من فعل الله –تعالى–، وممْتنع الوقوع عند عدم فعْل الله –تعالى–؛ فيكون ذلك مسْتند إلى الله –تعالى– بالواسطة.

وهذا مذهب الجمهور من الفلاسفة ومذهب أبي الحسين البصري؛ لأنّه، وإن كان في الظّاهر يدّعي المبالغة في إنكار الجبر، حتّى ادّعى الضّرورة فيه. لكنّ مذهبه الصّحيح أنّ القادر لا يحْصل منه مقدوره إلاّ عند حصول الدّاعية؛ فإنّ حصول الفعْل عند حصول الدّاعية؛ وأنّ حصول الفعْل عن[4] الدّاعية واجب. ثمّ تلك الدّاعية لا بدّ أن تنتهي إلى داعية هي فعل الله –تعالى– في العبد ابتداءً؛ فيكون فعل العبد الواجب الحصول عند فعْل الله، وممتنع الحصول عند عدمه.

وإذا كانت هذه الأشياء مذهبًا له، فكيف يمكنه الخلاص عن الخبر معها، وهو أيضًا مذهب إمام الحرمين.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **فهذا**.

[3] في الأصل: **لذلك**.

[4] في الأصل: **عند**.

وأمّا المعْتزلة القائلون بأنّ فعل العبْد غير حاصل بقدْرة الله –تعالى–، فقد اخْتلفوا من وجوه:

* أحدها: أنّ الجمهور منهم زعموا أنّ العلم بكون[1] العبد موجدًا اسْتدلاليّ، وزعم أبو عبد الله البصْري وأبو الحسيْن البصْري أنّه ضروريّ.

* وثانيها: أنّ النّظّام والجاحظ وثمامة زعموا أنّه لا فعل للعبد إلاّ الإرادة[2]، [أ = 23 و] وما عداها فهو موجبات الإرادة، لأنّ الفاعل لا بدّ وأن (يكون)[3] مخيَّرًا[4] بين الفعل والتّرك، والخيرة لا تتحقّق[5] إلاّ في الإرادة؛ وأمّا بعد حصول الإرادة الجازمة، فلا بدّ من الفعْل لا محالة، فلا يكون ذلك باخْتياره.

وأمّا المتولّدات، فقد اختلفوا فيها: فزعم ثمامة[6] أنّها أفعال لا فاعل لها، واستبْعده النّاس، وهو غير بعيد.

---

[1] في الأصل: **يكون**.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] وردت كلمة: **يكون** مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] هو أبو معن ثمامة بن أشرس النّميري. قال عنه ابن النّديم: "كاتب بليغ. بلغ من المأمون منزلة جليلة، وأراده على الوزارة فامتنع ... وله من الكتب: كتاب *الحجّة*، وكتاب *الخصوص والعموم في الوعيد*، و*المعرفة*، وعلى جميع ما قال بالمخلوق...". توفّي سنة 213 هـ./828 م.

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص207–ص208؛ *لسان الميزان*، ج2/ص83؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص420–ص421؛ *تاريخ بغداد* للخطيب، ج7/ص145 إلى ص147؛ *ميزان الاعتدال* للذّهبي، ج1/ص372؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص86؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص396.

فلعلّ مُراده منه: أنّ السّبب المولّد[1] هو الواقع باخْتيار القادر، فلا جرْم أن كان فعلاً له. وأمّا المسبّب، فهو معلول السّبب؛ فيكون فعلاً، بمعنى أنّه حدث بعد أن لم يكن؛ ولا فاعل له، بمعْنى أنّ المؤثّر فيه ليس القادر بل الموجب، وهو السّبب المولِّد له.

وهذا التّأويل هو اختيار أبي الحسين البصري وصاحبه محمود.

وزعَم أبو عليّ وأبو هاشم وأصْحابنا أنّ تلك المتولّدات[2] أفْعال للقادر بواسطة الأسْباب؛ والْتزموا -لأجله- كوْن الميّت بل المعدوم فاعلاً، وهو مكابرة.

د – اخْتلفوا[3] في الإنسان، وضبْط المذاهب فيه: إمّا أن يكون جسْمًا و[4]جسْمانيًّا؛ أو لا جسْمًا ولا جسْمانيًّا؛ أو ما يتركّب منهما.

فإن قلنا إنّه جسم، فإمّا أن يكون هذا هو الجسم المشاهد، أو داخلاً فيه، أو خارجًا عنه؛ وكذا إن كان جسْمانيًّا. فالأوّل، وهو الإنسان، هو الجسْم المشاهد؛ فقد قال به الدّهْماء من المتكلّمين من الأشْعريّة والمعْتزلة؛ لكنّهم، وإن صرّحوا بهذا القوْل، رجعوا عنه من حيث لا يعْلمون، على ما سيأتي تقْريره في توجيه انفرادات النّظّام.

وأمّا أنّ الإنْسان عبارة عن جسْم داخل البدن، ففيه وجوه: قيل: إنّ الجسْم لطيفٌ سَرَى في البدن سريان النّار في الفحْم، وهو مذْهب النّظّام.

وهو قريبٌ ممّا اخْتاره أبو الحسيْن وصاحبه محْمود من أنّ الإنْسان هو الأجْزاء الأصليّة الباقية من أوّل عمره إلى الآن.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **المولّدات**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **أو**.

وذهب أبو بكر (أحْمد)[1] بن الأخْشاد أنّه جسْمٌ رقيقٌ مُنْساب في البدن متشكّل بشكْله. ففي كلّ عضْو عضْو من ذلك، فإذا قطع، تقلّص؛ وإذا امْتنع التّقلّص، مات. وهو قريبٌ من <...[2]> قوْل النّظّام.

ج – عن الأسْواري أنّه قال: هو روح في القلْب.
وعن أحْمد بن يحيى [بن] الرّاوْندي[3] أنّه قال: حرارة في البدن تسخّن البدن.
وعن الفوطي[4] أنّه جزْءٌ لا يتجزّأ[5] في القلْب.

---

[1] وردت كلمة: **أحمد** مضافة في الهامش.
[2] ورد حرف الجرّ: **من** مضافا في الهامش.
[3] في الأصل: **الرّيوندي**.
[4] في الأصل: **الغوطي**.
[5] غير منقوطة في الأصل.

وعن معْمر[1] مثْله؛ وقد حُكي[2] عن معْمر مثل قول الفلاسفة، على ما سيأتي شرْحه.

وعن بعْض القدماء أنّه الأخلاط الأربعة؛ ومنْهم مَن جعله الدّمّ؛ ومنْهم مَن زعم أنّه الأرْواح البخاريّة اللّطيفة المتصاعدة من لطيف الأغْذية الواقعة في القلْب والشّريانات.

وأمّا أنّ الإنْسان شيءٌ ليْس <...>[3] بجسْم[4] ولا قائم به، فهو مذْهب الجمْهور من الفلاسفة وأكثر النّصارى؛ ومن المتكلّمين من الشّيعة، مذهب النّوبختيّة[5]؛ ومن المعتزلة، [أ=23 ظ] مذهب معمر؛ ومن الفقهاء، مذهب الحكيمي[6]، وأبي[7] زيد الدّبوسي[8]، وأبي

---

[1] هو معمر بن عبّاد السّلمي، أبو المعتمر –وقيل: أبو عمر–. نشأ في البصرة. وأخذ الاعتزال عن عثمان الطّويل تلميذ واصل. وكان ملمًّا بالفلسفة اليونانيّة. وذكر ابن النّديم في *الفهرست* أنّ لمعمر من الكتب: *الجزء الذي لا يتجزّأ*، *المعاني*، *الاستطاعة*، *اللّيل والنّهار*... وصفه الشّهرستاني بأنّه "من أعظم القدريّة في تدقيق القول بنفْي الصّفات ونفي القدر خيره وشرّه من الله. روى عبد الجبّار أنّه مات مسمومًا –وقيل غير ذلك–. سمّي هو وأصحابه: أصحاب المعاني، وذلك أنّ كلّ شيء عنده يتحرّك ويسكن لمعنى فيه. وروى البغدادي أنّه كان ينكر أنّ الله قديم، مع وصفه له أنّه أزليّ". توفّي سنة 215 هـ.

حول ترجمته راجع: *الانتصار*، ص22–ص23؛ *اللّباب* لابن الأثير، ج3/ص161؛ *لسان الميزان*، ج6/ص71؛ *الفصل* لابن حزم، ج3/ص72، وص82، وص88، وص114، وص117، وص133، وص158، وص174؛ *في علم الكلام*، ج1/ص253 إلى ص258؛ *الأعلام*، ج8/ص190؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص504 إلى ص517؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص397.

[2] في الأصل: **يحكي**.

[3] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **شيء**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

حامد الغزالي، وأبي قاسم الرّاغب.

ثمّ القائلون بها[1] اختلفوا في تعلّقها[2] بالبدن: فزعم فرفوريوس[3] أنّها تتحدّد[4] بالبدن، ولأجْل ذلك تصير النّفس والبدن إنسانًا واحدًا؛ وزعم العظماء من الحُكماء، كأفلاطون وأرسطو وغيرهما، أنّ الإنسان هو ذلك الجوهر، وهذا البدن آلة لها[5] في أفعالها.

ثمّ هؤلاء زعموا أنّه لا يجوز أن يكون تعلّقها بالبدن تعلّق النّجّار بالقدّوم والمنْشار، أعني أنّها [لا] تكون بحيْث تترُك[6] البدن مرّة وتعود[7] إليه أخرى؛ فإنّ ذلك باطلٌ بالمشاهدة.

ولا يجوز أن يكون تعلّقها بالبدن تعلّق الحاجة الذّاتيّة، فإنّها مجرّدة في ذاتها.

ذكره ابن عماد الدّمشقي الحنبلي في *شذرات الذّهب* ضمن وفيّات سنة ثلاث وثلاثين وثلثمائة قائلاً: "وفيها [توفّي] الحكيمي مكبرًا -نسبة إلى حكيم جد محمّد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب- ببغداد في ذي الحجّة. روى عن زكريا بن يحي المروزي وطبقته".

[7] في الأصل: **أبو**.

[8] غير منقوطة في الأصل.

وهو أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدّبوسي، الفقيه الحنفي. كان من كبار أصحاب الإمام أبي حنيفة -رضي الله عنه-. وهو أوّل مَن وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود. وله من الكتب: كتاب *الأسرار والتّقويم للأدلّة*. وكانت وفاته سنة بمدينة بخارى سنة 430 هـ.

حول ترجمته راجع: *الجواهر المضيئة في تراجم الحنفيّة* لأبي الوفاء القرشي، ج1/ص339 (باسم عبيد الله)، ج2/ص306؛ *الأنساب* للسّمعاني، ج5/ص306.

[1] في الأصل: **به**. لكنّ الضّمير يعود هاهنا على النّفس، فوجب إيراده في صيغة المؤنّث.

[2] في الأصل: **تعلّقه**. لنفس الأسباب المذكورة في الهامش السّابق.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] أي للنّفس.

[6] في الأصل: **يترك**.

[7] في الأصل: **يعود**.

فلم يبْق إلاّ أن يكون تعلّقها بالبدن تعلّق العاشق عشقًا طبيعيًّا، ولأجله تتألّم النّفس بفساد البدن.

[د –] واختلفوا [في] أنّ البدن هل هو حيّ أم لا؟

فأكثر المتقدّمين زعموا أنّ القوى الحسّاسة قائمة بالبدن.

وأمّا أبو البركات البغدادي، فإنّه زعم أنّ القوى الحسّاسة بأسرها قائمة بالنّفْس وليس في البدن منها شيء.

وأمّا الذين قالوا: النّفس هي المزاج، فهم الذين يزعمون أنّ الأخلاط الأربعة، إذا تخلّطت[1]، حدثت حالة متوسّطة هي المزاج؛ والإنْسان عبارة عن الجسْم المتكيّف بتلك الكيفيّة. وهو قوْل أكثر الطّبيعيّين.

وأمّا الإعدام، فقد اختلف النّاس في الجواهر. فالمنقول عن النّظّام أنّها غير باقية، بل الله –تعالى– يُحدِثها حالاً فحالاً؛ وغيره اتّفقوا[2] على بقائها. والذي عندي أنّ النّظّام إنّما ذهب في هذه المسْألة إلى قول الفلاسفة في أنّ الشّيء حال بقائه لا يسْتغني عن المرجّح. فالنَّقَلَة، لما سمعوا منه ذلك، ظنّوا أنّه منع من بقائه؛ والله أعلم بحقيقة الحال.

ومع ذلك، فيمْكن تقْرير ظاهره بشبْهتيْن:

* فالأولى: أن يكون[3] الجسم حادثًا، إمّا أن يكون عدميًّا، وهو محالٌ، لأنّ الحدوث نقيض أن لا حدوث الذي هو أمر عدميّ، وعدم العدم ثبوت؛ وإمّا أن يكون

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **كون**.

وجودًا، فهو حينئذ إمّا أن يكون <...>[1] زائدًا عليه، فيكون لا محالة حادثًا، فيكون حدوثه زائدًا عليه، فلزم التّسلْسل، وهو محالٌ؛ أو عيْن ذاته، فمتى بطل حدوثه، وجب بطلان ذاته، لكنّه حال البقاء[2] لا يبقى[3] حادثًا، فوجب أن لا تبقى ذاته.

* الثّانية: أنّ الشّيء حال[4] حدوثه مفتقِر إلى المؤثّر القادر[5]؛ فلو بقي[6] حال بقائه، وجب أن يفتقر أيضًا إلى القادر، لأنّ الشّيء حال بقائه هو الذي كان حاصلاً حال حدوثه، والشّيء الواحد لا يخْتلف[7] حكمه اللاّزم لماهيّته في الحالتين، لكنّ افْتقاره حال بقائه إلى القادر محالٌ، لأنّ تأثير <...>[8] القادر في الإيجاد، وإيجاد الموْجود محالٌ؛ فإذن بقاء الحادث محالٌ.

فهذا توْجيه ظاهر قوْل النّظّام.

ثمّ [أ=24 و] نقول: والقائلون ببقاء[9] الجواهر اتّفقوا على أنّه يصحّ العدم عليها، إلاّ ما نقله ابن الرّاوندي عن الجاحظ، فإنّه منع من صحّة العدم عليها بعد وجودها. ويُقال إنّه مذهب الكراميّة. ويُقال إنّه مذهب أفْلاطون من الفلاسفة.

وأمّا الذين حكَموا بصحّة العدم عليها، فقد اختلفوا من وجهيْن:

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **وجودا**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: **حاله**.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **لأنّ تأثير**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] غير منقوطة في الأصل.

* الأوّل: أنّ الطّريق إلى معْرفة هذه الصّحّة: النّقل أو العقل؛ والأوّل مذْهب أبي هاشم.

* الثّاني: الأكثرون على أنّه لا وقت ينتهي الجوهر إليه إلاّ ويصحّ عليه أن يبْقى فيه وأن يعْدم على البدل. ويُقال: من النّاس مَن ذهب [إلى] أنّ هناك وقتًا، متى وصل الجوهر إليه، وجَب عدمه فيه لذاته.

وأمّا الأوّلون، فقد اتّفقوا على أنّه متى عدم، فلا بدّ لعدمه من سبب.

ثمّ اِخْتلفوا فيه على ثلاثة أوْجه:

* الأوّل: أنّ الفاعل يعْدمه؛ ثمّ فيه وجْهان:

- أحدهما: الإعْدام بالقدْرة.

- وثانيهما: الإعدام بالقوْل، وهو أن يقول الله -تعالى-: "أفن"؛ وهو مذْهب أبي الهذيْل[1] والكراميّة؛ وهي[2] إحدى الرّوايتيْن عن القائلين [به] منّا، والخيّاط من المعتزلة؛ وهو قوْل أبي الحسين البصري ومحمود الخوارزمي.

* الثّاني: أنّ الجوهر يفنى[3] لانْقطاع شرطه، وذلك الشّرط عرض. ثمّ ذكروا فيه وجوهًا أربعة:

- فأوّلها: قول مَن زعم أنّ الجوْهر إنّما يبقى ببقاء غير باق؛ فإذا لم يخْلق الله -تعالى- ذلك البقاء في الجوْهر، لم يبق[4].

ثمّ من هؤلاء مَن زعم أنّ ذلك البقاء موْجودٌ لا في محلّ؛ والأكثرون أنّه قائم بالجوْهر، وهو مذهب أبي الحسن الأشْعري، وأكثر أصحابه، وأبي القاسم البلْخي.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: **هو**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

– وثانيها: قوْل مَن[1] زعم[2] أنّ الجوْهر يجب[3] اتّصافه من كلّ جنْس من أجْناس الأعراض بنوع، والأعْراض غير باقية؛ فإذا قطعها الله، عدم الجوْهر؛ وهو قوْل إمام الحرميْن منّا.

– وثالثها: قوْل مَن زعم أنّ الجوهر يسْتحيل خلوّه عن الكوْن، وجنس الكوْن غير باق؛ فإذا لم يخْلق الله الكون في الجوْهر، عدم الجوْهر؛ وهي[4] الرّواية الثّانية عن القاضي منّا.

– ورابعها: قول مَن زعم أنّ الأكْوان، وإن كانت باقية، لكن في المقْدور جنْس من الكوْن لا يصحّ البقاء عليه. فإذا انتهى الجوهر إلى الجهة التي يخْتصّ بها ذلك الكون، حصل فيه ذلك الكوْن، والبقاء غير صحيح عليه، فيفْنى[5] بنفْسه[6] في الثّاني؛ فإذن[7] لم يوجد الله –تعالى– مثله في الجوهر؛ وهو قوْل أحْمد بن أبي علاء من المعْتزلة.

* الثّالث: القوْل بأنّ[8] الجوهر يفنى بحصول ضدّه؛ واتّفقوا على أنّ ذلك الضّدّ ليس بجوهر.

ثمّ أنّه إمّا أن يكون قائمًا بالجوْهر أو لا يكون.

– والأوّل مذهب محمّد بن شبيب[9] وأبي الحسن البرْذعي[10]، فإنّهما زعما أنّ الفناء [أ= 24 ظ] يوجد في الجوْهر ثمّ ينْتفي به ذلك المحلّ في الثّاني.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: **زعموا**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **هو**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **إذا**.

[8] في الأصل: **ما أنّ**.

[9] في الأصل: **شعيب**.

[10] هو أبو الحسن أحمد بن عمر ابن عبد الرّحمان البرذعي. وكان نبيلاً فاضلاً، يُنسب إلى عبّاد بن سليمان. وكان معظَّمًا ببغداد، يختلف إليه كثير من الفقهاء في السرّ، ويُعظَّم إذا حضر مجالس النّظر. حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص300–ص301؛ ابن المرتضى، ص90.

– الثّاني، وهو أن يكون قائمًا بالجوهر؛ فإمّا أن يكون مختصًّا بالجهة، أو لا يكون.

والأوّل مذهب محمّد بن أبي بكر (بن)[1] الأخشاد ومحمّد بن عمر الصّيمري[2]، فإنّهما زعما أنّ الفناء يوجد[3] مختصًّا[4] بجهة ثمّ ينعدم الجوهر.

وأمّا إن لم يكن مُختَصًّا بجهة أصلاً، وهو مذهب أبي عليّ، وأبي هاشم، وأبي عبْد الله، (و)[5]القاضي عبْد الجبّار؛ واتّفقوا على أنّ ذلك الفناء غير باق، وإن كان الجبّائي[6] يزعم أنّ ذلك يُعرف عقلاً، وأبو هاشم زعم أنّه يُعْرف سمعًا.

ثمّ اختلفوا، فزعَم أبو هاشم أنّه إذا وُجد الجزء[7] الواحد من الفناء، فنيت الجواهر بأسرها؛ وليس في المقْدور إفناء بعْضها مع بقاء البعض.

---

[1] وردت كلمة: **بن** مضافة في الهامش.

[2] في الأصل: **الصّميري**.

وهو محمّد بن عمر الصّيمري، أبو عبد الله. من شيوخ المعتزلة البصريّين. وكان من قبل أن ورد إلى أبي عليّ الجبّائي مختلطًا بمتكلّمي بغداد، كأبي الحسين الخيّاط وأبي القاسم البلخي وغيرهما. وكان كالمنتسب إلى عبّاد بن سليمان في كثير من مذاهبه. وكان شديد المعاندة لأبي هاشم مغال في ذلك. وحُكي عن أبي عليّ الجبّائي أنّه كان يقول: "شيخنا أبو عبد الله". وعنه أخذ الشّيخ أبو سعيد السّيرافي علم الكلام. وكان أستاذ أبي بكر بن الأخشيد. وله من الكتب: كتاب *المسائل والجوابات*، وكتاب *نقض كتاب الرّاوندي في الطّبائع*... توفّي سنة 315 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص308–ص309؛ ابن النّديم، *الفهرست*، ص219.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] ورد حرف العطف: **و** مضافًا في الهامش.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

وهذا قول الجبّائي[1] أخيرًا؛ وقال الجبّائي[2] أوّلاً إنّ فناء بعضها ليس فناء الباقي، وهو مذْهب محمّد بن الأخشاد[3].

أمّا الإعادة، فقد ذكرْنا أنّ من النّاس مَن منعها، ومنهم مَن جوّزها.

ثمّ اختلف المجوّزون من وجوه:

* الأوّل: اتّفق الجمْهور منّا ومن المعْتزلة أنّ الإعادة ليْست معنىً.

وذهب القلانسي[4] منّا، وعبّاد، وهشام بن عمْرو، وأبو بكر الزّهريّ إلى أنّها معْنىً؛ وفرّعوا عليه امْتناع إعادة الأعراض.

والقائلون منّا بأنّ الإعادة ليْست معْنىً اتّفقوا على صحّة إعادة الجواهر والأعْراض بأسْرها.

وأمّا المعتزلة، فقد اتّفقوا على صحّة إعادة الجواهر. وأمّا الأعراض، فالتي لا تبْقى، اتّفقوا على اسْتحالة إعادتها.

وأمّا الباقي، فكلّ ما كان مقدورًا للعبْد، اتّفقوا على اسْتحالة إعادته. وأمّا ما لا يقْدر على جنْسه إلاّ الله –تعالى–، وكان مبْتدئًا لا متولّدًا، فقد اتّفقوا على صحّة إعادته. واخْتلفوا[5] في موضعين:

– فالأوّل: أن يكون مقْدورًا لله –تعالى– وللعبد، كالتّأليف وأمثاله. فعند الجبّائي لا تصحّ إعادته؛ وعند أبي هاشم تصحّ.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **عمرو بن الأخشاد**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

– الثّاني: أنّ الواقع من جهة الله –تعالى– بسببٍ هل يصحّ منه (أن يُعيده)[1] <...>[2] ابتداءً؟

قال أبو هاشم في موضع: الأصحّ وجوده لا عن ذلك السّبب بل مبتدئًا؛ وقال في موضع آخر: لا يصحّ في المتولّد عن سبب أن يوجد إلاّ عنه، وإلاّ لزم مقدورَيْن قادرَيْن. فعلى هذا: الباقي، إذا كان متولّدًا من سبب لا يبقى، استحالت إعادته، لأنّه لا يصحّ إعادته إلاّ بواسطة إعادة سببه؛ لكنّ ذلك محال، لاستحالة إعادة ما لا يبقى.

وقال القاضي عبد الجبّار إنّه لا يصحّ إعادة المتولّدات، لأنّ إعادتها لا تمكن إلاّ بواسطة إعادة أسبابها. فتلك الأسْباب، لما كانت غير باقية، امْتنعت إعادتها؛ وإن كانت باقية، فمن حقّها أن يكون لها في كلّ [أ = 25 و] حال سبب على حدة[3]. فإذا أُعيد ذلك السّبب، فمن حقّه أن يوجد على وجْه الابْتداء أجزاءً، أو على وجه الإعادة جزءً؛ فحينئذ يتولّد عنه مسبّبان دفْعة واحدة، وذلك محال، لأنّه ليس عدد أوْلى من عدد، فيلزم أن يتولّد عنه مسبّبات غير متناهية، وهو محال.

ولنتكلّم[4] الآن في الحشر والنّشر، وهو إمّا عن المعاد، وإمّا عمّا يُعاد. أمّا الأوّل، فنقول[5]: أكثر أرباب الملل والنّحل اتّفقوا على القول بالمعاد.

---

[1] وردت عبارة: **أن يعيده** مضافة في الهامش.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **لأنّ تأثير**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **فيقول**.

ونَقلتُ عن الطّبيعيّين[1] من قدماء الفلاسفة إنكاره، وهم القائلون إنّ النّفْس هي المزاج؛ فعند الموت ينْعدم ذلك المزاج، وعود المعْدوم محال؛ فلا جرم كان المعاد محالاً عندهم.

وأمّا جالينوس، فلمّا شكّ في إثبات النّفس، وجوّز أن يكون المرجع بها إلى المزاج، لا جرم شكّ في المعاد. وأمّا الجمهور الأعظم من المسلمين والفلاسفة، فقد اتّفقوا عليه. والمذاهب <...>[2] لا تزيد على ثلاثة.

أمّا القول بالمعاد البدني فقط، أو النّفساني فقط، أو هما معًا.

* أمّا الأوّل، فهو قول الأكثرين من المسلمين. ثمّ اختلفوا من وجهين:

– الأوّل: فيما تجب إعادته حتّى يكون العائد هو الذّاهب بعينه. فقال الجبّائي: الواجب[3] إعادة جميع الأبعاض، حتّى قال فيمَن قُطعت يمينه أنّ الواجب إعادته [بيمينه].

واسْتبْعد أبو هاشم ذلك، وزعم أنّ الذي يجب إعادته هو القدر الذي لا بدّ منه في كوْنه حيًّا.

ثمّ اختلفوا في ذلك القدْر:

فزعم أبو هاشم أنّ ذلك هو التّأليف الذي كان.

وحكى <...>[4] البصْري رجوعه عنه إلى القول بأنّ الواجب إعادة تلك الحياة التي كانت قائمة به، وهو اختياره.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **والمذاهب**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **الأوّل**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

وزعم القاضي عبْد الجبّار أنّ الواجب إعادة الأجزاء التي[1] لا بدّ منها في كوْن الشّخْص حيًّا، لأنّها هي المطيعة والعاصية، والبواقي[2] آلات[3].

فإذا قال لهم قائل: "الأجزاء البدنيّة متبدّلة بالسّمن والهزال، والاعْتداء والانحلال، فما المعاد منها؟"، أجابوا بأنّنا، لما أثبتنا الفاعل المخْتار[4]، فلا يبْعد في أن يحفظ بعض الأجْزاء من البدن من أوّل العمر إلى آخره، فلا يتطرّق إليها التّبدّل أصلاً.

وأمّا الأشعريّة، فعنْدهم البنْية ليست شرطًا للحياة، وكلّ واحد من أجزاء البدن حيّ وحده.

وإذا كان كذلك، سقطت هذه الأبحاث.

– الثّاني: اِخْتلفوا في كيفيّة الإعادة، فمنْهم مَن زعم أنّه –تعالى– يعْدم الجواهر ثمّ يعيدها؛ وهو مذهب أكثر مشائخ المعتزلة، وأصحابنا.

ومنهم مَن قال إنّه –تعالى– يفرّق البنْية ثمّ يركّبها مرّة أخرى؛ وهو مذهب محمود الخوارزمي، وإليه يميل إمام الحرميْن[5] [أ = 25 ظ] منّا؛ وهو قول الكراميّة.

أمّا المعاد الرّوحاني، فالقائل به الفلاسفة. وزعموا أنّ اِلْتذاذ[6] النّفوس بعد المفارقة عن الأبْدان بمعرفة الله –تعالى–، والاتّصال بحضْرته اِلْتذاذ عظيم[7] فوق اللّذّات الجسْمانيّة، وتألّمها بالجهل[8] بالله –تعالى–، والبعد عنه أشدّ [من] الآلام الجسْمانيّة.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **آلاف**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **بالجهد**.

وأمّا الجمْع بين الأمريْن، فالقائل به جمْهور النّصارى والتّناسخيّة[1].

والإمام الغزالي قد ذهب إلى ما يقْرب منه، فإنّه زعم أنّ الإعادة إنّما تكون[2] بأن يُعيد[3] الله النّفْس النّاطقة إلى بدن يخْلقه[4] ابتداءً.

* الثّاني: البحْث عن موْضع الإعادة، فالملّيّون[5] اتّفقوا على أنّ دار الجزاء غير هذا العالم.

ومن النّاس مَن زعم أنّ دار الجزاء هو هذا العالم.

والأوّلون فريقان:

- فأتباع الأنْبياء -وهم المسْلمون، واليهود، والنّصارى- زعموا أنّ دار الجزاء غير هذا العالم، وأنّه -تعالى- يجْمع الأشْخاص هناك، فيوصل إلى كلّ واحد ما يسْتحقّه.

ثمّ اختلفوا من وجوه:

- الأوّل: أنّ تلك الدّار هل هي مخلوقة الآن أم لا؟

فالجمهور الأعظم من المسْلمين زعموا أنّها مخلوقة، وأبو هاشم وأبوه أنْكراه[6].

---

[1] يقول الشّهرستاني في التّناسخيّة: "قالوا بتناسخ الأرواح في الأجساد، والانتقال من شخص إلى شخص. وما يلقى الإنسان من الرّاحة والتّعب والدّعة والنّصب، فمرتّب على ما أسلفه من قبل وهو في بدن آخر جزاء على ذلك. والإنسان أبدًا في أحد أمرين: إمّا في فعل، وإمّا في جزاء؛ وما هو فيه: فإمّا مكافأة على عمل قدّمه، وإمّا عمل ينتظر المكافأة عليه. والجنّة والنّار في هذه الأبدان، وأعلى عليّين درجة النبوّة، وأسفل السّافلين: دركة الحيّة. فلا وجود أعلى من درجة الرّسالة، ولا وجود أسفل من دركة الحيّة. ومنهم مَن يقول: الدّرجة الأعلى درجة الملائكة، والأسفل درجة الشّياطين. وهم يخالفون بهذا المذهب سائر الثّنويّة، فإنّهم يعنون بأيّام الخلاص: رجوع أجزاء النّور إلى عالمه الشّريف الحميد، وبقاء أجزاء الظّلام في عالمه الحسيس الذّميم".

انظر: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ج1/ص253-ص254.

[2] في الأصل: **يكون**.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: **أباه أنكروه**.

– والثّاني: أنّ تلْك الدّار، بعد دخول الخلق فيها هل تبْقى أبدًا أو تفنى. الجمهور الأعظم على بقائها[1] أبدًا، خلافًا لجهْم بن صفوان.

– الثّالث: أنّ تلك الدّار لو بقيت أبدًا، فالعذاب هل يبْقى أبدًا؟

نُقل عن الجاحظ أنّ أهل النّار يصيرون[2] على طبْعها ولا يتأذّون منها؛ كما أنّ دود الخلّ، لما كان على طبيعة الخلّ، لا يتأذّى منه.

– الرّابع: لو بقيت الآلام واللّذّات، فهل تبقى حركاتهم أم لا؟

ذهب أبو الهذيل إلى أنّهم ينْتهون إلى سكون دائم يلتذّ[3] أهل الجنّة ويتألّم أهل النّار به.

– الخامس: اخْتلفوا في أنّ حركات أهل الآخرة اضْطراريّة أم اخْتياريّة؟

ذهب أبو الهذيْل إلى أنّها اضْطراريّة خلافًا للباقين.

وأمّا أتباع المثنيّين[4]، كالمانويّة والدّيْصانيّة، فقد زعموا أنّ السّعادة بالاتّصال بالنّور الأعْظم، والشّقاوة بالاتّصال بالظّلام الأعظم.

وأمّا القائلون بأنّ دار الجزاء هو هذا العالم، فقد اخْتلفوا فيه[5]. فرأيتُ في بعْض الكتب، عن بعْض الفلاسفة، أنّه جعل الموضع الذي تحت القطب الشّماليّ جنّة، وزَعم أنّه موضع الملائكة؛ والموضع الذي تحت القطب الجنوبيّ نارًا، وجَعله موْضع الشّياطين والعفاريت؛ وزعم أنّ الأرواح الطّاهرة تُثاب[6] تحت القطب الشّماليّ، والأرْواح الخبيثة تُعذَّب هاهنا.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: **يصرّون**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: **به**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

ومنهم مَن جعل بعض طبقات العناصر من الهواء والنّار جنّة وناراً. والصّابئة زعموا أنّ موْضع الثّواب هو فلك البروج، والاتّصال بالكواكب هو موضع[1] العذاب ظلمة المرْكز.

وأمّا [أ=26 و] التّناسخيّة، فإنّها زعمت أنّ الأرواح الطّاهرة تُردّ إلى أبدان متنعّمة في هذا العالم، وذلك هو الثّواب؛ والأرْواح الرّديئة تُردّ إلى أبدان شقيّة، وذلك هو العذاب.

ثمّ اخْتلف[2] هؤلاء، فمنهم مَن لم يجوّز ردّ الأرواح البشريّة (إلاّ)[3] إلى بدن آخر بشريّ؛ ومنهم مَن جوّز ردّها إلى جميع الأبْدان الحيوانيّة؛ ومنهم مَن جوّز [ردّها][4] إلى النّبات والمعادن؛ ومنهم مَن جوّز ردّها إلى <...>[5] الجمادات، وزعم أنّ الرّوح الإنسانيّ إذا رُدّ إلى بدن آخر إنسانيّ، فهو النّسْخ؛ وإن رُدّ إلى بدن <...>[6] حيوانيّ، فهو المسْخ؛ وإن رُدّ إلى جسم نباتيّ، فهو الفسْخ؛ وإن رُدّ إلى جسْم جماديّ، فهو الرّسخ.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت كلمة: **إلاّ** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **جوّزها**.

[5] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **النّبات**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **آخر إنسانيّ فهو**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

وأمّا الهنْد[1]، فإنّهم يُثبتون الجنّة والنّار. (والتّناسخيّة)[2] [منهم] يقولون إنّ الرّوح بعد المفارقة قد تدخل الجنّة مدّة، ثمّ تخرج[3] منها وتتعلّق ببدن آخر على سبيل التّناسخ، وتنزل إلى هذا العالم مرّة أخرى، ولا خلاص لها[4] بالكلّيّة عن الولادة والموْت إلاّ بالوصول إلى البشريّة.

وسيأتي شرْح قولهم فيه، إن شاء الله –تعالى–.

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص250): "قد ذكرنا أنّ الهند أمّة كبيرة، وملّة عظيمة، وآراؤهم مختلفة. فمنهم البراهمة، وهم المنكرون للنّبوّات أصلاً. ومنهم مَن يميل إلى الدّهر؛ ومنهم مَن يميل إلى مذهب الثّنويّة، ويقول بملّة إبراهيم –عليه السّلام–، وأكثرهم على مذهب الصّابئة ومناهجها: فمن قائل بالرّوحانيّات، ومن قائل بالهياكل، ومن قائل بالأصنام؛ إلاّ أنّهم مختلفون في شكل الهياكل التي ابتدعوها، وكيفيّة أشكال وضعوها. ومنهم حكماء على طريق اليونانيّين علمًا وعملاً.

انظر: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ج2/ص250.

[2] وردت عبارة: **والتّناسخيّة** مضافة في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **له**.

الموضع السابع
البحث عن أحكام الله -تعالى-

وعُمدة هذا الباب: أنّ حُسْن الأشياء وقُبْحها فيما يرجع إلى كوْن الفعل واجبًا أو[1] محْظورًا[2]، هل هو لوجوه عائدة إلى تلك الأفعال أم لا؟

فالصّابئة، والتّناسخيّة، والبراهمة، والمعْتزلة، والكراميّة، وجمْهور الخلْق قالوا به، والأشعريّة نفوه[3].

وأمّا ما وراء ذلك من أنّ الله -تعالى- لا يفعل الفسْخ، وأنّه يفعل لغرض[4]، والقول في التّكْليف[5] واللّطْف والآلام والأعْراض، وغيرها من التّفاريع[6] الكثيرة، فهي من فروع هذا الأصْل.

ثمّ أنّ القوْل في التّكْليف[7] والآلام لشدّة نُفْرة النّاس عن اِلْتزام المشاقّ الذي هو التّكْليف، والْتزام المشاقّ الذي هو الإيلام، صار منْشأ المذاهب والأقوال.

ونحن نشير إلى معاقدها.

أمّا الآلام، فنقول: للنّاس فيه قوْلان:

- أحدهما: أنّ البهائم والأطْفال لا تتألّم[8]، وهم البكْريّة[9].

---

[1] في الأصل: **و**.

[2] في الأصل: **محظور**.

[3] في الأصل: **نفوها**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **التّكلّف**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **التّكلّف**.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

– وأمّا العقلاء، فإنّهم يتألّمون بقدْر اسْتحقاقهم للعقوبات.

ومنهم مَن اِعْترف بذلك، وهم فريقان: منهم مَن زعم أنّ تلك الآلام ليْست بأفعال الله –تعالى–؛ ومنهم مَن قال إنّها أفعاله –تعالى–.

والأوّلون فرق: منهم الثّنويّة[1] الذين نسبوا الخيرات إلى النّور، والشّرور إلى الظّلمة؛ ومنهم المجوس الذين نسبوا الخيرات إلى زادان[2]، والشّرور إلى الشّيْطان؛ ومنهم المفوّضة والصّابئة الذين زعموا أنّ الله –تعالى– فوّض أمر هذا العالم إلى الكواكب، فمنها سعود مسعدة، ومنها نحوس مؤْذية؛ ومنهم[3] الأحْكاميّة، وقولهم قريب[4] من قول الصّابئة، والتّفاوت بينهما بالإيجاب والاختيار؛ ومنهم الحرْيانيّة القدماء الذين زعموا [أ=26 ظ] أنّ سبب حدوث هذا العالم: امتزاج النّفْس بالطّبيعة، وهو الذي اخْتاره محمّد بن زكّرياء؛ ومنهم القائلون إنّ سبب حدوث هذه الآلام أنّ المادّة التي منها كَوَّن الله –تعالى– <...>[5] هذه الحيوانات لا تقْبل[6] التّركيب المتقَن الخالي من[7] الآفات، فلذلك ركّبها الله –تعالى– على أحسن الوجوه، مع أنّها لم تَخل[8] من جهات الخلل.

وأمّا الذين نسبوا هذه الآلام إلى الله –تعالى–، فمنهم مَن زعم أنّ كلّ ما يفعله الله –تعالى–، فهو حسن وصواب، لأنّه لا يُسأل عمّا يفعل، وهم الأشعريّة؛ ومنهم مَن جعل

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **زادان**.

حول ترجمته راجع: ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص166–ص167.

[3] في الأصل: **منها**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **منها**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **من**.

[8] غير منقوطة في الأصل.

السّبب فيه الجناية السّابقة، وهم التّناسخيّة على ما هو؛ ومنهم مَن جعل الغرض[1] فيه: السّبب الأحقّ، وهم المعتزلة، وبينهم اخْتلاف[2] في أنّ الغرض[3] هل يكْفي في حسن الإيلام أم لا بدّ معه من الاعتبار أم لا؟

---

[1] في الأصل: **الغوص**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **الغوص**.

الموضع الثّامن
النبوات

اتّفق الملّيّون على إمكان النّبوّات و[1]وقوعها.

ومنْهم مَن أوجبه عقلاً على الله –تعالى– بناءً على الحسْن والقبح. والأكثرون من المعتزلة والجمهور منّا ما أوْجبوه.

واختلفوا في أنّه هل يَتوقّف ثبوت نبوّته على ظهور المعْجز عليه؟

فنُقل عن ثمامة بن الأشرس أنّه لا حاجة إليه، بل مهما أتى بالشّريعة العريّة عن التّناقض والخلل كان نبيًّا. ولعلّه إنّما أخذ هذا عن الفلاسفة المعْترفين بالنّبوّة، فإنّهم يقولون: لا معْنى للنّبيّ إلاّ الشّخْص الذي يدْعو إلى المسْتحسَنات[2] العقليّة، وحاصلها يرجع إلى الانقطاع عمّا سوى الله –تعالى– والإقبال على الله –تعالى–.

وقد يميل الجاحظ إلى طريقة ثمامة، حيث حاول إثْبات نبوّة نبيّنا محمّد –عليه السّلام– بتصفّح أخْلاقه الجميلة الحميدة وأفعاله المرضيّة، وهو اخْتيار الإمام الغزالي في كتاب *المنقذ من الضّلال*.

وأمّا الباقون، فقد اتّفقوا على أنّه لا بدّ من المعْجز، واختلفوا في كيفيّة حصول النّبوّة.

فالجمْهور من المتكلّمين زعموا أنّه لا معنى لها، إلاّ أنّ الله –تعالى– اصْطفى شخصًا وأكْرمه بأن جعله واسطة بينه وبين سائر الخلائق.

وذهب الجمْهور من الفلاسفة وكثير من الصّوفيّة إلى أنّه لولا امْتياز نفس النّبيّ –عليه السّلام– عن سائر النّفوس بخاصّية لأجلها اسْتحقّت النّبوّة، وإلاّ لَمَا حصلت.

---

[1] ورد حرف العطف: **و** مضافًا في الهامش.

[2] غير منقوطة في الأصل.

ثمّ اخْتلفوا[1] في أنّه هل <...>[2] في قوّة البشر اكْتساب[3] تلك الخاصّية أم لا؟

واخْتلفوا في جواز الكرامات، فجمهور المعتزلة منعُوه إلاّ أبو الحسيْن وصاحبه محمود الخوارزمي.

وأمّا ابن الأخْشاد منْهم، فإنّه جوّزه عقْلاً ومنعه سمْعًا.

وأمّا جمْهور أصحابنا، فإنّهم جوّزوه إلاّ الأسْتاذ أبو الإسْحاق.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **هو**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير مقروءة في الأصل.

الموضع الواسع
في الوعد والوعيد، والأسماء والأحكام

أمّا الأوّل، اختلف المسلمون في صاحب الكبيرة، والوجوه التي يمكن أن يُقال فيها أربعة:

* **أحدها**: القطْع بأنّه لا يُعاقَب، وهم المرْجئة الخالصة الذين يقولون: المعْصية لا تضرّ مع الإيمان.

* **وثانيها**: القطْع بأنّه يُعاقَب، وهم المعتزلة الوعيديّة؛ وهؤلاء اختلفوا: منهم مَن حكم بأنّه يفتح من الله -تعالى- العفو، وهو مذْهب البلْخي وأصحابه؛ ومنهم مَن جوّزه عقْلاً ومنع منه سمعًا، وهم أكثر البصريّين.

ثمّ اختلفوا[1] من وجه آخر، وهو أنّه هل يبْقى[2] مخلّدًا في النّار أم لا؟ فأكثر الوعيديّة حكموا بالتّخْليد[3]، والخالدي[4] زعم أنّه يخْرج[5] من النّار.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو أبو الطيّب محمّد بن إبراهيم بن شهاب، عُرف باسم الخالدي. صنّفه ابن المرتضى ضمن الطّبقة العاشرة من طبقات المعتزلة. وكان فقيهًا متكلّمًا، أخذ الكلام عن البرذعي. وهو بصريّ المنشإ بغداديّ المذهب يتعصّب لهم على البصريّة. كان يميل إلى الإرجاء ويتشدّد فيه.

حول ترجمته راجع: ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص24، ص114، ص171، ص193.

[5] غير منقوطة في الأصل.

* **وثالثها**: الذين قطعوا بأنّ الله -تعالى- يعاقب صاحب الكبيرة في الجملة، وقطعوا بأنّه لا يخلّدهم[1]، وقطعوا أيضًا بالعفو عن بعضهم، لكنّه يوقَف في أمْر كلّ واحد من العُصاة، وهو مذْهب أبي حنيفة وأكثر أهل السّنّة واختيارنا؛ ومنهم مَن توقّف في الكلّ، لأنّه ليس في شيء منها دلالة عقليّة ونصوص الوعد والوعيد متعارضة.

وأمّا الثّاني، فهو بحْث لفظيّ.

والمسْلمون اختلفوا اختلافًا فاحشًا، ونحن نشير إلى قليل منها، فنقول:

اختلفوا في تفْسير[2] الإيمان في مصطلح الشّرع، بعد اتّفاقهم على أنّه التّصديق في أصل اللّغة.

فمنهم مَن جعله عمل القلْب، ثمّ فيه وجهان: منهم مَن زعم أنّه المعْرفة، وهو مذهب جهْم بن صفوان وإحدى الرّوايتيْن عن الأشعري، وأكثر أهْل الدّين -لا سيما الشّريف المرْتضى[3]-؛ ومنهم مَن زعم أنّه التّصْديق، وهو مذْهب الأشْعري الظّاهر[4].

ومنهم مَن زعم أنّه عمل الجوارح، ولهم فيه وجهان: منهم مَن خصّها بالواجبات، ومنهم مَن أدخل المندوب فيها؛ ومنهم مَن زعم أنّه عبارة عن التّلفّظ بكلمتيْ الشّهادة، وزعَم أنّ المنافق مؤمن، وهو مذْهب الكراميّة؛ ومنهم مَن زعم أنّه عبارة عن التّصْديق بالقلْب والإقْرار باللّسان، والعمل بالأرْكان، وهو مذْهب السّلف -رضي الله عنهم-.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] هو عليّ بن الحسين بن موسى بن أحمد بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين ابن عليّ، أبو القاسم البلوي الحسيني، الشّريف المرتضى. توفّي في ربيع الأوّل سنة 436 هـ. ودُفن في داره، ثمّ نُقل إلى المشهد الحسيني بكربلاء.

حول ترجمته راجع: *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج13/ص146 إلى ص157؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج1/ص336؛ *معالم العلماء* لابن شهراشوب، ص60 إلى ص63؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص402؛ *روضات الجنّات* للخوانساري، ص374.

[4] في الأصل: **وهو مذهب الظّاهر الأشعريّ**.

الموضع العاشر
الإمامة

الخلاف في هذا الباب، وإن كان حقيرًا جدًّا، بالقياس إلى الأصول التي تقدّمت، إلاّ أنّه صار أعظم من كلّ أمْر[1] لوجهيْن:

* **الأوّل**: امْتزاج الشّهوة (به)[2]، وهو الميل إلى الأغراض العاجلة من حبّ الرّئاسة والتّفوّق ونصرة الرّجال.

* **الثّاني**: امْتزاج الغضب به، وهو التّعصّب الشّديد. فإنّ التّعصّب للأشخاص المخْصوصة المحْسوسة فوق التّعصّب للعقائد المجرّدة، لشدّة إلف النّفس بالمحْسوسات. وقد انتهى ذلك إلى أن جعلت الإماميّة[3] هذه المسألة عقليّة محْضة.

فنقول[4]: اخْتلف[5] النّاس فيها: منهم مَن قال بوجوبها، ومنهم مَن لم يقلْ به.

أمّا القائلون بوجوبها، فمنهم مَن قال بوجوبها عقْلاً، ومنهم مَن قال بوجوبها سمْعًا.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] وردت كلمة: **به** مضافة في الهامش.

[3] اصطلاح "الإماميّة" يتضمّن أمرين يميّزان فرقة الشّيعة: أحدهما خاصّ، والثّاني عامّ. أمّا الأوّل: فقولهم بأنّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على الخليفة الإمام من بعده بالاسم. وأمّا الثّاني: فقولهم بالإمامة عمومًا بأنّها ركن الدّين وقاعدة الإسلام، وأنّها من العقائد، وأنّ الإمام يُعتمَد في تنْصيبه على النصّ والتّعيين لا على البيعة والاختيار؛ بمعنى أنّها ليست من المصالح العامّة التي تُفوّض إلى النّاس. واستند رأيهم في الإمام والإمامة إلى قولهم بالعصمة.

انظر: *الفرق بين الفرق* للبغدادي، ص234 من طبعة عبد الحميد.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

أمّا القائلون بوجوبها عقلاً، فمنهم مَن قال بوجوبها على الله –تعالى–؛ ومنهم مَن قال بوجوبها على الخلق.

أمّا [أ =27 ظ] الذين قالوا بوجوبها على الله –تعالى– عقْلاً، فهم الإماميّة، ثمّ ذكروا في وجه وجوبها[1] أوجه:

– أحدها: أن يكون لطْفًا في الزّجر عن المسْتقبَحات العقْليّة، وهو قول الإثْناعشريّة[2].

– وثانيها: أن يكون لطفًا في تعلّم الدّين ومعْرفة الله –تعالى–، وهو قول الشّيعة.

– وثالثها: أن يعلّمنا الكتاب ويرْشدنا إلى الأغْذية الصّالحة والسّموم المؤذية، وهو قول متقدّميهم.

---

[1] في الأصل: **وجوبه**.

[2] غير مقروءة في الأصل.

إنّ الذين قطعوا بموت موسى الكاظم بن جعفر الصّادق، وسمّوا قطعيّة، ساقوا الإمامة بعده في أولاده، فقالوا: الإمام بعد موسى الكاظم: ولده عليّ الرّضا، ومشهده بطوس؛ ثمّ بعده: محمّد التّقيّ الجواد أيضًا، وهو في مقابر قريش ببغداد؛ ثمّ بعده: ابنه محمّد القائم المنتظَر الذي هو بسرّ مَن رأى، وهو الثّاني عشر. هذا هو طريق الإثناعشريّة إلى يومنا هذا. إلاّ أنّ الاختلافات التي وقعت في حال كلّ واحد من هؤلاء الإثناعشريّة والمنازعات التي جرت بينهم وبين إخوتهم وبني أعمامهم لا تؤهّلنا اليوم إلى الحديث عن فرقة واحدة بعينها حاملة لهذا الاسم، بل أنّنا نجد الإثناعشريّة في زماننا موزّعين على أكثر من مذهب وقائلين بأكثر من مقالة.

انظر: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص88، و(طبعة ريتر) ص17؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص169، و(طبعة بدران) ج1/ص105؛ *التّبصير*، ص39؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص64، (طبعة آفاق)، ص47؛ *المنية*، ص21، المقريزي، ج2/ص351؛ *التّنبيه* للملطي، ص38؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسن الزّين، ص85 إلى ص94.

وأمّا الذين قالوا بوجوبها على الخلق عقْلاً لا على الله، فهو مذهب الجاحظ، وأبي القاسم البلْخي، وأبي الحسيْن؛ قالوا: لأنّ نصب[1] الرّئيس يتضمّن دفْع الضّرر عن النّفْس، وذلك واجب على العبد (لا)[2] على الرّبّ.

وأمّا القائلون بوجوبها سمْعًا فقط، فهم جمْهور أصحابنا، وأكثر المعْتزلة كأبي هاشم[3]، وأبي عليّ، والقاضي عبد الجبّار، وأكْثر الزّيديّة[4].

ولنَقْنع من أمْر الإمامة هاهنا بهذا[5] القدْر، فإنّ الباقي سيأتي في موْضعه.

وهذا آخر ما أردْنا ذكْره من اختلاف الخلْق في المسائل الكلّيّة من أمر المبدإ والمعاد؛ ولنشْرع، بعد ذلك، في شرْح الفرَق.

وبالله التّوفيق.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] ورد حرف النّفي: **لا** مضافًا في الهامش.

[3] في الأصل: **هشام**.

[4] قالت الزّيديّة بأنّ الصّفات ليس معان زائدة على الذّات، وهو أصل معتزليّ؛ وقالت بخلق القرآن، وأنّ الله لا يجبر العباد على المعاصي، وأنّ الإيمان لا يزيد ولا ينْقص.

انظر: *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص121 إلى ص137؛ *الإمام زيد* لمحمّد أبي زهرة (وفيه دراسة لحياته وفقهه وعقائده وفرقته من بعده)؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد، ص65-ص66؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص154 إلى ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص137 إلى ص140؛ *مقالات* الأشعري، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129 إلى ص132، و(طبعة ريتر) ص65-ص66؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص72 إلى ص78؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسين الزّين، ص70 إلى ص76؛ *مروج النّهب*، ج3/ص206 إلى ص209؛ *الفهرست*، ص226؛ *موسوعة الإسلام المختصرة* بإشراف هـ. جب، ص651-ص652؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص169 إلى ص177.

[5] غير منقوطة في الأصل.

الباب الثّاني

في شرح أقوال
أهل السّنّة والجماعة

الباب الثاني
في شرح أقوال
أهل السنّة والجماعة

قوْلهم إنّ التّطرّق إلى معْرفة الله –تعالى– ليس إلاّ النّظر، و[أنّ] العالم مُحدَث مخلوق بذاته وصفاته، وأنّ له صانعًا ليس بجسم ولا جسمانيّ، ولا مُختصًّا بالحيّز والجهة أصلاً، ولا يصحّ حلوله في شيء من الحوادث، ولا من المعاني، كما تقوله الكراميّة، ولا من الأحوال، وأنّ ذاته –تعالى– ممْتازة عن سائر الذّوات لحقيقته المخصوصة، فإنّه يصحّ أن يكون مَرئيًّا بالأبصار؛ <...>[1] وإن كان عندي أنّ الطّريق إليه: السّمع فقط.

وفي الصّفات: إثبات المعاني السّبعة القديمة. وأنّ علمه متعلّق بكلّ المعلومات من الأزل إلى الأبد، وقدرته متعلّقة بجميع[2] المقدورات؛ وأنّه لا يجري[3] في ملك الله، ولا (في)[4] ملكوته ما يكون على خلاف تقديره ومشيئته؛ وأنّ كلامه قديم؛ وأنّه –تعالى– هو الموجد لجميع المحدَثات من السّماوات والأرض والنّبات والحيوان، وهو الموجِد لأفعالهم؛ وأنّه [لا] يُقبَّح منه شيء، وكلّ ما يفعله حسن صواب؛ ولا اعتراض لأحد عليه، ولا حقّ لأحد عليه؛ وأنّه –تعالى– لا يخلِّد عقاب أهل الكبائر؛ وأنّنا نقطع بعفو الله وفضله، وإن كنّا لا نقطع في كلّ واحد منهم بعينه؛ وأنّ الأنبياء بُعثوا رحمة من الله على الخلق؛ وأنّ جميع الأخلاق والخلق جائز عقلاً، والكبائر مُمتنع سمعًا؛ ونعتقد أنّ صاحب الكبيرة مؤمن بإيمانه، عاص بفعله المحرّم؛ وأنّ نصب الإمام واجب سمعًا؛ وأنّ الإمام بعد الرّسول: أبو بكر [أ= 28 و]، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ عليّ؛ وأنّه لا يجوز الطّعن في أحد من أصحاب

---

[1] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **وإن كان**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] ورد حرف الجرّ: **في** مضافًا في الهامش.

الرّسول –عليه السّلام–؛ ونعْتقد أنّ جميع ما ورد به السّمع في أمْر المعاد حقّ يجري على ظواهره.

فهذه هي المسائل التي تجب[1] معرفتها بالدّلالة حتّى يكون الرّجل على مذهب أهل السّنّة والجماعة.

واعْلم أنّ أكثر السّلف كانوا على هذه المقالة، وكان بينهم[2] وبين المعتزلة مناظرات، لكنّهم في الأكثر كانوا يتمسّكون في نصرة هذه المذاهب بظواهر الكتاب والسّنّة؛ ولم يزل الأمر كذلك إلى أن وصل الأمر إلى عبد الله بن سعيد بن كلاّب والحارث بن أسد المحاسبي[3] وأبي العبّاس القلانسي[4]، فأرادوا[5] <...>[6] تقريرها[7]؛ ثمّ وصل الأمر إلى

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي، البصري الأصل؛ الزّاهد.أحد رجال الحقيقة. وهو ممَّن اجتمع له علم الظّاهر والباطن. وله من الكتب: كتاب *الرّعاية*، كتاب *شرح المعرفة* وكتاب *المسائل في الزّهد*، وكتاب *آداب النّفوس والبعث والنّشور*. قال السّمعاني: "وعُرف بهذه النّسبة [أي المحاسبي] لأنّه كان يحاسب نفسه". وقال: "كان أحمد بن حنبل –رضي الله عنه– يكرهه لنظره في علم الكلام وتصنيفه فيه، وهجره، فاستخفى من العامّة. فلمّا مات لم يصلّ عليه إلاّ أربعة نفر". وتوفّي في سنة 234 هـ.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج2/ص57–ص58؛ *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص134؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج2/ص207؛ *طبقات* السّلمي، ص56؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج10/ص73؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص430؛ *تاريخ بغداد*، ج8/ص211؛ *طبقات* السّبكي، ج2/ص37.

[4] هو كلاّبي. والكلاّبيّة هم أصحاب عبد الله بن سعيد الكلاّبي. لم يصرّحوا بتكليف ما لا يُطاق، وإن لزمهم من القول بمقارنة القدرة للمقدور. وهو من كبار المجبرة. عاش في أيّام الظّاهريّة بنيسابور تحت ولاية محمود بن سبكتكين.

حول ترجمته راجع: ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص24، ص113.

[5] غير مقروءة في الأصل.

الشّيخ[1] أبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة[2] بن أبي موسى الأشعري، وكان تلميذ أبي عليّ محمّد عبد الوهّاب الجبّائي، وجرت بينهما مناظرات استقرّت عن رجوع أبي الحسن عن مقالته (إلى مقالة)[3] أهل السّنّة، فنصرها وأيّدها وبالغ في تقريرها.

والمناظرة الأخيرة التي جرت بينهما[4] هي التي حكى شيخي[5] ووالدي –رحمه الله– في بعض كتبه: أنّ أبا الحسن دخل يومًا مجلس تذكّر الجبّائي، واختفى[6] عنه، والتمس من بعض مَن كان ثمّة[7] من العجائز أن تسأل المذكور ما يُلقّنها؛ ثمّ قال: "سلي الشّيخ عن

---

[6] وردت في الأصل إضافة لحرف الجرّ: **على**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] في الأصل: **تقديرها**.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري. كان جدّه لأبيه صاحب رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، قدم عليه من اليمن في الأشعريّين، فأسلموا. وأبو بردة كان قاضيًا على الكوفة، وليها بعد القاضي شريح. وكان بلال قاضيًا على البصرة. وهم الذين يُقال في حقّهم: ثلاثة قضاة في نسق. فإنّ أبا موسى –رضي الله عنه–، ثمّ قضى أبو بردة بالكوفة في زمن عثمان –رضي الله عنه–، وكان بلال قاضيًا على البصرة. وكان بلال أحد نوّاب خالد بن عبد الله القسري، فلمّا عُزل، ووُلّي موضعه يوسف بن عمر الثّقفي على العراقين، حاسب خالدًا ونوّابه وعذّبهم، فمات خالد من عذابه ومات بلال من عذابه أيضًا.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص10–ص11؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج3/ص318؛ *تهذيب التّهذيب*، ج1/ص500؛ *خزانة الأدب ولبّ لباب العرب* لعبد القادر البغدادي، ج1/ص452.

[3] وردت عبارة: **إلى مقالة** مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **ثمّ**.

مطيع وطفل وكافر وردوا القيامة، فأخبرني[1] عن حالهم". فقال الجبّائي[2]: "أمّا المطيع، ففي الدّرجات؛ وأمّا الكافر، ففي الدّركات؛ والطّفل من أهل النّجاة". قال السّائل: "فلو أراد الطّفل الوصول إلى درجات المطيع، هل يتمكّن منه؟" قال الجبّائي: "لا". قال السّائل: "لِمَ؟" قال الجبّائي: "لأنّ الله –تعالى– يقول: "إنّه إنّما وصل إلى تلك الدّرجات، لأنّني كلّفته المشاقّ فألزمها؛ وأمّا أنت، فلم تَعمل ذلك، فكيف تَصل إلى تلك الدّرجات؟" قال السّائل: "لو أنّ الطّفل قال: يا إلهي[3]، الذّنب منك لا منّي، حيث أمتّني في الطّفولة[4]". قال الجبّائي[5]: "إنّ الله –تعالى– يقول: "إنّني علمتُ منك إنّك لو بقيتَ[6] لكفرتَ وصرتَ مستحقًّا للعقاب العظيم، فراعيتُ مصلحتكَ وأمتّك على الصّغر".". قال السّائل: "فلو قال الكافر: يا رب، لِمَ راعيتَ مصلحته في هذا المعنى، فما الذي اقتضى ترجيح[7] حاله على حالي؟". فلمّا وصل السّؤال إلى هذا الموضع، انقطع الجبّائي، وعَلم أنّ السّؤال ليس من المرأة، ونظر[8] فرأى أبا الحسن الأشعري، فقصده بالسّوء، فاختفى منه وهرب. وهذا كان آخر عهده".

ثمّ أنّ أبا الحسين البصري أراد أن ينتصر لشيخه، فقال في كتاب *الغرر*[9]: "أنا لا أرضى بالأجوبة التي ذكرتموها، ولأصحابنا في الجواب عنه طريقان: أمّا [أ = 28 ظ] مَن لم يوجب الأصلح في الدّنيا، فإنّه يقول: الطّفل إذا قال لله –تعالى–: "لِمَ أبقيت الزّاهد وكلّفته حتّى صار مستحقًّا للثّواب، وما فعلتَ ذلك بي؟"، فـ لله –تعالى– أن يقول:

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: **الطّفوليّة**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

"التّكليف تعويض لمنافع عظيمة[1]، وهو تفضّل؛ وليس يجب، إذا تفضّلتُ على شخص، أن أتفضّل[2] على غيره، لأنّ للمتفضِّل أن يتفضّل وأن لا يتفضّل[3]".

وأمّا مَن قال بوجوب الأصلح، فإنّه يقول إنّ الله -تعالى- يقول للطّفل: "إنّما أبقيتُ[4] الزّاهد وكلّفته لعلمي أنّه ليس في ذلك مفسدة على أحد من المكلّفين، وأمّا أنت فكنتُ أعلمُ أنّ في إبقائك وتكليفك مفسدة عليهم، فظهر الفرق[5]".

فيُقال[6] له: "إنّك، لما اعترفتَ برداءة الجواب الذي ذكره الجبّائي[7] ذلك اليوم، حصل الغرض[8] من انقطاعه.

وأمّا الآن، فتبيّن ضعف الجوابين اللّذين ذكرهما أيضًا: قوله: "التّكليف تفضّل[9]، ولا يلزم مَن تفضّل[10] على شخص التّفضّل على غيره"؛ فنقول: "تخْصيص[11] أحد الشّخصيْن بذلك التّفضّل دون الغير، إمّا أن يكون لغرض، وإمّا أن لا يكون. فإن كان لغرض، فذلك الغرض إمّا أن يكون عائدًا إلى الله -تعالى- أو إلى العبد؛ والأوّل محال لاسْتحالة عوْد النّفع والضّرر[12] إليه؛ فبتقدير أن يصحّ ذلك، لكنّ السّؤال عائد في أنّه: لِمَ كان أحد

---

[1] غير منقوطة في الأصل.
[2] غير مقروءة في الأصل.
[3] غير منقوطة في الأصل.
[4] غير منقوطة في الأصل.
[5] غير منقوطة في الأصل.
[6] غير منقوطة في الأصل.
[7] غير منقوطة في الأصل.
[8] غير منقوطة في الأصل.
[9] غير منقوطة في الأصل.
[10] غير منقوطة في الأصل.
[11] غير منقوطة في الأصل.
[12] غير مقروءة في الأصل.

ذينك الشّخصين منشأ بحصول ذلك الغرض لله –تعالى– دون الآخر، مع استوائهما[1] في الذّات وجميع اللّوازم؟ وإن كان الغرض عائد إلى العبد، فالغرض: إمّا جلب المنفعة أو دفع المضرّة. والأوّل باطل، لأنّ حاصله أنّ الله –تعالى– منع تلك المنفعة (عن الطّفل)[2] لتحصيل منفعة أخرى لبعض المكلّفين.

وحينئذ يكون السّؤال عائدًا إلى أنّه كان تحصيله لبعض الأشْخاص ومنْعه من البعض أوْلى من العكس؛ والثّاني، وهو أنّه إنّما لم يكلّفه لغرض هو دفع المفسدة عن بعض المكلّفين.

فهذا هو جوابه الثّاني[3]، وسنتكلّم فيه.

وأمّا إن قيل إنّه خصّ أحدهما بذلك[4] التّفضيل لا لغرض أصلاً، فهذا (على)[5] مذهب أبي الحسين محال، فكيف ذهب الآن إليه؟".

وأمّا جوابه الثّاني، وهو (أنّه)[6] عَلم <...>[7] أنّ تكليف الطّفل مفسدة[8] لبعض المكلّفين؛ فنقول: لا معنى للمفسدة إلاّ حصول الضّرر، وتكليف مَن عُلِم أنّه لا يُؤمن سبب[9] لحصول الضّرر لا محالة، فإذا قال الله –تعالى– للطّفل: "إنّني لم أكلّفك لعلمي أنّني، إن كلّفتك، أدّى ذلك إلى الضّرر ببعض المكلّفين"، فللْكافر أن يقول: "إنّه لا مضرّة فوق عقاب الكفْر؛ فإنّك، إن كنت عالما بأنّك لو كلّفتني لصرت مُسْتحِقًّا للعقاب

---

[1] في الأصل: **استوائها**.

[2] وردت عبارة: **عن الطّفل** مضافة في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] ورد حرف الجرّ: **في** مضافا في الهامش.

[6] وردت كلمة: **أنّه** مضافة في الهامش.

[7] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **أنّه**ّ، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] مطموسة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

العظيم، فلمَ تركتَ تكليف ذلك الطّفل لئلاّ يتضرّر به ذلك المكلَّف، وما تركتَ تكليفي حتّى لا أقع في هذه المضرّة؟".

فظهر أنّ الجوابيْن اللّذيْن ذكرهما أبو الحسين عن هذا السّؤال غير جيّديْن.

ثمّ اعلم أنّ أبا الحسن[1] الأشعري [أ=29 و] لما هرب من الجبّائي بسبب[2] هذه المناظرة، ودخل البادية، وبقي هنالك مدّة عشرين سنة مُختفيًا[3] عن المعتزلة، فصنّف كتبًا كثيرة في نقض[4] كتبهم؛ ثمّ أنّ الفقهاء، لما أرادوا إبطال قول المعتزلة، طلبوه واستعانوا به، واجتمع الخلق[5] العظيم عليه من التّلامذة. وكان أجلّ أصحابه رجلان: أحدهما: أبو عبد الله بن مجاهد، وثانيهما: أبو الحسن الباهلي[6].

فأمّا ابن[7] مجاهد، فتلميذه: القاضي أبو بكر <...>[8] محمّد بن الطّيّب الأشعري، ولو لم يكن له إلاّ *النّقض الكبير* في ستّين مجلّدة، و*نقض النّقض* في ثلاثين مجلّدة، و*الهداية* في أربعة وعشرين مجلّدة، لكفاه. فكيف، وله من الكتب النّفيسة (ما)[9] يطول ذكرها؟ وأمّا الباهلي، فتلميذه: الأستاذ أبو إسحاق بن إبراهيم بن محمّد الإسفراييني والأستاذ أبو بكر محمّد بن الحسن بن فورك الإصفهاني، وشهرتهما في العلم والزّهد تغني عن الشّرح.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] صنّفه القاضي عبد الجبّار ضمن الطّبقة العاشرة من طبقات المعتزلة. فهو بذلك معاصر لأبي عليّ الجبّائي.

حول ترجمته راجع: ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص28.

[7] في الأصل: **بن**.

[8] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **بن**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] وردت كلمة: **ما** مضافة في الهامش.

ثمّ أنّ الله –تعالى– عظّم نفع[1] المسلمين بهؤلاء الثّلاثة، فالقاضي أبو بكر تتلمذ[2] له الخلق العظيم من الفقهاء والمتكلّمين، كالقاضي أبي الطّيّب الطّبري[3] وأبي بكر الحرْمقاني والقاضي أبي جعْفر الشّهاني[4] وابن اللّبّان[5].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو أبو الطيّب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطّبري، القاضي الفقيه الشّافعي. كان ثقة صادقًا عارفًا بأصول الفقه وفروعه، محقّقًا في علمه، يقول الشّعر على طريقة الفقهاء. تفقّه بآمل على أبي عليّ الزّجاجي صاحب ابن القاصّ. وقرأ على أبي سعد الإسماعيلي وأبي القاسم بن كجّ بجرجان؛ ثمّ ارتحل إلى نيسابور، وأدرك أبا الحسن الماسرجسي، فصحبه أربع سنين وتفقّه عليه؛ ثمّ ارتحل إلى بغداد وحضر مجلس الشّيخ أبي حامد الإسفراييني. وشرح *مختصر المزني* و*فروع* أبي بكر ابن الحدّاد المصري. وصنّف في الأصول والمذهب والخلاف والجدل كتبًا كثيرة. وعليه اشتغل أبو إسحاق الشّيرازي. واستوطن بغداد ووُلّي القضاء بربع كرخ بعد موت أبي عبد الله الصّيمري؛ ولم يزل على القضاء إلى حين وفاته. وكان مولده بآمل سنة 348 هـ.، وتوفّي في شهر ربيع الأوّل يوم السّبت لعشر بقين منه سنة 450 ببغداد. ودُفن من الغد في مقبرة باب حرب، وصُلّي عليه في جامع منصور.

حول ترجمته راجع ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج2/ص512 إلى ص514؛ *طبقات* السّبكي، ج3/ص176.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] هو أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن عبد الرّحمان بن أحمد بن عبد الله بن محمّد بن النّعمان بن عبد السّلام البكري التّيملي الأصفهاني، المعروف بابن اللبّان. كان فقيهًا شافعيًّا، أخذ الفقه من أبي حامد الإسفراييني والكلام من القاضي أبي بكر الباقلاني، وسمع أبا بكر بن المقري وأبا عبد الله ابن مندة وأبا طاهر المخلص... روى عنه أبو بكر الخطيب... وُلّي قضاء ايدج. توفّي بأصبهان في جمادى الأوّل سنة 446 هـ.

حول ترجمته راجع: *اللّباب في تهذيب الأنساب*، ج3/ص127.

وأمّا الأستاذان، فقد تتلمذ لهما الأستاذ أبو منْصور عبْد القاهر بن ظاهر التّميمي البغْدادي[1] الذي كان يسير في الرّدّ على المخالفين[2] سيْر الأجال في الأمال. وكان علاّمة العالم في الحساب والمقدّرات والكلام والفقْه والفرائض وأصول الفقْه؛ ولو لم يكن له إلاّ كتاب *التّكملة في الحساب*، لكفاه.

والأستاذ أبو منصور بن أيّوب الأشعري والإمام شاهفور الإسفرائني صاحب *التّفسير* بالفارسيّة؛ وله تصانيف جيّدة في الكلام، *كالأوساط* وغيره.

والأستاذ أبو القاسم القشيري[3] صاحب كتاب *الرّسالة*، شيْخ العلماء والصّوفيّة على الإطلاق. والإمام أبو القاسم الإسفرائيني[4]. والشّيخ[5] أبو محمّد عبد الله الجويني[6].

---

[1] هو الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن محمّد البغدادي، الفقيه الشّافعي الأصولي الأديب. كان ماهرًا في فنون عديدة، خصوصًا علم الحساب، فإنّه كان متقنًا له؛ وله فيه تواليف نافعة، منها كتاب *التّكملة*. وكان عارفًا بالفرائض والنّحو؛ وله أشعار. وذكره الحافظ عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي في سياق *تاريخ نيسابور*، وقال: "ورد مع أبيه نيسابور [...] وصنّف في العلوم وأربى على أقرانه في الفنون ودرّس في سبعة عشر فنًّا. وكان قد تفقّه على أبي إسحاق الإسفرايني وجلس بعده للإملاء في مكانه بمسجد عقيل، فأملى سنين، واختلف إليه الأئمّة فقرؤوا عليه، مثل ناصر المروزي وزين الإسلام القشيري وغيرهما". وتوفّي سنة 429 هـ. بمدينة إسفراين. ودُفن إلى جانب شيخه أبي إسحاق.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص203؛ *إنباه الرّواة على أنباه النّحاة* لجمال الدّين القفطي، ج2/ص185؛ *طبقات* السّبكي، ج3/ص238؛ *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري* لأبي القاسم ابن عساكر الدّمشقي، ص253؛ *بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة* لجلال الدّين السّيوطي، ص310؛ *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي، ج1/ص613.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو الأستاذ الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن هوزان عبد الملك بن طلحة القشيري، أحد مشاهير الدّنيا بالفضل والعلم والزّهد، وأولاده وأهله كلّهم فضلاء مشهورين.

حول ترجمته راجع: *اللّباب في تهذيب الأنساب*، ج3/ص38.

[4] في الأصل: **الإسفرائني**.

ثمّ أنّ إمام الحرمين عبد الملك بن الشّيخ أبي محمّد تلميذ[1] لأبيه في الفقْه والكلام. ثمّ في الكلام صاحب الإمام أبي القاسم الإسفرائيني[2]، وانتهى في العلوم العقليّة والنّقْليّة إلى درجة عالية ومرْتبة عظيمة[3]؛ ولو لم يكن (له)[4] إلاّ كتاب *نهاية المطْلب* في الفقه، وكتاب *الشّامل* في الكلام، لكفاه فخرًا.

وهو عبد الله بن طاهر بن محمّد بن شهفور، أبو القاسم التّميمي الإسفرائيني. نزل بلخ وأقام بها، وتولّى التّدريس بالنّظاميّة. وكان إمامًا فقيهًا، حسن المعرفة بالأصول والفروع، جيّد الكلام في مسائل الخلاف. سمع من جدّه لأمّه أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، وعليّ بن محمّد بن محمّد الطّرازي، وعبد الرّحمان بن حمدان النّصروي وجماعة. وورد بغداد وحدّث بها. توفّي سنة 488 هـ.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج17/ص223؛ *طبقات الشّافعيّة* للأسنوي، ج1/ص196-ص197؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج5/ص63-ص64.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] هو أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمّد حيّويه الجويني، الفقيه الشّافعي، والد إمام الحرمين. كان إمامًا في التّفسير والفقه والأصول والعربيّة والأدب. قرأ الأدب أوّلاً على أبيه أبي يعقوب يوسف يحوين، ثمّ قدم نيسابور واشتغل بالفقه على أبي الطيّب سهل بن محمّد الصّعلوكي، ثمّ انتقل إلى أبي بكر القفّال، واشتغل عليه بمرو، وأتقن عليه المذهب والخلاف وقرأ عليه طريقته وأحكامها. فلمّا تخرّج عليه عاد إلى نيسابور سنة 407 هـ. وتصدّر للتّدريس والفتوى، فتخرّج عليه خلق كثير، منهم ولده إمام الحرمين. وصنّف *التّفسير الكبير* المشتمل على أنواع العلوم، وصنّف في الفقه *التّبصرة* و*التّذكرة* و*مختصر المختصر* و*الفرق* و*الجمع* و*السّلسلة* و*موقف الإمام* و*المأموم*... وسمع الحديث الكثير. توفّي في ذي القعدة سنة 438 هـ.، كذا قال السّمعاني في كتاب *الذّيل*، وقال في *الأنساب*: بل في سنة 434 بنيسابور.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص47-ص48؛ *طبقات المفسّرين* لجلال الدّين السّيوطي، ص15؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج3/ص208؛ *عبر* الذّهبي، ج3/ص188؛ *الشّذرات*، ج3/ص261؛ *الأنساب*، ج3/ص429.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **الإسفرائني**، ووردت غير منقوطة.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: **له** مضافة في الهامش.

ثمّ أنّ الله –تعالى– عظّم النّفع بعلمه وصارت تلامذته أئمّة العالم وشموس الآفاق، فمنهم الإمام حجّة الإسلام أبو حامد محمّد بن محمّد الغزالي –رحمة الله عليهم–.

ولو حسن بالمعتزلة أن يفْتخروا[1] بكثْرة مصنّفات الجاحظ التي أكثرها هذايانات، فأن[2] يحْسن منّا الافْتخار[3] بكثرة مصنّفات<...>[4] [أ=29 ظ] هذا الإمام المطلق، مع نهاية حسْنها وجودتها في العلوم المختلفة[5] العقليّة والنّقليّة، أوْلى.

ومنهم: الإمام أبو القاسم سليْمان بن ناصر الأنصاري[6]، صاحب المصنّفات المشْهورة في الكلام والتّفْسير والكناء[7]؛ (و)[8]الإمام شمْس الإسْلام أبو الحسن الهرّاس، وله تعاليقه[9] في الكلام، لو قلتُ إنّها أحسن ما صُنّف في مذْهبنا لصدقتُ؛ وأقوام يطول ذكْرهم.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **الجاحظ**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وقيل: سلمان بن ناصر الأنصاري، تلميذ أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، الشهير: بإمام الحرمين. وهو صاحب *شرح الإرشاد في الكلام* لشيخه أبي المعالي. وله أيضًا شرحًا على *الغنية* في فروع الشافعية لأحمد بن عمر الشافعي –المعروف بابن سريج–. توفّي في سنة اثنتي عشرة وخمسمائة. حول ترجمته راجع: *كشف الظّنون* لحاجّي خليفة، باب الألف، الجزء الأوّل، ص513 وباب الغين المعجمة، الجزء الأوّل، ص8258.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] ورد حرف العطف: **و** مضافا في الهامش.

[9] في الأصل: **تعليقه**.

ثمّ انْتقل علم الغزالي إلى تلميذه[1] محمّد بن يحيى[2]، واشْتهر علمه إلى أطراف الدّنيا.

وأمّا أبو القاسم الأنْصاري، فقد اسْتفاد منه جمْع عظيم، كالإمام محمّد بن عبد الكريم الشّهرستاني[3]، صاحب *الملل والنّحل*، و*نهاية الإقدام*، والكتب الكثيرة؛ والإمام عبْد الرّحمان الإسْكاف؛ وأبي طاهر العطّاري؛ والإمام أبي الفتح ناصر الأنصاري، وَلد الإمام أبي القاسم؛ ووالدي وشيْخي[4] الإمام أبي حفْص عمر بن الحسين المكّي، وهو الذي من

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] هو محمّد بن يحيى بن أبي منصور العلاّمة، أبو سعد النّيسابوري الشّافعي، محيي الدّين تلميذ الغزالي. برع في الفقه وصنّف في المذهب والخلاف، وانتهت إليه رئاسة الفقهاء بنيسابور. وصنّف *المحيط في شرح الوسيط*، و*الانتصاف في مسائل الخلاف*. قتله الغزّ في شهر رمضان سنة 548 هـ. لما دخلوا نيسابور.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج5/ص197؛ *طبقات* السّبكي، ج4/ص197؛ *وفيّات الأعيان*، ج3/ص359.

[3] هو أبو الفتح محمّد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشّهرستاني، المتكلّم على مذهب الأشعري. كان إمامًا مبرّزًا فقيهًا متكلّمًا. تفقّه على أحمد الخوافي وعلى أبي نصر القشيري وغيرهما. وبرع في الفقه. وقرأ الكلام على أبي القاسم الأنصاري وتفرّد به. وصنّف كتُبًا، منها *نهاية الإقدام في علم الكلام*، وكتاب *الملل والنّحل*، و*المناهج والبيانات*، وكتاب *المضارعة*، و*تلخيص الأقسام لمذاهب الأنام*. كان كثير المحفوظ. دخل بغداد سنة 510 هـ. وأقام بها ثلاث سنين. وظهر له قبول كبير عند العوامّ. وسمع الحديث من عليّ بن أحمد المديني بنيسابور، ومن غيره. وكانت ولادته سنة 467 هـ. بشهرستان. وقال السّمعاني في كتاب *الذّيل*: "سألته عن مولده، فقال: "في سنة تسع وسبعين وأربعمائة". وتوفّي بشهرستان في أواخر شعبان سنة 548 هـ.، وقيل: سنة 549 هـ.، والأوّل أصحّ.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص273 إلى ص275؛ *الوافي بالوفيّات*، ج3/ص278؛ *طبقات* السّبكي، ج4/ص78؛ *لسان الميزان*، ج5/ص263؛ *معجم البلدان* لياقوت الحموي (شهرستان)؛ *عبر* الذّهبي، ج4/ص132؛ *الشّذرات*، ج4/ص149.

[4] غير منقوطة في الأصل.

بحريه[1] اغترفْتُ وبأنْواره اهْتديتُ وبعلْمه انتفعتُ، وهو -رحمه الله- كما كان أبي في الولادة، كان أبي في الإفادة، جزاه الله وجميع أئمّة الإسْلام خيرًا.

واعْلم أنّه ممّا خصّ الله هذه الطّائفة به <...>[2] أنّه ما جرى التّكْفير والتّضْليل[3] بيْنهم البتّة[4].

وأمّا سائر الفرق، فقد يتّفق[5] ذلك لهم، على ما سيأتي شرْحه في مؤْضعه، إن شاء الله -تعالى-.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **به**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

الباب الثّالث

في شرْح فرق المعْتزلة

]الباب[الثالث
في شروح فرق اسم المعتزلة[1]

وقبل[2] الخوْض في المقْصود لا بدّ من مقدّمات:

المعنى
في سبب)هذا([3] الاسم

وفيه وجْهان:

---

[1] حول نشأة هذه الفرقة راجع : الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345 – ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25؛ *الأنساب* للسّمعاني؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201؛ مقال كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40–ص41؛ *التّبصير* للإسفراييني، ص68؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص152؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377– ص378؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم.

[2] في الأصل: **قيل**.

[3] وردت كلمة: **هذا** مضافة في الهامش.

* **الأوّل**: أنّ (عمرو)[1] بن عبيد[2]، لما ترك قوْل الحسن البصري في أنّ صاحب الكبيرة منافق[3]، رجع إلى قوْل واصل[4]، فسُمّي هو وأصْحابه: معتزلة.

---

[1] ورد في الصّلب اسم: **محمود** إلاّ أنّ النّاسخ شطبه واستبدله في الهامش باسم: **عمرو**.

[2] هو عمرو بن عبيد بن باب، أبو عثمان. وُلد في بلخ سنة 80 هـ./699 م. كان جدّه من سبي كابل من جبال السّند. كان ذا علم كثير، واعتبر من المحدّثين والزّاهدين. درس على الحسن البصري الفقه والحديث، وقد أعرض عنه لاعتزاله. قال ابن معين: "لا يُكتب حديثه". وقال النّسائي: "متروك الحديث". وقال ابن حبان: "كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث واعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه، فسمّوا المعتزلة". توفّي سنة 144 هـ./ 761 م.

حول ترجمته راجع: *مروج الذّهب*، ج2/ص270؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص263 إلى ص267؛ *تهذيب التّهذيب*، ج8/ص70 إلى ص75؛ *المعارف* لابن قتيبة، ص243؛ ابن خلّكان، ج2/ص101–ص102؛ *الفهرست*، ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص399 إلى ص404؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص166 إلى ص188؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص361؛ *عيون الأخبار*، ج1/ص209، ج2/ص264؛ الشّريف المرتضى، *الغرر والدّرر*، ص117 إلى ص120؛ كتاب *الانتصار*، ص206، وص241؛ الجاحظ، *البخلاء*، ص232؛ *البيان والتّبيين* للجاحظ، ج1/ص37، وص90، ج3/ص103؛ *المنية والأمل*، ص22 إلى ص24؛ *الفرق بين الفرق*، فهرس الأسماء؛ *الملل والنّحل*، ص17، وص33–ص34؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص264 إلى ص267؛ فهرس *فرق الشّيعة*؛ *بحار الأنوار*، ج11/ص101، وص169؛ *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي، ص250؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص16، وص222–ص223.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو واصل بن عطاء، أبو حذيفة أو أبو الجعد. وُلد بالمدينة سنة 80 هـ. وارتحل إلى البصرة وأقام بها. ويُعدّ واصل مؤسّس مدرسة الاعتزال. وكانت له قوّة بيانيّة، بحيث أنّه كان يتجنّب لثغة كانت في لسانه. ونسب إليه ابن النّديم التّصانيف التّالية: *أصناف المرجئة*، *والتّوبة*، *والمنزلة بين المنزلتين*، وخطبة، *ومعاني في القرآن*، وغيرها من الكتب. من مذهبه: نفي الصّفات، والقول بالقدر، وحرّية الإرادة الإنسانيّة، والمنزلة بين المنزلتين. توفّي سنة 131 هـ.

حول ترجمته راجع: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص381 إلى ص398؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص73 إلى ص120؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص22؛ *الفهرست*، ص202–ص203؛ *وفيّات*

* **الثّاني**: لما مات الحسن البصْري جلس قتادة[1] مجلسه، وكان هو وعمرو بن عبيد رئيسيْن[2] مقدَّميْن من[3] أصحاب الحسن، فجرت بينهما[4] منافرة، فاعتزل عمرو، فجلس قتادة واجْتمع عليه جماعة من أصحاب الحسن، فكان قتادة إذا جلس في مجلسه سأل عن عمرو وأصحابه، فيقول[5]: "ما فَعَلت المعْتزلة؟"، فسُمّوا بذلك[6].

الأعيان، ج2/ص224 إلى ص226؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص329؛ *فوات الوفيّات*، ج2/ص317؛ *لسان الميزان*، ج6/ص214-ص215؛ *البيان والتّبيين*، ج1/ص30 إلى ص41؛ *النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي، ج1/ص313-ص314؛ *معجم الأدباء*، ج19/ص243 إلى ص247؛ *هديّة العارفين*، ج2/ص499؛ *معجم المؤلّفين*، ج13/ص156؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص359 إلى ص361؛ *في علم الكلام*، ج1/ص181.

[1] هو أبو الخطّاب قتادة بن دعامة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث ابن سدوس، السّدوسي البصري الأكمه. كان تابعيًّا وعالما كبيرًا. قال أبو عمرو بن العلاء: "كان قتادة من أنسب النّاس، كان قد أدرك دغفلا، وكان يدور البصرة أعلاها وأسفلها بغير قائد، فدخل مسجد البصرة، فإذا بعمرو بن عبيد ونفر معه قد اعتزلوا من حلقة الحسن البصري وحلقوا وارتفعت أصواتهم، فأمّهم وهو يظنّ أنّها حلقة الحسن؛ فلمّا صار معهم عرف أنّها ليست هي، فقال: "إنّما هؤلاء المعتزلة"، ثمّ قام عنهم؛ فمذ يومئذ سمّوا "المعتزلة". وكانت ولادته سنة 60 هـ. وتوفّي سنة 117 هـ. -وقيل: بل سنة 118 هـ.- بواسط.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج4/ص85-ص86؛ *طبقات* الشّيرازي، ص89؛ *طبقات* ابن سعد، ج7/ص229؛ *المعارف*، ص462؛ *الجرح والتّعديل* لأبي حاتم الرّازي، ج3-2/ص133؛ *معجم الأدباء*، ج17/ص9؛ *نكت الهميان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي، ص230؛ *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ص122؛ *ميزان الاعتدال*، ج3/ص385؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص146؛ *تهذيب التّهذيب*، ج8/ص351؛ *الشّذرات*، ج1/ص153؛ *جمهرة* ابن حزم، ص318.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **في**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] هذه هي التّفسيرات المختلفة التي تحدّثت عن نشوء هذه اللّفظة: القول الأوّل: أنّها تعود إلى اعتزال واصل لمجلس الحسن البصري، أو لقول الحسن له: "اعتزل عنّا". وذلك بسبب خلافه معه في مسألة

تكفير الفاسق أو مرتكب الكبيرة. وهو رأي الرّازي في *الاعتقادات*، ويجمع بين واصل وعمرو. (وانظر أيضًا في نفس المعنى: الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25). والقول الثّاني: إنّ الذي اعتزل الحسن هو عمرو بن عبيد، وعلى أثره سمّي المعتزلة "معتزلة". (انظر في نفس المعنى: *الأنساب* للسّمعاني؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص346؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة). والقول الثّالث: أنّ قتادة بن دعامة السّدوسي (المتوفّى عام 117 هـ.) هو الذي أطلق على عمرو بن عبيد وأصحابه هذا اللّقب. (انظر في نفس المعنى: *خطط* المقريزي، ج2/ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201). والقول الرّابع: أنّ هذا اللّفظ ظهر قبل واصل، فقد أُطلق على الذين اعتزلوا الحرب بين عليّ –رضي الله عنه– وخصومه. وهنا يبدو أنّ المصطلح السّياسيّ سبق المصطلح الكلاميّ، وأنّ أسلاف المعتزلة الكلاميّين هم المعتزلة السّياسيّون. (انظر في نفس المعنى: مقال كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40–ص41). والقول الخامس: أنّهم سمّوا بذلك لأنّهم اعتزلوا قول المسلمين. (انظر في نفس المعنى: *التّبصير* للإسفراييني، ص68). والقول السّادس: أنّ الذي أطلقه عليهم ليس أعداؤهم! وإنّما هم أنفسهم للدّلالة على موقفهم في مسألة المنزلة بين المنزلتين. (انظر في نفس المعنى: *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص152؛ كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، تعريب: عبد الرّحمان بدوي، ص182؛ *التّنبيه والردّ* للملطي، ص40–ص41؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377–ص378؛ *الفهرست*، ص201؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآ الكريم).

المعتزلة
في أن هذا الاسم اسم مدح أم لا؟

اتّفقت المعتزلة على أنّه اسْم مدْح، واسْتدلّوا عليه بالكتاب والسّنّة.

أمّا الكتاب، فهو أنّ هذا الاسم ما ورد في القرآن إلاّ في الاعْتزال عن الشّرك، لقوله -تعالى-: ﴿واعتزلتم وما تدعون من دون الله﴾[1]، ﴿فلمّا اعتزلهم وما يعبدون من دون الله[2]﴾، (فاعتزلوا النّساء في المحيض﴾[3].

وأمّا السّنّة، ما رُوي عن سفيان الثّوري بإسْناده عن النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- أنّه قال: "ستفترق أمّتي على [أ = 30 و] بضْع وسبْعين فرْقة أبرّها وأتقاها <...>[4] المعْتزلة"، ثمّ قال لأصْحابه: "تسمّوا بهذا الاسم لأنّكم اعتزلتم الظّلمة". فقيل له: "سَبقَكَ بها عمْرو بن عبيْد وأصْحابه".

والجواب عن الأوّل: أنّه باطل لقوله -تعالى-: ﴿وإن لم تؤمنوا لي فاعتزلون﴾[5]؛ ولأنّ ورود هذا الاسْم في القرآن لأجل الاحْتراز عن، لا يقْتضي[6] أن تكون هذه الصّيغة[7] مخْتصّة بهذا الموضع، وهو الجواب عن التّمسّك بالحديث، لو سلّمنا بصحّته[8].

---

[1] سورة مريم (19)، الآية 48.

[2] سورة مريم (19)، الآية 49.

[3] سورة البقرة (2)، الآية 222.

[4] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **البتّة**، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] سورة الدّخان (44)، الآية 21.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **صحّة**.

المقدّمة الثّالثة:
فيما[1] أجمعت عليه المعتزلة

اتّفقوا في التّوْحيد: على أنّ العالم مُحدَث، وله صانع قديم قادر عليم حيّ بصير سميع، كلّ ذلك لذاته، لا لمعنى قديم، ولا شبيه له ولا نظير، وليس بجسْم، ولا جوْهر ولا عرْض، ولا في مكان ولا في محلّ؛ وأنّه غنيّ[2] لا تجوز عليه الحاجة، واحد لا ثاني له؛ وأنّه لا يُرَى ولا يُسْمَع ولا يُدْرَك بشيء من الحواسّ؛ وفي العدْل حكيم، يفْعل الحسن ولا يفْعل القبيح، ولا يريده ولا يرْضاه، ولا يأمر به؛ وأنّ أفعال العباد فعلهم ليْس بخلْق[3] الله -تعالى-؛ وأنّه -تعالى- يخْلق[4] الخلْق[5] تعريضًا[6] للثّواب والعقاب، وكلّفهم بعد أن أعْطاهم القدر والآلات، وفعل الألطاف، وأزاح العذْر وأنّه يكلّفهم ما لا يطيقونه.

وفي النّبوّات: على أنّ بعْثه الرّسل هي[7] حسنة[8] وجبت لتعْريف المصالح. ويكون الرّسول معْصومًا ومتميِّزًا بالمعْجز، ولا بدّ من فائدة تَحصل من جهته؛ وأنّ آخر الأنبياء محمّد -عليه السّلام-؛ والقرآن معجز.

---

[1] في الأصل: **فما**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **شيء**.

[8] في الأصل: **حسنت**.

وأطبقوا على الوعيد، والمنْزلة بين المنزلتيْن، إلاّ القليل منهم؛ وأنّ الإمام بعد الرّسول: أبو بكْر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ عليّ، وأكثرهم يقولون: عثْمان ثمّ طلحة والزّبير، ويتبرّؤون من معاوية وعمْرو بن العاص[1].

هذا هو القدر الذي اتّفقوا عليه، ونحن نذْكر الآن بعْض الأكابر من شيوخهم، مع ما لهم من الانْفرادات في الأقوال، على الاخْتصار، إن شاء الله –تعالى–.

---

[1] هو عمرو بن العاصي بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سعد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي القرشي السّهمي، كنيته أبو عبد الله –وقيل: أبو محمّد–، أحد الصّحابة –رضي الله عنهم–. أسلم سنة 8 هـ. قبل فتح مكّة. قاد جيوش المسلمين في غزوة "ذات السّلاسل"، ثمّ ولاّه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– على عمان، فلم يزل عليها حتّى قبض رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. ثمّ ولّى عمر –رضي الله عنه– عمرو بن العاصي بعد موت يزيد بن أبي سفيان فلسطين والأردن. وبعد أن جمع الشّام كلّها لمعاوية كتب إلى عمرو فسار إلى مصر فافتتحها في سنة عشرين للهجرة. فلم يزل عليها واليًا حتّى مات عمر –رضي الله عنه–؛ فأقرّه عثمان –رضي الله عنه– عليها أربع سنين أو نحوها، ثمّ عزله. فلمّا قُتل عثمان –رضي الله عنه– سار إلى معاوية باستجلاب معاوية إيّاه، وشهد صفّين مع معاوية. ثمّ ولاّه معاوية مصر. فلم يزل بها أميرًا إلى أن مات يوم عيد الفطر من سنة 43 للهجرة، وعمره تسعون سنة. ودُفن بسفح المقطم، وصلّى عليه ابنه عبد الله.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج7/ص212 إلى ص215.

وقارن بما ورد في *الملل*، حيث قال الشّهرستاني في ص 46 (طبعة الكيلاني): "واختلفوا في الإمامة فيها نصًّا، واختيارًا".

-1-
أبو حذيفة[1]
واصل بن عطاء الغزّال[2]

قيل إنّه لم (يكن)[3] غزّالاً، لكنّه كان يكثر الجلوس في الغزّالين عند رضيع له.
وقال المبرد[4] إنّه كان يلازم[5] الغزّالين ليعرف المتعفّفات من النّساء ليتصدّق عليهنّ.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] انظر ترجمته في: *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص381 إلى ص398؛ *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري، ج1/ص73 إلى ص120؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج4/ص22؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص202-ص203؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص224 إلى ص226؛ *ميزان الاعتدال* للذّهبي، ج4/ص329؛ *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي، ج2/ص317؛ *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني، ج6/ص214-ص215؛ *البيان والتّبيين* للجاحظ، ج1/ص30 إلى ص41؛ *النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي، ج1/ص313-ص314؛ *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج19/ص243 إلى ص247؛ *هديّة العارفين*، ج2/ص499؛ *معجم المؤلّفين* لعمر رضا كحالة، ج13/ص156؛ *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين، ج2/ص359 إلى ص361؛ *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1/ص181.

[3] وردت كلمة: **يكن** مضافة في الهامش.

[4] هو أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسّان بن سليمان بن سعد ابن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم، وهو ثمالة بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النضر بن الأسد بن الغوث؛ وقال ابن الكلبي: عوف بن أسلم هو ثمالة، والأسد هو الأزد، النّمالي الأزدي البصري، المعروف بالمبرد النّحوي. نزل بغداد، وكان إمامًا في النّحو واللّغة؛ وله التّواليف النّافعة في الأدب، منها كتاب *الكامل* وكتاب *الرّوضة* و *المقتضب*، وغير ذلك. أخذ الأدب عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السّجستاني. وأخذ عنه نفطويه وغيره من الأئمّة. وكانت ولادة المبرد يوم الاثنين عيد الإضحى سنة 210 هـ. -وقيل: سنة 207 هـ.-. وتوفّي يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجّة -وقيل: ذي القعدة-، سنة 286 هـ. -وقيل: سنة 285 هـ.- ببغداد. ودُفن في مقابر باب الكوفة في دار اشتُريت له، وصلّى عليه أبو محمّد يوسف بن يعقوب القاضي.

وذكر الخيّاط أنّ واصلاً كان من مدينة الرّسول –عليه السّلام–، وُلد سنة ثمانين، ومات سنة إحدى وثلاثين[1] ومائة. أخذ العلم عن أبي هاشم عبد الله بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب[2].

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج4/ص313 إلى ص322؛ *نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني* لأبي المحاسن اليغموري، ص324؛ *العبر في خبر مَن غبر* للحافظ الذّهبي، ج2/ص74؛ *إنباه الرواة على أنباه النّحاة* لجمال الدّين القفطي، ج3/ص241.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو أستاذ واصل بن عطاء، فإنّه كان يحكى أنّه كان معه في المكتب في دار أبيه، فأخذ عنه. وكان يأخذ العلم عن أبيه، وذكر عن أبيه أنّه قال في الحسن والحسين: "إنّهما أفضل منّي، وأنا أعلم بعلم أبي منهما". فكان واصل بما أظهره، بمنزلة كتاب مصنّفه أبو هاشم، وذكر قوله فيه وكذلك أخوه، فإنّ غيلان يُقال إنّه أخذ العلم عن الحسن بن محمّد بن الحنفيّة أخي أبي هاشم، ولذلك ظهر طرف من الإرجاء. مات أبو هاشم بأرض الشّراة منصرفًا من الشّام.

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة*، ص215 وص226؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص6، وص20، وص23؛ *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي، ص233–ص234؛ *مختصر الفرق* لعبد الرزّاق ابن رزق الله الرّسعني، ص151؛ *الملل والنّحل* للشّهرستاني، ص112.

قال المرتضى: وقال قوم إنّه لقي أباه محمّدًا[1]، وذلك غلط، لأنّ محمّدًا توفّي سنة ثمانين[2] أو إحدى وثمانين، وواصل وُلد سنة ثمانين. وهو [أ=30 ظ] أوّل مَن قال بالمنْزلة بين[3] المنزلتيْن، فإنّ النّاس كانوا في أسماء أهل الكبائر على أقوال، والخوارج يسمونهم بالكفْر والشّرْك، والمرجئة بالإيمان، والحسن وأصحابه بالنّفاق.

وكان عمْرو بن عبيْد من أصْحاب الحسن، فجمع بينه وبين واصل للمناظرة، فرجع عمْرو إلى قوْل واصل.

يُحكى أنّ واصلاً لما أقبل ومعه جماعة إلى حلقة الحسن، وفيها عمرو، فلمّا نظر إلى واصل، و كان في عنقه طول واعوجاج، قال: "أرى عنقًا لا يفلح صاحبها"، وسمع واصل

---

[1] هو أبو القاسم محمّد بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، المعروف بابن الحنفيّة؛ أمّه الحنفيّة، خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة ابن الدّول بن حنفية بن لجيم، ويُقال: بل كانت من سبي اليمامة، وصارت إلى عليّ –رضي الله عنه–، وقيل: بل كانت سنديّة سوداء، وكانت أمة لبني حنيفة ولم تكن منهم. وأمّا كنيته بأبي القاسم، فيُقال إنّها رخصة من رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، وأنّه قال لعليّ –رضي الله عنه–: "سيولَد لك بعدي غلام وقد نحلته اسمي وكنيتي ولا تحلّ لأحد من أمّتي بعده". وكان محمّد المذكور كثير العلم والورع. وقد ذكره الشّيخ أبو إسحاق الشّيرازي في *طبقات الفقهاء* (ص62). وكانت ولادته لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وتوفّي –رحمه الله– في أوّل المحرّم سنة 81 هـ. –وقيل: سنة 83 هـ.، و قيل: 72 أو 73 هـ. بالمدينة–. وصلّى عليه أبان بن عثمان بن عفّان، وكان والي المدينة يومئذ. ودُفن بالبقيع. وقيل إنّه خرج إلى الطّائف هاربًا من ابن الزّبير فمات هناك. وقيل إنّه مات ببلاد أيلة.
حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص169 إلى ص173؛ *طبقات* ابن سعد، ج5/ص91؛ *أنساب الأشراف* للبلاذري، ج5/ص214 إلى ص223، وص260 إلى ص273؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج3/ص174؛ *طبقات* الشّيرازي، ص62؛ *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي، ج5/ص75؛ *المعارف* لابن قتيبة، ص216؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج2/ص42.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **من**.

ذلك، فلمّا سلّم عليه قال: "يا ابن[1] أخي[2] إنّ مَن عابَ الصّنعة فقد عابَ الصّانع، لِمَا بينهما من التّعلّق"، فقال عمرو: "يا أبا حذيفة[3]، لقد وَعضتَ وأحسنتَ، ولن أعود إلى مثل الذي كان منّي[4]". ثمّ قال واصل لعمْرو: "ولِمَ قلتَ إنّ صاحب الكبيرة منافق؟". قال عمْرو: "لأنّه فاسق، وكلّ فاسق منافق. أمّا الأوّل، فلقوله -تعالى-: ﴿والذين يرمون المحصّنات﴾[5] إلى قوله: ﴿أولائك هم الفاسقون﴾[6]. وأمّا الثّاني، فلقوله: ﴿إنّ المنافقين هم الفاسقون﴾[7]، لأنّ الألف واللاّم في الفاسقين منتصبتان للاستغراق[8]"، فقال واصل: "صاحب الكبيرة ظالم، والظّالم كافر لقوله -تعالى-: ﴿والكافرون هم الظّالمون﴾[9]، ولقوله -تعالى-: ﴿ومَن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظّالمون﴾[10]، فلِمَ لم يحكم بأنّه كافر؟"؛ فسَكتَ عمرو.

وفي رواية أخرى قال له: "إنّ الله -تعالى- سمّى الكافر فاسقًا والفاسق منافقًا، فيلزم <...>[11] أن يكون الكافر منافقًا، وهو باطل، لأنّ المنافق هو الذي يخالف سرّه علانيّته، فالمجاهر بالكفر لا يكون منافقًا". قال الجاحظ: "وممَّا اعتذر به عمرو يومئذ

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] سورة النّور (23) الآية 4.

[6] سورة النّور (23) الآية 4.

[7] سورة التّوبة (9) الآية 67.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] سورة البقرة (2) الآية 254.

[10] سورة المائدة (5) الآية 45.

[11] وردت في الأصل إضافة لحرف الجرّ: **من**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبه، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

(قوله)[1]: "لِمَ لا يجوز[2] أن يجتزي[3] على الله مَن يعرفه ويتهاون بعذاب الأبد مَن يؤمن به، ولا يجوز أن تسخوَ نفس مَن يشحّ على الدّينار الواحد نفسه بالجنّة، وهي بها معترفة؛ ولا يجوز أن يجزى[4] مَن يعرّض أصل ماله لوجوه التّلف لربح العشر مع طول الانتظار ومقاساة مطل الغريم مع الشّكّ في رجوع ماله إليه؛ ثمّ لا يفرض[5] الله -تعالى- بعض ما سأله ولا يؤدّي الزّكاة الواجبة عليه، مع اليقين بالرّجوع والظّفر بالجنّة، ولو جاز أن تسخوَ[6] نفْس العاقل عن الكثير الدّائم ويشحّ بالقليل الفاني، لَجَاز عكس الأمور كلّها، ولاخْتلط عمل المجْنون بالعاقل". قال: "بل العلم بالله يوجب الخشوع والخوف، وهما يوجبان تلك الجزاة؛ والتّهاون بأمر الله -تعالى- [...].

[أ= 31 و] وإذا كان كذلك، فعدم الخوف دليل على تعطيل القلب عن المعرفة، فمَن طمع في الجنّة اجتهد في طلبها، ومَن خاف من النّار اجتهد في الهرب عنها". فقال واصل لعمرو: "يا أبا عثمان، الأخذ بالمتَّفَق عليه أوْلى أم بالمختلَف فيه؟"، فقال: "بالمتَّفَق عليه"، فقال له واصل: "فاسم الفاسق متَّفَق عليه، وسائر الأسامي من المؤمن والكافر والمنافق مختلَف فيها، فنحن نسمّيه بالاسم المتّفَق عليه، وهو الفاسق، ولا نسمّيه[7] بسائر الأسامي المختلَف فيها". فقال عمرو: "ما بيني[8] [وبين] الحقّ عداوة، فالقول قولك؛ فَلْيَشهد عليَّ مَن حضرني أنّي تارك المذهب الذي كنتُ عليه من نفاق صاحب الكبيرة، وقائل بقول أبي حذيفة". هذا آخر الكلام.

---

[1] وردت كلمة: **قوله** مضافة في الهامش.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **يحدّ**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: **تسمّيه**.

[8] غير مقروءة في الأصل.

اعترض الشّريف المرتضى عليه في كتاب *الغرر*[1]، فقال: "الإجماع دليل معين، ولا يلزم من انتفاء الدّليل الواحد انتفاء[2] المدلول، ولا يلزم [من] انتفاء الإجماع على اسْم المنافق أو المؤمن أو الكافر انتفاء هذه الأسامي؛ ولواصل أن يجيب[3] عنه فيقول[4]: "إنّي لم أتمسّك بعدم الدّلالة المعينة على انتفاء المِدْلول، بل أتمسّك باعتراف الخصْم على أنّه لا دليل أصلاً على شيء من هذه الأسامي، على أنّه لا يجوز إطلاق شيء منها، وذلك لأنّ عمرًا كان مُعْترفًا بأنّه لا دلالة البتّة على تسمية المؤمن والكافر والمشرِك، وإنّما المشبّه عليه تسميته <...>[5] بالمنافق؛ فلمّا زَيّف[6] واصل جميع أدلّته في ذلك، اْستقام لواصل أن يقول: "لمْ تثبت دلالة أصلاً عندي وعندك على شيء من هذه الأسامي، وما لا يثبت بالدّلالة لا يجوز إثباته. والشّريف معترِف بذلك، وبَقي[7] عليه. [ثمّ] في كتاب (*الذّريعة*)[8] نفى[9] كون الإجماع وخبر الواحد والقياس حجّة. وإذا كان كذلك، لم يجز أن يطلقوا على الفاسق شيئًا من هذه الأسماء المختلَف[10] فيها. وأمّا اسم الفاسق، فهو متّفَق عليه؛ وحينئذ يلزم الاقتصار عليه والامتناع من غيره، فظهر سقوط سؤال الشّريف".

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **المؤمن والكافر**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت كلمة: **الذّريعة** مضافة في الهامش.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا أنا، فأعْترض على كلام واصل من وجه آخر، فأقول: "الخلاف ما وقع (في)[1] أنّه هل يجوز إطلاق اسم الفاسق على صاحب الكبيرة أم لا؟ فإنّ أحدًا من الأئمّة ما نازع فيه، لكنّه إنّما وقع في أنّه هل هو خال[2] عن[3] جميع هذه الأسماء أم لا؟ ومعلوم أنّ أحدًا من الأمّة قبل واصل لم يقل بخلوّه[4] عن هذه الأسماء بأسرها، فكان قول واصل على خلاف الإجماع، فيجب[5] فساده؛ لا يُقال إنّ واصلاً لا يسلّم أنّ واحدًا من الأمّة قبله لم يقل بقوله، لأنّا نقول:

– أمّا [أ=31 ظ] أوّلاً، فلو كان قوله <...>[6] قولاً لغيره من الصّحابة والتّابعين[7]، لَظهر منه واشتهر، إذ لو جاز أن يكون قولاً لهم، وما اشْتهر، لجَاز في كلّ ما يُدَّعى فيه الإجْماع (أن)[8] يكون لبعض الصّحابة فيه قول على خلافه، مع أنّه لم يظْهر؛ فحينئذ ينسدّ باب معرفة الإجماع. ولما لم يظهر هذا القول إلاّ من واصل، علمنا أنّه هو القائل به دون غيره.

– وأمّا ثانيًا، فالمرويّ أنّ واصلاً لما عدّ الأقوال المختلَف[9] فيها، لم يذكر إلاّ الكفر والشّرك والنّفاق والإيمان، ولم يذكر أنّ هناك قولاً خامسًا، وهو الخلوّ عن هذه الأسماء

---

[1] ورد حرف الجرّ: **في** مضافا في الهامش.

[2] في الأصل: **حال**.

[3] في الأصل: **غير**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **قوله**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت كلمة: **أن** مضافة في الهامش.

[9] غير منقوطة في الأصل.

<...>[1]. ولو كان ذلك القول موجودًا، لكان الظّاهر أنّه يذكره، لا سيما وكان معتقَده أنّه هو الحقّ.

– (وأمّا)[2] ثالثًا[3]، فَهِبْ أنّ ذلك كان من الأقوال المذكورة، لكنّه غير مُتّفَقٍ عليه بل مُختلَف[4] فيه، وأنّ واصلاً إنّما بنى[5] كلامه على ترك المخْتلَف فيه، فكان يلزمه أن لا يقول بهذا القول لكونه مُختلفًا[6] فيه.

وبالجملة، فالحاصل من الوجه الذي ذكره واصل: التّوقّف في جميع الوجوه المحتمَلة[7] في هذه المسْألة إلاّ القطع بخلوّ[8] الفاسق عن سائر الأسامي. وهذا (ممّا)[9] في هذه المكانة من المباحث.

فصل

روى المبرد عن واصل أنّه كان في رفقة، فأحسّوا بالخوارج، فقال واصل للرّفقة: "هذا ليس من شأنكم، فاعتزلوا[10] ودعوني وإيّاهم"، وكانوا مُشرفين على العطب، فقالوا: "شَأنكَ"؛ فخرج إليهم، فقالوا: "ما أنت وأصحابك؟"، فقال: "مشْركون مُستَجيزون

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **الأسماء**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] وردت عبارة: **وأمّا** مضافة في الهامش.

[3] في الأصل: **ثالثها**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] وردت كلمة: **أن** مضافة في الهامش.

[10] غير منقوطة في الأصل.

ليسْمعوا كلام الله ويقيموا حدود الله"، فقالوا: "قد أجَرْناك"، فقال: "فعلّمونا"؛ فجعلوا يعلّمون أحكامهم، وجعل يقول: "قبلتُ أنا ومَن معي". قالوا: "فامضوا مصاحَبين (بالأمان)[1]، فإنّكم اخوتنا". قال: "(ليس)[2] ذلك إليكم، قال الله -تعالى-: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك، فأجره حتّى يسمع كلام الله، ثمّ أبلغه مأمنه﴾[3]، فابلغونا[4] مَأمَننا"؛ فنظر بعضهم إلى بعض، ثمّ قالوا: "ذاك لكم"؛ فساروا بجمعهم[5] حتّى بلّغوهم المأمن.

حكاية أخرى:

كان واصل قبيح[6] اللّثغة في الرّاء، فكان يخلّص كلامه من الرّاء. ذكر البرادعي المتكلّم أنّ إنسانًا سأل عمرو بن عبيد عن شيء في القدر بحضرة واصل، وتكلّم السّائل بما أغْضب عمرًا، فأجابه عمرو بجواب لم يرض[7] واصل، فقال له: "إيّاك وأجْوبة المغْضب، فإنّها مؤذية، (و)[8]الشّيطان يكون معها، وله في تضاعيفها همْزة، وقد أوْجب الله -عزّ وجلّ- على نبيّه -عليه السّلام- أن يسْتعيذ من همزات [أ=32 و] الشّياطين، وأن يكونوا معه، بقوله: ﴿وقل ربّ أعوذ بك من همزات الشّياطين﴾[9] إلى خاتمة الآية". فقلّما

---

[1] وردت كلمة: ب**الأمان** مضافة في الهامش.

[2] وردت كلمة: **ليس** مضافة في الهامش.

[3] سورة التّوبة (9) الآية 6.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **والجمعهم**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **يرض**.

[8] ورد حرف العطف: **و** مضافا في الهامش.

[9] سورة المؤمنون (23) الآية 97.

شاهدت أحدًا أجاب، فثلّث في جوابه وما ينطق الرّاء بلسانه فيلحقه[1] لوم، فانْظر كيف أخرج (الرّاء)[2] من كلامه، فقال موضع: "والشّياطين تحضرها"، "تكون[3] معها"؛ [وقال:] "فقد أوجب الله -تعالى- على نبيّه"، ولم يقل[4]: "أمره"؛ وقال: "وأن يكونوا معه"، بدلاً من قوله: "يحضروه"؛ وقال: "إلى خاتمة الآية"، ولم يقل: "إلى آخر الآية". وعدل عن افتتاح الآية واختتامها، لأجل الرّاء.

وقيل إنّ رجلاً قال له: "كيف تقول: اركبْ فرسك، واطرحْ رمحك؟"، فقال: "اعلُ جوادك، والْقِ قنائك".

---

[1] في الأصل: فلحقه.

[2] وردت كلمة: **الرّاء** مضافة في الهامش.

[3] في الأصل: **يكون**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

قال الجاحظ: "كان بشّار[1] بن برد[2] صديقًا لواصل قبل أن تظهر مذاهبه الرّديئة[3]، ومدحه على خطْبته، التي نزع منها الرّاء، عند عبد الله بن عمر بن عبد العزيز[4]، فقال:

تكلّف القول والأقوام قد جعلوا وخبروا خطبًا ناهيك[5] من خطـب
فقام مرتجلاً[6] يعلي مذاهبه كمرحل[7] القير لما حُفّ باللَّهَـــــــب
وجانب الرّاء[8] لم يشعر به أحدًا قبل التّصفّح والإغراق في الطّلَـب

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] هو أبو معاذ بشّار بن برد بن يرجوخ، العقيلي بالولاء، الضّرير، الشّاعر المشهور. ذكر له أبو الفرج الأصفهاني في كتاب *الأغاني* 26 جَدًّا أسماؤهم أعجمية. وهو بصريّ قدم بغداد، وكان يلقّب بالمرعّث. وأصله من طخرستان من سبي المهلّب بن أبي صفرة. ويُقال: إنّ بشّارا وُلد على الرقّ أيضًا، وأعتقته امرأة عقيليّة فنُسب إليها. وكان أكمه ولد أعمى. وهو في أوّل مرتبة المحدّثين من الشّعراء، المجيدين فيه. وكان يمدح المهديّ بن المنصور أمير المؤمنين، ورُمي عنده بالزّندقة، فأمر بضربه، فضُرب سبعين صوت، فمات من ذلك في البطيحة بالقرب من البصرة، فجاء بعض أهله فحمله إلى البصرة ودفنه بها، وذلك في سنة 167 هـ.–و قيل : 168 هـ.–؛ وقد نيّف على تسعين سنة.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج1/ص271 إلى ص274؛ *الأغاني* لأبي الفرج الأصبهاني، ج3/ص169، وج6/ص228؛ *الشّعر والشّعراء* لابن قتيبة، ص643؛ *طبقات الشّعراء* لابن المعتزّ، ص21؛ *نكت الهميان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي، ص125؛ *معاهد التّنصيص* لعبد الرّحيم العبّاسي، ج1/ص112؛ *الموشّح* للمرزباني، ص246؛ *سمط الآلي في شرح أمالي القالي* لأبي عبيد البكري، ص196.

[3] في الأصل وردت كلمة: **الرّديئة** موزّعة بين الصّلب والهامش.

[4] كان واليًا على العراق سنة ثمان وعشرين ومائة.

حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج6/ص327.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

ومثل قول بعضهم:

ويجعل البرّ قمحًا في تكلّمه وجانب الرّاء حتّى احتال في الشّعْـــر

ولم يَقل مطرًا والقول يعجّله فقال بالغيث إشفاقًا من المطـــــــر

ولما أظهر بشّار مذاهبه، كفّره واصل، فقال فيه بشّار شعرًا، وهو:

ما لي أشايع غرّالاً له عنـــــــــق كنقنق[1] الدَّوّ إن[2] ولّي وإن مثـــلا

عنق الزّرافة ما بالي وبالكـــــــم تكفّرون رجالاً كفّروا رجـــــــلا

فقال واصل فيه: "أَمَا لِهذا الأعْمى الملحد، أَمَا لهذا المشفّ المكَنَّى بأبي معاذ مَن يقتله؟ أَمَا –والله– لولا أنّ المعيلة سجيّة من سجايا العالية دَسستُ إليه مَن يبْعج بطْنه حوف منزله على مضجعه[3] أو في نوم جعله، ثمّ كان لا يتولّى ذلك إلاّ عقيلي أو سدوسي". فعدل واصل من "الضّرير" إلى "الأعمى"، ومن "الكافر" إلى "الملحد"، ومن "المرغث" إلى "المشفّ"، ومن "بشّار" إلى "أبي معاذ"، ومن "الفراش" إلى "المضْجع"، ومن "أرسلتُ" إلى "دسستُ"، ومن "داره" إلى "منزله"، ومن "المعرية" إلى "العالية"، ومن "يَبْقرُ" إلى "يبعجُ". فأمّا قوله: "لا يتولّى[4] ذلك إلاّ عقيلي أو سدوسي": رجلان بشّار كان مولاهما".

حكاية [أخرى]:

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **الرّان**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل*، ص85/س11–س12.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

حكى البلْخي أنّ محمّدًا[1] وإبراهيم[2]، ابنيْ عبد الله بن الحسن[3]، كانا [أ = 32 ظ]

---

[1] هو محمّد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن عليّ ابن أبي طالب، أبو عبد الله. ظهر بالمدينة بعد حبس المنصور لأبيه وأهل بيته، فقتله عيسى بن موسى سنة 145 هـ.، وله 53 سنة. وكان يطلب الخلافة لنفسه في زمن بني أميّة، وزعم أنّ المهديّ كان نهاية في العلم والزّهد وقوّة البدن وشجاعة القلب. ولم يزل متستّرًا سنين في جبال طيّء مرّة يرعى الغنم ومرّة أجيرًا، وشيعه يدعون له بالخلافة في أقطار الأرض إلى أن اشتدّ أمره في خلافة المنصور، فجهّز إليه عيسى بن موسى، وكان يُقال له فحل بني العبّاس. ولما حصره وأيقن محمّد بالخذلان رجع إلى منزله وأخرج صندوقًا وفتحه بين خاصّته ودعا بنار أضرمت، فأخرج كتبًا كثيرة من ذلك الصّندوق ورماها في النّار، وقال: "الآن طبْتُ نفسًا بالموت، لأنّ هذه كتب قوم من باطنة هذا الرّجل حلفوا لنا على الصّدق والولاء، فلم آمن أن تحصل في يده فيهلكهم ويكون ذلك بسببنا". ثمّ اخترط سيفه، ولم يزل يقاتل حتّى قُتل وحزّ رأسه وحمل إلى المنصور. وأدخلوا رأسه على أبيه في السّجن وهو يصلّي، فألقوا الرّأس بين يديه، فلمّا فرغ من الصّلاة الْتفت فرآه، فقال: "رحمك الله، لقد قتلوك صوّامًا قوّامًا"، ثمّ قال: "يا هذا قل لصاحبك قد مضى شطر من عمرك في النّعيم وبقي شطر البؤس، وقد مضى لنا شطر البؤس وبقي شطر النّعيم".

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي، ج3/ص296 إلى ص299؛ *معجم الشّعراء* للمرزباني، ص418؛ *دائرة المعارف الإسلاميّة*، مادّة: محمّد بن عبد الله.

[2] غير منقوطة في الأصل.

وهو إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، أبو إسحاق. هو أخو محمّد وإدريس ويحيى. وكان إبراهيم المذكور قد خرج على المنصور بالبصرة، فجهّز إليه عيسى بن موسى، فقتله بباخمرة– قرية من قرى الكوفة–. وكان قد خرج بعد موت أخيه وخطب لنفسه بأمير المؤمنين، وشاعت دعوته في الأهواز وفارس، وعظم أمره على المنصور، فجهّز إليه عيسى بن موسى. ولما وقع في العسكر الإبراهيمي السّيف، وقف إبراهيم و ثبت ثباتًا تحدّث عنه إلى أن قُتل، كما قُتل أخوه محمّد، وحمل رأسه إلى المنصور، فلمّا رآه قال: "لقد ثبّت هذا الرّأس دولتنا بعدما ضعضعها".

حول ترجمته راجع : *الوافي بالوفيّات*، ج6/ص31 إلى ص33؛ *مقاتل الطّالبيّين* لأبي الفرج الأصبهاني، ص375؛ *الأغاني*، (طبعة بولاق) ج17/ص109.

ممَّن دعاهم واصل إلى القول بالعدْل، فاسْتجابا له؛ ثمّ أنّ عبد (الله)[1] قال لابنه محمّد: "كلّ خصالك يا ابني محمودة، إلاّ قولك بالقدر"، فقال له: "يا أَبَتِ، فشيء أقدرُ على تركه أو لا أقدرُ على تركه؟"؛ يعني: إن قدرتُ على تركه، فهو قولي؛ وإن لم أقدر على تركه، فلِمَ تعاتبني عليه؟ قال: فورد الكلام على رجل عاقل، فقال: "لا أُعاتبك[2] أبدًا". قال المصنّف –رضي الله عنه–: "وكان لعبْد الله أن يقول: "فما قولك في علم الله؟ لأنّه لما نهاهم عن ذلك الفعل مع بقاء علمه أوْلى[3] من بقاء علمه"، وإيّاهما كان هناك، فلْيفعل مثْله هاهنا".

---

[3] هو عبد الله بن الحسن بن السيّد الحسن بن عليّ بن أبي طالب، أبو محمّد العلوي، أبو محمّد وإبراهيم اللّذين خرجا على المنصور؛ أمّه فاطمة ابنة السيّد الحسن. قال الواقدي: كان من العبّاد، وكان له شرف وعارضة وهيبة ولسان سديد. وكان ذا منزلة من عمر بن عبد العزيز، أكرمه السفّاح. قال أبو حاتم و النّسّائي: ثقة. وسمّ بباب القادسيّة، وهو بها مدفون. ووفاته 144 هـ. وروى له الأربعة.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج17/ص135–ص136؛ *تاريخ الإسلام* للذّهبي، ج6/ص87؛ *التاريخ الكبير* للبخاري، ج3–1/ص71 رقم 180؛ *تاريخ* الطّبري، ج3/ص152 وما بعدها؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص179 إلى ص184؛ *الأغاني*، ج21/ص114 إلى ص125؛ *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي، ج9/ص431 إلى ص434 رقم 5049؛ *تهذيب تاريخ ابن عساكر* لعبد القادر بدران، ج7/ص95؛ *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب* للسيّد أحمد بن علي الدّاودي الحسني، ص82 إلى ص84؛ *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني، ج5/ص186–ص187 رقم 321.

[1] وردت كلمة: **الله** مضافة في الهامش.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: **أوّلا**.

-2-[
عن رّ بن عبّد]

فصل

كان <...>[1] عمْرو بن عبيْد أبوه شرطيًّا، وكان هو متزهّدًا، وكان إذا جاءَا[2] معًا، قالوا: "هذا أشرّ النّاس، وابْنه خيّر النّاس". فيقول[3] أبوه: "صدقْتم، هذا إبراهيم[4] وأنا ازْر".

دخل عمْرو على المنصور[5] فبالغ في إكرامه، ثمّ قال: "عظْني[6] وأوْجز"، فقال له: "هذا الملك الذي لك إنّما ورثته من غيرك، فلو دام له لما وصل إليك، والسّلام".

وقال له واحد: "إنّي لأرحمك ممّا يقول النّاس فيك"، فقال: "وهل سمعتني أقول فيهم شيئًا؟"، قال: "لا"، قال: "فإيّاهم فارحم؟".

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **أبو**، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: **جازا**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] هو عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس، أبو جعفر المنصور، أمير المؤمنين. وُلد سنة 95 هـ. وكان قبل الخلافة يُقال له: عبد الله الطّويل. وصرّف الآفاق إلى الحيرة والعراق وأصبهان وفارس؛ أتته الخلافة وهو بمكّة، عهد إليه أخوه السفّاح. قتل خلقًا كثيرًا حتّى ثبت الأمر له ولولده. وكان حريصًا على جمع المال، وكان يُلقَّب أبا الدّوانيق لمحاسبته الكتّاب والعمّال على الدّوانيق. ولما مات خلّف في بيوت الأموال تسعمائة ألف ألف دينار وخمسين ألف ألف درهم. توفّي محرمًا على باب مكّة في سادس ذي الحجّة سنة 158 هـ.، ودُفن ما بين الحجون و بئر ميمون.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص216–ص217؛ *أخبار الخلفاء*، ص302 إلى ص316؛ الفخري، ص141.

[6] في الأصل: **عظني**.

ودخل على مَن يعزّيه بابن له، فقال: "إنّ أباك كان أصلك، وأنّ ابْنك كان فرْعك، وأنّ إمرءً ذهب أصله وفرعه لحريّ أن يقلّ بقاؤه".

وقال: "السّخيّ مَن جاد بماله تورّعًا، وكفّ عن أموال النّاس تورّعًا".

ودخل عمرو على المنصور، فقال: "عظْني"، فقال: "أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم، ﴿والفجر وليال عشر﴾[1] إلى أن قال: "إنّ ربّك، يا أبا جعفر، لَبِلمرصاد"، فبكى المنصور بُكاءً شديدًا، حتّى كأنّه لم يسمع تلك الآيات إلاّ تلك السّاعة؛ فقال: "زدني"، فقال: "إنّ الله أعطاك الدّنيا بأسرها، فاشتر نفسك منه <...>[2] ببعضها؛ واعلم أنّ هذا الأمر الذي صار إليك إنّما كان في يد مَن كان قبلك، ثمّ أفضى إليك، وكذلك يخرج[3] إلى مَن هو بعدك. وإنّي أحذّرك ليلة تتمخّض[4] صبيحتها[5] عن يوم القيامة، فاتّق الله، فإنّ من وراء بابك نيرانًا[6] تتأجّج من الجور"؛ فبكى المنصور، فقال بعض الحاضرين: "ارفق بأمير المؤمنين، فقد أتعبته"؛ فقال: "بمثلك[7] يا أمير المؤمنين، ضاع الأمر؛ إنّ هؤلاء اتّخذوك سلّمًا في شهواتهم، فأنتَ كالآخذ بالقرنيْن وغيرك يَحلب؛ فاتّق الله، فإنّك ميّت وحدك، ومبعوث وحدك، ومحاسَب وحدك؛ ولم يغن (عنك)[8] هؤلاء شيئًا من ربّك"؛ ثمّ أمر له المنصور بعشرة آلاف درهم، فردّها وودّعه، ثمّ نهض؛ فلمّا ولّى أنشد المنصور:

كلّكم طالب سيّد كلّكم يمشي رويدا غير عمرو بن عبيد

وكان عمرو يقول كثيرًا في دعائه: "اللّهمّ، أغنِني بالافتقار إليك، ولا تفقرني بالاسْتغناء عنك".

---

[1] سورة الفجر، الآييتان 1-2.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **منه**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] وردت كلمة: **عنك** مضافة في الهامش.

وقال: "لستُ ممَّن يقول حتّى يعلم أنّ القول ممْنوع، لكنّني ممَّن يُمسِك عن القول حتّى يعلم أنّ [أ = 33 و] الإمساك ممنوع".

وقيل له: "أ يجوز أنّ يُتّجر[1] قبل أن يُصلّي الإمام؟"، قال: "إذا كان الإمام ممَّن يجوز له أنّ يتّجر[2] قبل أن يصلّي، يجوز أن يُتّجر[3] قبل أن يصلّي".

ومرّ أبو عمْرو بن العلاء[4] بعمرو بن عبيد، وهو يتكلّم في الوعيد، فقال: "إنّما أوتيتم من العجمة، لأنّ العرب لا ترى ترك الوعيد ذمًّا"، قال: "وأبي إذا وعدته أو وعدته

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو أبو عمرو بن العلاء بن عامر بن العريان بن عبد الله بن الحصين التّميمي المازني البصري. اختُلف في اسمه. وهو أحد القرّاء السّبعة. كان أعلم النّاس بالقرآن الكريم والعربيّة والشّعر، وهو في النّحو في الطّبقة الرّابعة من عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–. قرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، وقيل: على أبي العالية الرّياحي... وحدّث عن أنس بن مالك وأبي صالح السّمان وعطاء بن أبي رباح وطائفة سواهم. وكان رأسًا في العلم في أيّام الحسن البصري. وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، وقال الشّيخ شمس الدّين الذّهبي: أبو عمرو قليل الرّواية للحديث وهو صدوق حجّة في القراءة. كانت ولادته سنة 70 هـ. –وقيل: 68 هـ.، وقيل: 65 هـ.– بمكّة. وتوفّي سنة 154 هـ. –وقيل: 159 هـ.، وقيل: 156 هـ.– بالكوفة. وكان قد خرج إلى الشّام يجتدي عبد الوهّاب ابن إبراهيم الإمام والي دمشق، فلمّا عاد إلى الكوفة توفّي بها.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص466 إلى ص469؛ *فوات الوفيّات*، ج2/ص28–ص29؛ *طبقات النّحويّين واللّغويّين* للزّبيدي النّحوي، ج28/ص176؛ *المعارف*، ص531 وص540؛ *أخبار النّحويّين البصريّين* لأبي سعيد السّيرافي، ص22؛ *مراتب النّحويّين* لأبي الطيّب عبد الواحد بن علي اللّغوي، ص13؛ *نور القبس*، ص25؛ *نزهة الألباء في طبقات الأدباء* لكمال الدّين ابن الأنباري، ص15؛ *غاية النّهاية في طبقات القرّاء* لابن الجزري، ج1/ص288؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص223؛ *شذرات الذّهب في أخبار مَن ذهب* للعماد الحنبلي، ج1/ص237؛ *بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة* لجلال الدّين السّيوطي، ص367.

لأخلف إيعادي وأنجز موعدي؟"، فقال عمرو: "فليس يُسمّى تارك الإيعاد مُخالفًا[1]، إذا لم يفعل <...>[2] (ما) أوْعد"، قال: "لا"، قال: "فقد أبطلتَ شاهدك".

---

[1] في الأصل: **مخلفًا**.

[2] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **إذا لم يفعل**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

-3-
أبو الفضل العبّاس بن محمّد بن عبد الله بن مكْرم[1]

قال البلْخي: من موالي عبد القيس. وُلد سنة أربع وثلاثين ومائة، وتوفّي في أوّل أيّام المتوكّل[2] سنة خمس وثلاثين ومائتين، فكانت سنّه مائة سنة.

---

[1] انظر ترجمته في: *تاريخ بغداد*، ج3/ص366؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص607–ص608؛ *لسان الميزان*، ج5/ص413–ص414؛ *الأعلام* لخير الدّين الزّركلي، ج7/ص355؛ *معجم المؤلّفين*، ج12/ص91–ص92؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص443 إلى ص483؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص121 إلى ص197؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص399–ص400؛ *في علم الكلام*، ج1/ص187 إلى ص216؛ *الفهرست*، ص203–ص204.

[2] هو أبو الفضل جعفر بن المعتصم بن الرّشيد بن المهديّ. وأمّه تركيّة واسمها شجاع. بويع له لستّ بقين من ذي الحجّة سنة 232 هـ.؛ وقُتل ليلة الأربعاء لثلاث خلون من شوّال سنة 247 هـ.، وله إحدى وأربعون سنة؛ ودُفن في القصر الجعفري، وهو قصر ابتناه بسُرَّ مَن رأى. وقال الدّولابي في *تاريخه*: إنّه دُفن هو والفتح بن خاقان وزيره ولم يُصلّ عليهما. فكانت خلافته أربع عشرة سنة وتسعة أشهر وتسعة أيّام. ولما استُخلف المتوكّل أظهر السنّة وتكلّم بها في مجلسه وكتب إلى الآفاق برفع المحنة وإظهار السنّة وبسط أهلها ونصرهم. وكان المتوكّل قد أمر في سنة 236 هـ. بهدم قبر الحسين –رضي الله عنه– وهدم ما حوله من الدّور، وأن يعمل مزارع ويحرث، ومنع النّاس من زيارته، وبقي صحراء، وكان معروفًا بالنّصب؛ فتألّم المسلمون لذلك، وكتب أهل بغداد شتمه على الحيطان، وهجاه الشّعراء: دعبل وغيره.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص350 إلى ص356؛ *فوات الوفيّات*، ج1/ص290 إلى ص292؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص399 إلى ص410؛ *بلغة الظّرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء* لعليّ بن محمّد بن أبي السّرور الرّوحي، ص53؛ الفخري، ص215؛ *تاريخ الخميس* للدّيار بكري، ج2/ص337؛ *تاريخ بغداد*، ج7/ص165.

خرف[1] في آخر [حياته]، لكنّه لم تذْهب[2] عليه معْرفة المذهب والقيام بحجّته[3]. وكفّ بصره في آخر عمره.

<...>[4] أخذ أبو الهذيْل عن عثْمان الطّويل[5]، صاحب واصل بن عطاء؛ وقد انْفرد بأمور:

أ – علم الله ذاته، لأنّه عالم؛ فعلمه إمّا ذاته، وإمّا غيره؛ والثّاني باطل، وإلاّ كان القديم أكثر من واحد، فبقي[6] الأوّل. ثمّ ناقض، وقال إنّ ذاته ليس بعلم.

ب – فناء الشّيء أن يقول: "افْن"، ويخلق هذه الكلمة لا في محلّ؛ وكذلك بقاء الشّيء أن يقول له: "ابق".

ج – الرّؤية[7] علم في القلب من طريق العين، وكذلك سائر الإدراكات.

د – إرادته لأفعاله غير أمره بها.

هـ – العرض دائم.

و – غفران الصّغائر، عند اجتناب الكبائر، تفضّل[8].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **يذهب**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لحرف العطف: **و**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبه، وإضافته في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] هو أبو عمرو عثمان بن خالد الطّويل. وهو الذي أخذ عنه أبو الهذيل العلاّف. وقد كان من دعاة المعتزلة، فأخرجه واصل بن عطاء إلى أرمينيّة، فأجابه خلق كثير.

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *طبقات المعتزلة*، ص251؛ أبو القاسم البلخي، *مقالات الإسلاميّين*، ص67؛ *شرح عيون المسائل* للحاكم الجشمي، لوحة 50؛ *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى، ص42؛ *البيان والتّبيين*، ج1/ص225.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **الرّويّة**.

[8] غير منقوطة في الأصل.

ز – الحركة الواحدة يجوز أن يفعلها الإنسان في أيّ الجهات شاء.

ح – الجزء الذي لا يتجزّأ[1] يخلو من الطّعم واللّون والرّائحة، ولم يجوّز ذلك في الأجْسام الكبيرة[2].

ط – مفارقة الشّيء لغيره محلّ المتفرّقين جميعًا.

ي – النّظر مجموع علوم مترتّبة.

يأ – المعرفة بالله –تعالى– تحصل بغير نظر واستدلال.

يب – حصول الإدراك، عند سلامة الحواسّ وحصول سائر الشّرائط، غير واجب، على ما هو قول الأشْعري.

يح – المعارف بالله –تعالى– جميعها تقع في زمان واحد.

يد – أفعال القلوب غير مُرادَة.

يو – حركات أهل الآخرة مُنتهِية إلى سكون دائم.

أ – وألزمه عليه أبو موسى المرْدار[3] أن ولي[4] الله –تعالى– ذلك، لكن لا نسلّم انعقاد الإجماع، لأنّ المانويّة تساعد على نبوّة عيسى –عليه السّلام–، وتأبى نبوّة موسى

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] هو أبو موسى عيسى بن صبح المردار، بالرّاء –وقيل بالزّاي–. أخذ عن بشر بن المعتمر؛ وله من الكتب: *التّوحيد*، *الردّ على المجبرة*، *العدل*، *الردّ على الجهميّة*، *المعرفة على ثمامة*... وقد ذكر البغدادي من أقواله أنّه كان يزعم أنّ النّاس قادرون على أن يأتوا قبل هذا القرآن، وبتكفير مَن لابس السّلطان، وأنّ الله قادر على أن يظلم، يكذب، إلخ.

حول ترجمته راجع: *الانتصار والردّ على ابن الرّاوندي الملحد* لأبي الحسين عبد الرّحيم بن محمّد الخيّاط المعتزلي، ص53 إلى ص56؛ فهارس *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة ريتر)؛ *لسان الميزان*، ج4/ص398؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص206–ص207.

[4] مطموسة في الأصل.

–عليه السّلام–؛ وإن سلّمنا ذلك، لكنّ عدم الإجْماع عدم دليل معين، وعدم الدّليل المعين لا يقْتضي[1] عدم المدلول، لاحْتمال نبوّته بطريق آخر.

ب – سأل أبا الهذيل واحدٌ، فقال: "مَن جمع بين الزّانيَيْن[2] يا أبا الهذيل؟"، فقال له: "يا ابن أخي، (أمّا)[3] أهل البصرة، فيقولون: القوّادون؛ ولا أحْسب أهل بغداد يخالفوهم في هذا القول، فما تقول أنت؟"؛ فخجل[4] الرّجل، فقال لأبي الهذيل: "أ رأيتَ مَن جمع بين عبيده وأماته بعد أن أعطاهم القدرة والحاسّة السّليمة، وركّب فيهم الشّهْوة، وعلم بالضّرورة أنّه متى فعل ذلك، فإنّ بعضهم يفجر بالبعض. فالذي يفعل هذا لا شكّ أنّ أهل البصرة يسمّونه بالدّيوث والقوّاد، فهل يلزم طرد هذا القول في الغائب –تعالى سبحانه–، فإن طرده كفر، وإن أباه طولب بالفرق بينه[5] وبين ما ألزمه، ونحن نجد إليه سبيلاً".

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] وردت كلمة: **أمّا** مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

ج – دخل أبو الهذيل على الحسن بن سهل[1]، فرأى عنده منجّمًا في صناعة الأحكام؛ فأخذ أبو الهذيل تفّاحة بين يديه وقال: "آكل هذه[2] أم لا؟"، فقال <...>[3]: "تأكلها"؛ فوضعها أبو الهذيل، فقال: "لا آكلها"؛ فقال: "أ فتعيدها إلى يدك وأعيد النّظر؟"؛ فوضعها {وأخذ أبو الهذيل غيرها}[4]؛ فقال الحسن: "لِمَ أخذت غيرها؟"، فقال: "ليقول: لا تأكلها فآكلها خلافًا عليه، فيقول: قد أصيب في المسألة الأولى".

د – قال شفراي لأبي الهذيل: "لِمَ أنكرت عليَّ وجود حركة بعد حركة لا إلى آخر؟"، فقال أبو الهذيل: "لو جاز ذلك في المسْتقبل جاز مثله في الماضي، حتّى يكون حركة قبل حركة لا إلى أوّل"، فقال شفراي: "أ لسْتَ تقول: "الحركات في المستقبل تنتهي

---

[1] هو أبو محمّد الحسن بن سهل بن عبد الله السّرخسي. تولّى وزارة المأمون بعد أخيه ذي الرّئاستين الفضل، وحظي عنده، خاصّة أنّ المأمون قد تزوّج ابنة الحسن بروان. ولم يكن أحد من بني هاشم ولا من القوّاد يخالف للحسن أمرًا ولا يخرج له من طاعة، إلى أن بايع المأمون لعليّ بن موسى الرّضا بالعهد، فغضب بنو العبّاس وخلعوا المأمون وبايعوا إبراهيم بن المهديّ، فحاربه الحسن بن سهل، فضعف أمر إبراهيم واستتر. ثمّ دخل المأمون بغداد وكتب إلى الحسن بن سهل فقدم إليه، فزاد المأمون في كرامته، وذلك في سنة 204 هـ. ولم يزل على وزارة المأمون إلى أن ثارت عليه المرّة السّوداء، وكان سببها كثرة جزعه على أخيه الفضل لما قُتل، واستولت عليه حتّى حبس في بيته ومنعته من التّصرّف. وذكر الطّبري في *تاريخه* أنّ الحسن بن سهل في سنة 203 هـ. غلبت عليه السّوداء، وكان سببها أنّه مرض مرضًا شديدًا فهاج به من مرضه تغيّر عقله حتّى شُدّ في الحديد وحُبس في بيت، فاستوزر المأمون أحمد بن خالد. وكانت وفاته سنة 236 هـ. في مستهلّ ذي الحجّة –وقيل: سنة 235 هـ.–، بمدينة سرخس.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج2/ص120 إلى ص123؛ *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي، ج7/ص309؛ *تاريخ* ابن الوردي، ج1/ص217؛ الفخري، ص203.

[2] في الأصل: **هذا**.

[3] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **فقال**، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] في الأصل: **وأخذ غيرها الحسن**.

إلى سكون دائم"، فهل تجوّز من[1] تجويزه[2] في المسْتقبل تجويزه[3] في الماضي، حتّى يُقال[4]: "الحركات الماضية مسْبوقة بسكون دائم لا أوّل[5] له أم لا؟ فإن جوّزتَه، لم يمكنكَ بيان[6] حدوث العالم؛ وإن أحلتَه، فقد فرّقتَ بين الماضي والمستقبل. وإذا جاز ذلك، فلِمَ لا يجوز مثله في مسألتنا؟". فانقطع أبو الهذيْل.

هـ – قال: "سألتُ مجوسيًّا، فقلتُ: "أخبرني عن السّباع، عمَّن هي؟"، فقال[7]: "أجسادها من الشّيطان، وأرواحها من الرّحمان"، فقلتُ: "لولا أرواحها، لَمَا قدرت الأجساد على الضّرر، فمنشأ[8] الضّرر تلك الأرواح؛ فقد نسبتَ[9] الأرواح إلى الله، وقد نسبتَ[10] الضّرر إليه"، فانْقطع[11]".

و – سألتُ جماعة من شيوخ الثّنويّة : "حدّثني[12] عن الإنسان ما هو؟"، فقال: "نور وخير وجسد؛ روحه نور [وخير]، وجسده ظلمة وشرّ"، فقلتُ: "النّور، لما جاء إلى الظّلمة، جاء إلى مثْله أو [إلى] ضدّه؟ فإن كان الأوّل، فقد جعلتَ النّور ظلمة؛ وإن كان

---

[1] في الأصل: **في**.

[2] في الأصل: **تجوّزه**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **لأوّل**، ثمّ صحّحها النّاسخ كما أثبتناه.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

الثّاني، فلِمَ <...>[1] جاءها؟ فإن جاءها لأجل أنّه يقلبها[2] إلى طبيعته[3] حتّى تصير الظّلمة نورًا، وهو محالٌ؛ أو لغرض آخر، فبيّنه لي"؛ فقال الثّنويّ: "بل الظّلمة أسَرَت[4] النّور، فأدخلَتْه[5] فيها"، [أ = 34 و] فقلتُ: "المأسور ضعيف، والأسير قويّ، والضّعف شرّ، والقوّة خير. فقد أسندتَ إلى النّور شرًّا، وإلى الظّلمة خيرًا[6]"، فانْقطع[7]".

ز – تكلّم مع مجوسيّة، فقال: "أَلَسْتُمْ تزْعمون[8] أنّ الشّيطان كان من فكرة الله –تعالى–، فتلك[9] الفكْرة إن كانت خيرًا، فكيْف تولّد الشّرّ منها؟ وإن كانت شرًّا، فقد صدر الشّر عن الله –تعالى–". فانْقطعتْ.

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **أنّه**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبه، وإضافته في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **طبيعة**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

ح – تكلّم مع أبي بكر الأصمّ[1]، وكان ينْفي[2] الأعْراض، فقال: "أخْبروني[3] عن قول الله –تعالى–: ﴿الزّانية والزّاني فاجلدوا﴾[4] الآية؛ وذكر القاذف، فقال: ﴿فاجلدوهم[5] ثمانين جلدة﴾[6]، فأيّهما أكثر؟"، قال: "جلد الزّاني"، قال: "بِكَمْ؟"، قال: "بعشرين"، قال: "فخبّرني[7] عن الجلد، أ هو يد الجلاّد؟"، قال: "لا"، قال: "فالسّوط؟"، قال: "لا"، قال: "فظهر المجلود؟"، قال: "لا"، قلتُ: "فالانفراج بين السّوط وظهر المجلود"، قال: "لا"، قلتُ: "أ فثمّة شيء غير هذا هو الجلد[8]؟"، قال: "لا"، قلتُ: "فكأنّما قلتَ: "إنّ لا شيء أكثر من لا شيء[9] بعشْرين"، فانقطع".

ط – قال أبو الهذيل: "قلتُ لمجوسيّ: "ما تقول في النّار؟"، قال: "بيت الله"، قلتُ: "فالبقر؟"، قال: "ملائكة الله، قصّ أجْنحتها وأهبطها إلى الأرض"، قلتُ: "فالماء؟"،

---

[1] هو عبد الرّحمان بن كيسان الأصمّ، وكنيته: أبو بكر. قال أبو الحسن: كان من أفصح النّاس وأفقههم وأورعهم، لكنّه ينفي الأعراض. وله تفسير عجيب. وكان جليل القدر يكاتبه السّلطان. وعنه أخذ ابن علية العلم. والذي نقم عليه المعتزلة بعد نفي الأعراض ازوراره عن عليّ –عليه السّلام–. وكان المعتزلة يقولون: بُلي بمناظرة هشام بن الحكم. فيغلوه هذا ويغلوه هذا. ويُقال: إنّه كان يصلّي معه في مسجده بالبصرة ثمانون شيخًا، وهو أحد مَن له الرّئاسة في حياته فقط. ولما بلغ الشّيخ أبو عليّ –رحمه الله– في التّفسير إلى قوله: {أم يحسدون النّاس على ما آتاهم الله من فضله} قال في ذلك، وكان لا يذكر غيره، فإذا ذكره قال: لو أخذ في فقهه ولغته كان خيرًا له.
حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص267–ص268.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] سورة النّور (24) الآية 2.

[5] في الأصل: **فجلدوهم**.

[6] سورة النّور (24) الآية 4.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت كلمة: **الجلد** مشطوبة في الأصل، ولما كان السّياق قد اقتضاها، آثرنا إثباتها في المتن.

[9] غير منقوطة في الأصل.

قال: "نور الله"، قلتُ: "فالجوع والعطش؟"، قال: "هما فقرَا الشّيطان وفاقته"، قلتُ: "فمَن يحمل الأرض؟"، قال: "بهمن الملك"، فقلتُ: "ما في الدّنيا أشرّ[1] من المجوس: أخذوا ملائكة الله وذبحوها، ثمّ غسلوها بنور الله، ثمّ شووها ببيت الله، ثمّ دفعوها إلى فقر الشّيطان وفاقته، ثمّ سلخوها على رأس بهْمن أعزّ ملائكته"، فخجل[2] المجوسيّ".

ي – سأله واحد عن بعض مشْكلات القرآن، وظُنّ بها الخطأ واللّحْن، فقال أبو الهذيل: "أمّا الجواب التّفْصيلي، فيسْتدعي[3] بحثًا كثيرًا عن أصول من كلام العرب الذين[4] كانوا في زمانه أعرف باللّغة العربيّة[5] منك ومن أستاذيك، والعداوة التي كانت بينهم وبين النّبيّ –عليه السّلام– أكثر من الذي بينك وبينه؛ ثمّ أنّ أحدًا لم يقل: "إنّ الكتاب الذي جئتنا به خطأ"؛ ونحن فلمّا لم يقولوا ذلك، مع توفّر الدّواعي على الطّعن والإحاطة بكلام العرب، عرفْنا أنّ الذي يخطر ببالك لقصورك عن معرفة كلام العرب لا لقصور في ذلك الكتاب".

يأ – سأل سائل أبا الهذيل عن الآيات الدّالّة على أفعال العباد بقضاء الله وقدرته، فقال له: "يا هذا، إنّ الله أنزل القرآن ليكون حجّة[6] على الكافرين، لا ليكون حجّة لهم؛ ولو كان المراد من هذه الآيات ما ذكرتَ لقالت العرب للنّبيّ[7] –عليه السّلام–: "كيْف تأمرنا بالإيمان، وقد طبع الله على قلوبنا؟ وكيف تنهانا عن الكفر، وقد خلقه الله –تعالى– فينا؟"؛ [أ = 34 ظ] فلمّا لم يتعلّق أحد من الكفّار بهذه الشّبهة، مع توفّر دواعيهم

---

[1] في الأصل: **شرّ**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **فنستدعى**.

[4] في الأصل: **الذي**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

(على القدح)[1] في أمر الرّسول، ومع أنّ هذا الاعْتراض أقوى القوادح في دينه –عليه السّلام–، علمنا أنّ المراد منها ليس ما ذكرتَ".

أقول: هذه النّكتة حسنة على أصولهم، وجوابها، على قولنا، إنّه –تعالى– لا يُسأل عمّا يَفعل وهم يُسألون.

يب – اسْتدلّ أبو الهذيل على إثبات الجزء[2] بأنّ سيال الجسم، لو كان مركَّبًا من أجزاء غير متناهية، لاسْتحال قطعه في زمان مُتناه، فقال[3] النّظّام: "إنّما ألزم القول بالطّفر بهذه الحجّة[4]".

واعْلم أنّه لا هذه الحجّة ولا القول بالطّفر من مخرّجات أبي الهذيل والنّظّام، بل هما منقولان عن قدماء الفلاسفة. واعلم أنّ هذه الحجّة[5] لا تعجبني[6]، لأنّا، كما نجد للسّاعة[7] الواحدة طرفيْن ابتداءً وانتهاءً، كذلك نجد للجسْم[8] المتناهي أطرافًا محيطة به؛ ثمّ لا يخلو إمّا أن يكون العلم الضّروريّ حاصلاً، بأنّ المحفوف بالطّرفيْن يسْتحيل أن يكون أمورًا غير متناهية، أو لا يمكن ادّعاء الضّرورة في ذلك.

فإن كان الأوّل، وجب ادّعاء الضّرورة في أنّ الجسْم المحفوف بالأطراف والنّهايات يسْتحيل أن يكون مركَّبًا من أجزاء غير متناهية.

---

[1] وردت عبارة: **على القدح** مضافة في الهامش.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **السّاعة**.

[8] في الأصل: **الجسم**.

وإن كان الثّاني، لم يلزم من كون السّاعة الواحدة محْفوفة[1] بالبداية والنّهاية، أن لا تكون مركّبة[2] من أجزاء غير متناهية.

وعلى هذا يحْتمل أن تكون السّاعة الواحدة المحْفوفة بالابْتداء والانْتهاء مُركَّبة من أجزاء غير متناهية.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

قائنة اسصادّسا عجار

قائمة المصادر والمراجع
المذكورة في المقدّمة

- *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.
- ذيل كتاب *دراسات في الأدب العربيّ* لكارل بروكلمان، ج 1.
- *شذرات الذّهب في أخبار من* ذهب للعماد الحنبلي. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ. – 1351 هـ.
- *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة. في جزأين. المطبهة الوهبيّة. القاهرة. 1300 هـ. (أعيد طبعه في بيروت سنة 1956).
- *كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون* لحاجّي خليفة. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. القاهرة. 1941- 1943.
- *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان. في ثمانية أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار الثّقافة. بيروت. د. ت.

قائمة مصادر ومراجع التّحقيق

–أ–

– *الأئمّة الإثنا عشر* لابن طولون. تحقيق صلاح الدّين المنجد. بيروت. 1958.

– *أبجد العلوم* لصدّيق بن حسن القنوجي، ج 2.

– *ابن حنبل* لمحمّد أبو زهرة.

– *ابن الرّاوندي* مقالة لبول كراوس نشرت باللّغة الألمانيّة في *مجلّة الدّراسات الشّرقيّة* وترجمها عبد الرّحمان بدوي في كتابه *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* (ص75 إلى ص188). القاهرة. 1945.

– *إتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمّة الفاطميّين الخلفا* لتقيّ الدّين المقريزي. تحقيق جمال الدّين الشيّال. القاهرة. 1967.

– (كتاب) *أخبار الرّاضي والمتّقي* للصّولي.

– *أخبار الظرّاف والمتماجنين* لابن الجوزي. دمشق. 1347 هـ.

– *أخبار العبّاس وولده*. تحقيق عبد العزيز الدّوري. بيروت. 1971.

– *أخبار العلماء بأخبار الحكماء* للقفطي.

– *أخبار القضاة* لوكيع محمّد بن خلف. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1366 – 1369 هـ.

– *أخبار النّحويّين البصريّين* لأبي سعيد السّيرافي. تحقيق طه محمّد الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفاجة. القاهرة. 1955.

– *أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي.

– *الإستيعاب في معرفة الأصحاب* لأبي عمر بن عبد البرّ. في أربعة أجزاء. تحقيق علي محمّد البجاوي. مطبعة نهضة مصر. القاهرة.

– *أسد الغابة في معرفة الصّحابة* لعزّ الدّين ابن الأثير الجزري. في خمسة أجزاء. طهران. 1342 هـ.

- *الإسماعيليّون في المرحلة القرمطيّة* لسامي العيّاش.
- *الإشارة إلى من نال الوزارة* لابن الصّيرفي. تحقيق عبد الله مخلص. مصر. 1924.
- *الإصابة في تمييز الصّحابة* لابن حجر العسقلاني. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1323 هـ.
- *إصطلاحات الصّوفيّة* للقاشاني.
- *الإعتقادات* للرّازي.
- *الأعلام* لخير الدّين الزّركلي. في عشرة أجزاء. الطّبعة الثّانية. مصر.
- *أعمال الأعلام* للسان الدّين ابن الخطيب.
* تحقيق ليفي بروفنسال. بيروت. 1956.
* القسم الثّالث. تحقيق العبّادي والكتّاني. الدّار البيضاء. 1964.
- *أعيان الشّيعة*، في 23 جزء.
- *الأغاني* لأبي الفرج الأصبهاني.
* في 25 جزء. دار الثّقافة. بيروت.
* في 21 جزء. طبعة السّاسي.
- *إلجام العوامّ عن علم الكلام* لأبي حامد الغزالي.
- *الإمام زيد* لمحمّد أبو زهرة.
- *إنباه الرّوّاة على أنباه النّحاة* لجمال الدّين القفطي. في ثلاثة أجزاء. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصريّة. القاهرة. 1950.
- *الإنتصار والردّ على ابن الرّاوندي الملحد* لأبي الحسين عبد الرّحيم بن محمّد الخيّاط المعتزلي. تحقيق نيبرج. دار الكتب المصريّة. 1925.
- *الإنتقاء في فضائل الثّلاثة الأئمّة الفقهاء* لابن عبد البرّ. القاهرة. 1350 هـ.
- *أنساب الأشراف* للبلاذري.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد حميد الله. دار المعارف. القاهرة. 1959.
* الجزء الرّابع والجزء الخامس. تحقيق جويتاين. القدس. 1936-1938.
- *الأنساب* للسّمعاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1962-1964.

- *إيران في عهد السّاسانيّين* لكرستنسن.

-ب-

- *البخلاء* للجاحظ. تحقيق طه الحاجري. القاهرة. 1948.
- *بحار الأنوار*، في 11 جزء.
- *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي. في خمسة أجزاء. نشر كلمان هوار. باريس. 1899-1919.
- *بغية الطّلب من تاريخ حلب* لابن العديم. (صورة عن نسخة خطّية محفوظة بمكتبة الجامعة الأمريكيّة في بيروت).
- *بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة* لجلال الدّين السّيوطي. الطّبعة الأولى. 1926.
- *بلغة الظّرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء* لعليّ بن محمّد بن أبي السّرور الرّوحي. مصر. 1327 هـ.
- *البيان المغرب* لابن عذارى المرّاكشي. (القسم الخاصّ بتاريخ الموحّدين). تحقيق أمبروسي هويسي ميراندا ومساهمة محمّد بن تاويت ومحمّد بن إبراهيم الكتاني. تطوان. 1960.
- *البيان والتّبيين* للجاحظ. في أربعة أجزاء. تحقيق عبد السّلام هارون. القاهرة. 1961.

-ت-

- *تاج التّراجم في طبقات الحنفيّة* لأبي العدل زين الدّين قاسم بن قطلوبغا. بغداد. 1962.
- *تاج العروس* للزّبيدي (ج4/ص245). المطبعة الخيريّة. مصر. 1306 هـ.
- *تاريخ* ابن العبري.
- *تاريخ أبي الفدا* لأبي الفداء، ج 2.

– *تاريخ الأدب العربي* لكارل بروكلمان. في ثلاثة أجزاء. ترجمة عبد الحليم النّجّار. دار المعارف. القاهرة. 1959- 1962.
– *تاريخ الإسلام* للذّهبي. في ستّة أجزاء. طبعة القدسي. القاهرة.
– *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي. في 14 جزء. (طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأولى). نشر دار الكتاب العربي. بيروت.
– *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين. ج 2.
– *تاريخ التّصوّف الإسلامي* لعبد الرّحمان بدوي.
– *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي.
– *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.
– *تاريخ الخلفاء* لجلال الدّين السّيوطي.
– *تاريخ* خليفة لخليفة بن خيّاط. تحقيق سهيل زكار. دمشق. 1967-1968.
– *تاريخ الخميس* للدّيار بكري. طبعة بولاق. 1283 هـ. (*تاريخ* الخميس. ج 2).
– *تاريخ الدّعوة الإسماعيليّة* لمصطفى غالب.
– *تاريخ* الطّبري للطّبري.
* في 15 جزء. نسخة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة. مكتبة خيّاط. بيروت.
* في 11 جزء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1326 هـ.
– *تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون* لعمر فرّوخ. الطّبعة الثّالثة. دار العلم للملايين. بيروت. 1981.
– *تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام* لمحمّد علي أبو ريّان. الطّبعة الثّانية. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1983.
– *تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب*. لمحمّد لطفي جمعة. نشر المكتبة العلميّة. القاهرة. 1927.
– *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لهنري كوربان. ترجمة نصير مروّة وحسن قبيسي، مراجعة موسى الصّدر وعارف ثامر. الطّبعة الثّالثة. منشورات عويدات. بيروت. 1981.

– *تاريخ الفلسفة العربيّة* لجميل صليبا. الطّبعة الثّانية. دار الكتاب اللّبناني. بيروت. 1973.

– *تاريخ الفلسفة العربيّة* لحنّا الفاخوري وخليل الجرّ. في جزأين. الطّبعة الثّانية. منشورات دار الجيل. بيروت. 1982.

– *تاريخ الفلسفة في الإسلام* لت. ج. دي بور. نقله إلى العربيّة وعلّق عليه محمّد عبد الهادي أبو ريدة. الطّبعة الخامسة. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1981.

– *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا.

– *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* ليوسف كرم.

– *التّاريخ الكبير* للبخاري. في خمسة أجزاء. حيدر أباد الدّكن.1360–1364 هـ.

– *تاريخ* المسعودي، ج3.

– *التّبصير في الدّين* للإسفراييني. القاهرة. 1955.

– *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري* لأبي القاسم ابن عساكر الدّمشقي. طبعة القدسي. القاهرة.

– *تتمّة المختصر في أخبار البشر* لابن الوردي (المسمّى *تاريخ ابن الوردي*). في جزأين. مصر. 1285 هـ.

– *تحقيق ما للهند من مقولة* للبيروني.

– *تذكرة الحفّاظ* لشمس الدّين الذّهبي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1955.

– (مجلّة) *التّراث العربي*، عدد 5–6 (عدد خاص بمناسبة ألفيّة ابن سينا).

– *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، كارلو نللينو (مقال في) ص173 إلى ص198.

– *ترتيب المدارك وتقريب المسالك* للقاضي عياض. في أرعة أجزاء. تحقيق أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة–دار مكتبة الفكر. بيروت–طرابلس.

– *التّصوّف في الأدب والأخلاق* لزكي مبارك، ج1.

– *التّصوّف في الإسلام* لعمر فرّوخ.

– *تفسير الرّازي*، ج3/ص105.

- *تفسير القرآن* للطّبري (المسمّى *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*). ج 1 إلى ج 16. تحقيق محمود محمّد شاكر. دار المعارف بمصر. القاهرة.
- *التّفسير الكبير* للرّازي، (ج3/ص105)
- *التّفكير الفلسفي في الإسلام* لعبد الحليم محمود.
- *تلبيس إبليس* لابن الجوزي.
- *التّنبيه* للملطي.
- *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج1، ج2.
- *تهذيب تاريخ ابن عساكر* لعبد القادر بدران. في سبعة أجزاء. دمشق. 1329 هـ- 1349 هـ.
- *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني. في 12 جزء. حيدر أباد الدّكن. 1325 هـ- 1327 هـ.

-ج-

- *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري.
- *الجرح والتّعديل* لأبي حاتم الرّازي. في ثمانية أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1371 هـ- 1373 هـ.
- *جمهرة أنساب العرب* لأبي محمّد ابن حزم الظّاهري. تحقيق عبد السّلام هارون. دار المعارف. القاهرة. 1962.
- *الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة* لابن أبي الوفا القرشي. في جزأين. حيدر أباد الدّكن. 1332 هـ.

-ح-

– *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة* لجلال الدّين السّيوطي. في جزأين. تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة. 1967–1968.
– *الحقيقة في نظر الغزالي* لسليمان دنيا. دار المعارف. مصر.
– *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني. في عشرة أجزاء. القاهرة. 1938.
– *الحوادث الجامعة والتّجارب النّافعة في المائة السّابعة* لأبي الفضل عبد الرزّاق ابن الفوطي البغدادي. بغداد. 1351 هـ.
– *الحور العين* لنشوان بن سعيد الحميري. تحقيق كمال مصطفى. القاهرة. 1948.
– *الحياة الرّوحيّة في الإسلام* لمصطفى حلمي.
– (كتاب) *الحيوان* للجاحظ. ج7. القاهرة. 1324 هـ.–1906 م.

–خ–

– *خزانة الأدب ولبّ لباب العرب* لعبد القادر البغدادي. في أربعة أجزاء. طبعة بولاق.
– *خطط* المقريزي (المسمّاة: المواعظ والإعتبار في ذكر الخطط والآثار). في جزأين. طبعة بولاق. 1270 هـ.

–د–

– *دائرة المعارف الإسلاميّة*.
– *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد.
– *الدّرّة المضيّة في أخبار الدّولة الفاطميّة* لأبي بكر بن عبد الله بن أبيك الدّواداري. تحقيق صلاح الدّين المنجد. القاهرة. 1961.
– *الدّيارات* للشّباشتي. تحقيق كوركيس عوّاد. بغداد. 1951.
– *الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب* لابن فرحون المالكي. مصر. 1351 هـ.

–ذ–

- *ذيل الرّوضتين* لأبي شامة (تراجم رجال القرنين السّادس والسّابع). القاهرة. 1947.

-ر-

- *رجال* ابن حبان. تحقيق فلايشهمر. القاهرة. 1909.
- *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي. تحقيق أحمد الحسيني. كربلاء.
- *رجال* النّجاشي لأحمد بن علي النّجاشي. طبعة طهران.
- *رسالة إفتتاح الدّعوة* للقاضي النّعمان بن محمّد. تحقيق وداد القاضي. بيروت. 1970.
- *الرّسالة القشيريّة* لعبد الكريم القشيري.
* في جزأين. تحقيق عبد الحليم محمود ومحمود بن الشّريف. القاهرة. 1966.
* بشرحي الأنصاري والعروسي، ج4.
- *رسالة الهداية والضّلالة للصّاحب* (المقدّمة) لحسين علي محفوظ.
- *روضات الجنّات* للخوانساري. طهران. 1367 هـ.

-ز-

- (كتاب) *الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة* لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرّازي.

-س-

- *سمط الآلي في شرح أمالي القالي* لأبي عبيد البكري. في جزأين. تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة. 1936.
- *سيرة الغزالي* لعبد الكريم العثمان. دار الفكر. دمشق.

-ش-

- *شذرات الذّهب في أخبار من ذهب* العماد الحنبلي. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ.-1351 هـ.
- *شرح الأزهار* للجنداري، ج1.
- *شرح البسامة* (شرح قصيدة ابن عبدون). القاهرة. 1340 هـ.
- *شرح عيون المسائل* للحاكم الجشمي. (ضمن كتاب *فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة*).
- *شرح نهج البلاغة* لابن أبي الحديد.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1959.
* ج2.
- *الشّعر والشّعراء* لابن قتيبة. في جزأين. دار الثّقافة. بيروت. 1964.
- *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسن الزّين.

-ص-

- *صفة الصّفوة* لابن الجوزي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1355 هـ.
- *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي.

-ط-

- *طبقات الأطبّاء والحكماء* لابن جلجل. تحقيق فؤاد سيّد. القاهرة. 1955.
- *طبقات الأمم* لصاعد الأندلسي. نشر لويس شيخو. بيروت. 1912.
- *طبقات الحنابلة* لأبي الحسين محمّد بن أبي يعلى. في جزأين. القاهرة. 1952.
- *طبقات* خليفة.
- *طبقات الشّافعيّة* لجمال الدّين عبد الرّحيم الأسنوي. الجزء الأوّل. تحقيق عبد الله الجبور. بغداد. 1970.
- *طبقات الشّافعيّة* للحسيني. بغداد. 1356 هـ.

– *طبقات الشّافعيّة الكبرى* لتاج الدّين السّبكي. في ستّة أجزاء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1324 هـ.
– *طبقات الشّعراء* لابن المعتزّ. تحقيق عبد السّتّار أحمد فراج. دار المعارف. القاهرة. 1956.
– *طبقات الصّوفيّة* لأبي عبد الرّحمان السّلمي. تحقيق نور الدّين شريبه. القاهرة. 1953.
– *طبقات القرّاء* للجزري. ج1.
– *طبقات الفقهاء* لأبي إسحاق الشّيرازي. تحقيق إحسان عبّاس. بيروت. 1970.
– *طبقات الفقهاء الشّافعيّة* لأبي عاصم العبادي. تحقيق فيتستام. ليدن. 1963.
– *طبقات الفقهاء المالكيّة* للقاضي عياض.
– *الطّبقات الكبرى* لابن سعد.
* في ثمانية أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1957–1958.
* في تسعة أجزاء. تحقيق إدور سخو. ليدن. 1904–1940.
– *الطّبقات الكبرى* للشّعراني (المسمّاة *لواقح الأنوار في طبقات الأخيار*). في جزأين. القاهرة. 1299 هـ.
– *طبقات المعتزلة* لأحمد بن يحيى ابن المرتضى. تحقيق سوسنه ديفلد–فلزر. بيروت. 1961.
– *طبقات المفسّرين* لجلال الدّين السّيوطي.
* ليدن. 1839.
* طهران. 1960.
– *طبقات النّحويّين واللّغويّين* للزّبيدي النّحوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1954.
– *طبقات* ابن هداية الله.

-ع-

- *العبر في خبر من غبر* للحافظ الذّهبي. تحقيق صلاح الدّين المنجد وفؤاد السيّد. الكويت. 1960-1966.

- (كتاب) *العبر وديوان المبتدأ والخبر* لابن خلدون. في سبعة أجزاء. بولاق 1284 هـ.

- *العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين* لتقيّ الدّين المكّي. تحقيق فؤاد سيّد ومحمّد طاهر الطناحي. القاهرة. 1959-1969.

- *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف. بيروت. 1956.

- *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب* للسيّد أحمد بن علي الدّاودي الحسني. تحقيق نزار رضا. دار مكتبة الحياة. بيروت.

- *عوارف المعارف* للسّهروردي.

- *عيون الأخبار* لابن قتيبة. في أربعة أجزاء. طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب. القاهرة. 1963.

- *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة. في جزأين.

* المطبعة الوهبيّة. القاهرة.

* بيروت. 1956.

- *عيون التّواريخ* لابن شاكر الكتبي. (مخطوط). (مخطوطة طوبقبوسراي رقم: 2922/21 ومخطوطة كوبللي رقم: 1121).

- *العيون والحدائق في أخبار الحقائق* لمؤلّف مجهول. تحقيق دي خويه ود. يونج. ليدن. 1869.

-غ-

- *الغرر والدّرر* للشّريف المرتضى.

- *الغزالي* لكارّا دي فو. ترجمة عادل زعيتر. القاهرة. 1959.

-*الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة* لعبد الله سلوم السّامرّائي.

–ف–

– *فتوح* ابن أعثم لابن أعثم. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1968–1971.

– *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي.

* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة.

* طبعة آفاق.

– *فرق الشّيعة* للنّوبختي. تحقيق هـ. ريتر. إستنبول. 1931.

– *فرق وطبقات المعتزلة* للقاضي عبد الجبّار.

– *الفصل في الملل والأهواء والنّحل* لابن حزم (وبهامشه *الملل والنّحل* للشّهرستاني). في جزأين. القاهرة. 1347 هـ.

– *الفهرست* لابن النّديم. طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة بتحقيق فلوجل. مكتبة خيّاط. بيروت. 1964.

– *فهرست* الطّوسي

– *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي.

* في جزأين. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1956.

* في خمسة أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار صادر. بيروت.

– *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1.

–ق–

– قاموس هيوقس الإسلامي.

–ك–

– *الكامل في التّاريخ* لابن الأثير. في 13 جزء. دار صادر–دار بيروت. بيروت. 1965–1967.

– *كشّاف إصطلاحات الفنون* للتّهانوي.

- *كشف الظّنون* لحاجّي خليفة. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. 1941-1942.
- *الكشف والبيان* للقلهاتي.

-ل-

- *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1356 - 1369 هـ.
- *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1331 هـ.

-م-

- *مؤلّفات الغزالي* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1961.
- *المؤنس في تاريخ إفريقيا وتونس* لابن أبي دينار. تحقيق محمّد شحّام. تونس. 1967.
- *مجالس* الشّيخ مفيد، ج2.
- *مجالس المؤمنين*
- *المحبَّر* لابن حبيب. حيدر أباد الدّكن. 1361 هـ.
- *مختصر الدّول* لابن العبري. نشر أنطوان صالحاني اليسوعي. الطّبعة الثّانية. بيروت. 1958.
- *مختصر الفرق بين الفرق* لعبد الرزّاق ابن رزق الله الرّسعني. تحقيق فيليب حتّى. مصر. 1964.
- *المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ عبد الله الدّبيثي* لأبي عبد الله الدّبيثي. تحقيق مصطفى جوّاد. بغداد. 1951.
- *مدخل التّعريفات* للجرجاني.
- *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة.
- *المذاهب الإسلاميّة للمتكلّمين في الإسلام* لماكس هرتان.

– *مرآة الجنان* لأبي محمّد اليافعي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1337-1339 هـ.
– *مراتب النّحويّين* لأبي الطيّب عبد الواحد بن علي اللّغوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1955.
– *مروج الذّهب* للمسعودي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. الطّبعة الثّالثة. القاهرة. 1958.
– *مطالع البدور في منازل السّرور* لعلاء الدّين الغزولي.
– *المعارف* لابن قتيبة. تحقيق ثروت عكاشة.. دار الكتب المصريّة. 1960.
– *معالم العلماء* لابن شهراشوب.
– *معاهد التّنصيص* لعبد الرّحيم العبّاسي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1947.
– *معجم الأدباء* لياقوت الحموي. في 20 جزء. القاهرة. 1936-1938.
– *معجم البلدان* لياقوت الحموي. في خمسة أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1955-1957.
– *معجم الشّعراء* للمرزباني. تحقيق عبد الستّار أحمد فراج. القاهرة. 1960.
– *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا. في جزأين. بيروت.
– *المعجم الكبير* للطّبراني، ج8.
– *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2.
– *المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام* لجواد علي، ج6/ص586.
– *مقاتل الطّالبيّين* لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق أحمد صقر. القاهرة. 1949.
– *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري.
* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. في جزأين.
* تحقيق هلموت ريتر. الطّبعة الثّانية. فيسبادن. 1963.

– *المقدّمة* لابن خلدون. في أربعة أجزاء. تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة. 1957–1962.
– *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري.
– (كتاب) *المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى* لأبي حامد الغزالي.
– *الملل والنّحل* للشّهرستاني.
في جزأين. تحقيق محمّد سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.
في جزأين. تحقيق. بدران. مكتبة الأنجلو المصريّة. القاهرة.
في جزأين. (على هامش *الفصل* لابن حزم). القاهرة. 1347 هـ.
– *مناقب الإمام أحمد* لابن الجوزي.
– *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة. في جزأين. تحقيق محمّد رشاد سالم. مكتبة خيّاط. بيروت.
– *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1945.
– *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم* لابن الجوزي. في عشرة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1357 هـ.
– *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا. الطّبعة الثّانية. منشورات بحر المتوسّط ومنشورات عويدات. بيروت–باريس. 1981.
– *المنقذ من الضّلال* لأبي حامد الغزالي.
– *المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي* لابن تغري بردي. الجزء الأوّل. تحقيق أحمد يوسف نجاتي. مطبعة دار الكتب. القاهرة. 1956.
– (كتاب) *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى.
– (كتاب) *مهرجان الغزالي* في دمشق 1961.
– *الموسوعة الإسلاميّة*، ج1.
– *موسوعة الدّين والأخلاق* (ج3/ص574)
– *موسوعة الفلسفة* لعبد الرّحمان بدوي. في جزأين.

– *الموسوعة المختصرة للإسلام* بإشراف هـ. جب، ص440 إلى ص444.
– *الموشّح* للمرزباني. تحقيق علي محمّد البجاوي. القاهرة. 1965.
– *ميزان الإعتدال في نقد الرّجال* للذّهبي. في أربعة أجزاء. تحقيق على محمّد البجاوي. مصر. 1963.

–ن–

– *النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي. في 13 جزء. دار الكتب المصريّة. القاهرة.
– *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي.
– *نزهة الألباء في طبقات الأدباء* لكمال الدّين ابن الأنباري. تحقيق إبراهيم السّامرائي. بغداد. 1959.
– *نشأة التّصوّف الإسلامي* لإبراهيم بسيوني.
– *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص194.
– *نكت الهميان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي. طبعة مصر.
– *نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني* لأبي المحاسن اليغموري. تحقيق رودلف زلهايم. بيروت. 1964.

–و–

– *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي. ج1 وج4 وج7. باعتناء هلموت ريتر وس. ديدرينغ. من سلسلة النّشرات الإسلاميّة لجمعيّة المستشرقين الألمانيّة. مطابع مختلفة. 1931–1959.
– *الوزراء والكتّاب* لمحمّد بن عبدوس الجهشياري. تحقيق مصطفى السقّا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي. القاهرة. 1938.
– *الوفيّات* لابن قنفد.

- *وفيّات* أبي الفدا لأبي الفدا، ج1.
- *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان. تحقيق إحسان عبّاس. في ثمانية أجزاء. دار الثّقافة. بيروت.
- *ولاّة مصر* للكندي.
- *الولاّة والقضاة* لأبي عمر محمّد بن يوسف الكندي المصري. بيروت. 1908.

-ي-

- *يتيمة الدّهر* للثّعالبي. في أربعة أجزاء. تحقيق الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1375 هـ.-1377 هـ.

محتويات الجزء الأوّل
من كتاب
الرّياض المونقة
في استقصاء مذاهب أهل العلم

محتويات الجزء الأوّل من كتاب
الرّياض المونقة
في استقصاء مذاهب أهل العلم

- المقدّمة **7 – 16**

1 - تحقيقنا لهذا الكتاب 9
2 - صحّة نسبة الكتاب لفخر الدّين الرّازيّ 9 - 11
3 - المؤلّف 12 – 13
4 - نكبة الفخر الرّازي 13 – 16
5 – مضمون الكتاب 16

كتاب *الرّياض المونقة*
في استقصاء مذاهب أهل العلم **17 – 250**

ذكر الاختلافات في العلوم الضّروريّة والنّظريّة **25 – 48**

الفصل الأوّل في أقاويل السّوفسطائيّة 28 - 38
الفصل الثّاني في أنّ النّظر هل يفيد العلم أم لا ؟ 39 - 48

القسم الأوّل

في فرق المسلمين **49 – 250**

المقدّمة 51 - 66

الفصل الثّالث في الأصول والفروع 67 - 68

الفصل الرّابع في أوّل شبهة وقعت في الخلق 69 - 72

الفصل الخامس في أوّل شبهة وقعت في الإسلام 73 - 80

الباب الأوّل في ذكر الاختلافات في المسائل **81 – 196**

- [الموضع] الأوّل: الطّريق الذي [به]

يُتوصّل إلى معرفة الله -تعالى- 85 - 95

- الموضع الثّاني: في حدوث العالم 95 - 108

- الموضع الثّالث: في ذاته -سبحانه وتعالى- 109 - 126

- الموضع الرّابع: البحث عن كونه -تعالى-

عالمًا، قادرًا، حيًّا 127 - 140

- الموضع الخامس: البحث عن سائر صفاته 141 - 152

- الموضع السّادس: البحث عن أفعاله

والنّظر في الإيجاد والإعدام والإعادة 153 - 184

- الموضع السّابع: البحث

عن أحكام الله -تعالى- 185 - 188

- الموضع الثّامن: النّبوّات 189 - 190

- الموضع التّاسع: في الوعد والوعيد

والأسماء والأحكام 191 - 192

- الموضع العاشر: الإمامة 193 - 196

الباب الثّاني في شرح أقوال أهل السنّة والجماعة **197 – 212**

الباب الثّالث في شرح فرق المعتزلة **213 – 250**

– المقدّمة الأولى : في سبب هذا الاسم 215 - 218
– المقدّمة الثّانية : في أنّ هذا الاسم اسم مدح أم لا ؟ 219 - 220
– المقدّمة الثّالثة: فيما أجمعت عليه المعتزلة 221 - 222

1– أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزّال 223 - 236
2 – عمرو بن عبيد 237 - 240
3 – أبو الهذيل العلاّف 241 - 250

قائمة المصادر والمراجع **251 – 272**

* قائمة المصادر والمراجع المعتمَدة في المقدّمة 253 - 254
* قائمة المصادر والمراجع المعتمَدة في التّحقيق 255 - 272

محتويات الكتاب **273 – 278**

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – 2/III - المنار 2 – تونس – الجمهوريّة التّونسيّة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الثّانية
ت د م ك : 978-9938-02-006-9

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع